رئاسة الوزراء
الأمانة العامة

عام الطوارئ 2020

تقرير أداء الحكومة الثامنة عشر

الأمانة العامة لمجلس الوزراء

25 أيار 2021م

PMA

عام الطوارئ 2020

الحكومة الفلسطينية الثامنة عشرة

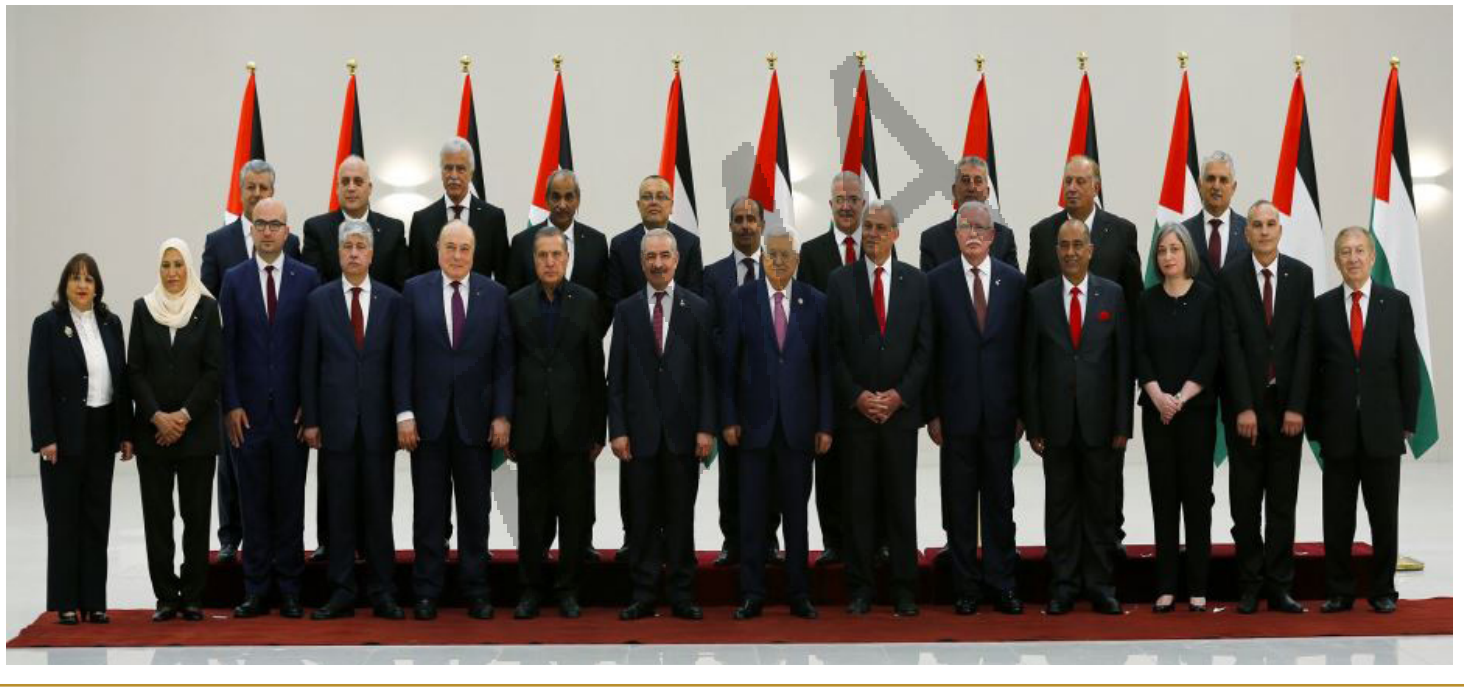

PMA

رئاسة الوزراء
الأمانة العامة

تقرير الأداء الحكومي لعام الطوارئ 2020م للحكومة الثامنة عشر

يمكن الحصول على التقرير من خلال موقع الأمانة العامة لمجلس الوزراء palestinecabinet.gov.ps

للتواصل والإستفسار يرجى الإتصال على الرقم: 02-2969770 أو فاكس رقم: 02-2950979

أو على البريد الإلكتروني: Diwan@pmo.gov.ps

جميع الحقوق محفوظة للأمانة العامة لمجلس الوزراء 2021 © فلسطين – رام الله – الماصيون .

قائمة المحتويات

كلمة سيادة الرئيس محمود عباس	1
كلمة دولة رئيس الوزراء	2
المقدمة	3
الملخص التنفيذي	4
إنجازات الحكومة في الجانب الاقتصادي	10
وزارة الزراعة	10
وزارة الاقتصاد الوطني	13
وزارة العمل	16
زارة السياحة والآثار	20
وزارة الريادة والتمكين	22
إنجازات الحكومة في الجانب الاجتماعي	23
وزارة الصحة	23
وزارة التربية والتعليم	32
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	36
وزارة التنمية الاجتماعية	40
وزارة شؤون المرأة	43
زارة الثقافة	45
المجلس الأعلى للشباب والرياضة	47
هيئة شؤون الأسرى والمحررين	48
إنجازات الحكومة في جانب البنية التحتية	50
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	50
وزارة النقل والمواصلات	54
سلطة الطاقة والموارد الطبيعية	56
سلطة المياه	58
سلطة جودة البيئة	60
زارة الأشغال العامة والإسكان	62
إنجازات الحكومة في جانب الحكم	64
وزارة المالية	64
ديوان الرقابة المالية والإدارية	67
ديوان الموظفين العام	68
وزارة الخارجية والمغتربين	71
وزارة الداخلية	75
وزارة الحكم المحلي	79

PMA

قائمة المحتويات

وزارة العدل	82
ديوان الفتوى والتشريع	85
سلطة الأراضي	87
الجهاز المركزي للاحصاء	88
وزارة الإعلام	91
وزارة القدس	94
هيئة مقاومة الجدار والاستيطان	95
هيئة الشؤون المدنية	96
الأمانة العامة لمجلس الوزراء	97
التحديات والتوصيات العامة	99
التحديات	106
التوصيات	106
	108

PMA

PMA

كلمة سيادة الرئيس

محمود عباس
رئيس دولة فلسطين

يطيب لنا أن نستعرض إنجازات الحكومة الفلسطينية الثامنة عشرة خلال عام الطوارئ 2020م، حيث عملت الحكومة بكل ما أوتيت من قوة رغم الظروف البالغة الصعوبة والمعقدة بسبب الاحتلال وجائحة كورونا، على تكثيف الجهود وطنياً ودولياً لإنهاء الإحتلال، وتفعيل آليات مساءلته، والحفاظ على الأراضي الفلسطينية، وتجسيد الممارسة الديموقراطية في دولة فلسطين، وتعزيز العلاقات الدولية، كما تصدّت الحكومة لجائحة الوباء العالمي "فيروس كورونا" منذ البداية، وتعاملت مع هذه الأزمة بالجدية والاستباقية والتنبؤ بالمخاطر والخسائر ومواجهتها، وعملت بجد لتحسين مستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطنين، وتعزيز المساءلة والشفافية، وتعزيز مقومات الاقتصاد الفلسطيني، والتقليل من حدة الفقر، وتعزيز وصول المواطن للعدالة والمساواة، والاهتمام بالشباب، وتحسين التعليم، وتوفير الأمن والأمان للوطن والمواطن، وتعزيز سيادة القانون، وتوفير الاحتياجات الأساسية للتجمعات السكانية، والاهتمام بالزراعة والمجتمعات الريفية، وحماية الهوية والتراث الثقافي الفلسطيني.

نؤكد اعتزازنا وفخرنا بأداء الحكومة الثامنة عشر منذ ولياناها لمسؤولياتها حتى الآن، وهي إذ تقدم تقرير أدائها لعام الطوارئ 2020م، تمثل الكل الفلسطيني صاحب الإصرار والعزيمة في مسيرة الكفاح الطويلة من أجل نيل حريته وحقوقه الوطنية المشروعة، وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها الأبدية القدس.

يركز هذا التقرير على أبرز الإنجازات التي تم تحقيقها خلال العام 2020م، وذلك من خلال بذل أقصى الجهود في كافة القطاعات، وبكل الوسائل والإمكانيات المتاحة، لتوفير مقومات الصمود ووحدة الأرض والبقاء في وطننا، والحفاظ على منجزاتنا الوطنية.

أشكر جميع المخلصين الذين عملوا وساهموا لتحقيق هذه الإنجازات رغم كل الصعوبات، ونتطلع دوماً للمزيد من الإنجازات، وندعو الله النجاح والتوفيق للجميع.

PMA

كلمة رئيس الوزراء

د. محمد إشتية
رئيس الوزراء

يسرني أن أضع بين أيديكم تقرير أداء الحكومة الثامنة عشرة خلال عام الطوارئ 2020م، الذي يتناول أهم الإنجازات التي حققتها الحكومة رغم الظروف بالغة الصعوبة، استناداً إلى توجيهات سيادة الرئيس محمود عباس ببذل أقصى الجهود لتلبية احتياجات شعبنا في كافة أماكن تواجده، وتوفير مقومات صموده على أرضنا وتنميتها، وتمكينه من الانفكاك عن الاحتلال، وتنفيذاً لما ورد في خطاب قبول تكليفنا بمهام رئيس الوزراء للحكومة الثامنة عشرة.

تم خلال العام 2020م إعداد خطط تنفيذية نصفية آخرها خطة الطوارئ المعدة عن الفترة ما بين (1 تموز حتى نهاية العام 2020م)، وذلك بالتنسيق مع كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية، وبعمل دؤوب للأمانة العامة لمجلس الوزراء، حيث تم الأخذ بعين الاعتبار التدخلات المتعلقة بجائحة كورونا، والتدخلات المتعلقة بالتنمية بالعناقيد، وقد تضمنت الخطة أنشطة واضحة ضمن قطاعات رئيسية وفرعية، موضحة بجداول زمنية للتنفيذ، وبتكاليف مالية تقديرية، وبمؤشرات قياس واضحة للأداء.

كما وأعدت الحكومة الثامنة عشر خلال العام 2020م الخطة الوطنية للتنمية "الصمود المقاوم والانفكاك والتنمية بالعناقيد نحو الاستقلال" للأعوام 2023-2021م، التي ترتكز على ثلاثة محاور، وهي: إنهاء الاحتلال، والاصلاح وتحسين جودة الخدمات العامة، والتنمية المستدامة، وتم إعداد إطار النتائج الاستراتيجي للخطة الوطنية للتنمية للأعوام 2023-2021م، وذلك استناداً إلى الخطط الاستراتيجية القطاعية التي تمت المصادقة عليها مؤخراً من قبل مجلس الوزراء، وعددها (26) استراتيجية قطاعية وعبر قطاعية، ويجري العمل على إعداد خطط عمل النتائج (الخطة التنفيذية) للعام 2021م.

وهنا لا بد من التنويه أن ما تم إنجازه حتى الآن يتزامن مع ظروف سياسية واقتصادية هي الأصعب في تاريخ الحكومة والقضية الفلسطينية، وعلى رأسها إعلان صفقة القرن المجحفة، بالإضافة إلى جائحة "فيروس كورونا". ورغم كل هذه الظروف تعمل الحكومة بكل تحدٍ وثبات من خلال مؤسسات الدولة الفلسطينية وطواقمها على تقديم أقصى ما يمكن من عمل وجهد والإستجابة لإحتياجات المواطنين.

وختاماً نكرر شكرنا الدائم وتقديرنا العالي لموظفينا في مؤسساتنا الحكومية على التزامهم وتحمّلهم لأوضاع الصعبة التي عبّروا بها عن وطنيتهم وتأكيدهم الحفاظ على مشروعنا الوطني المتمثل بالحرية والاستقلال، مؤكّدين أننا نزداد إصراراً يوماً بعد يوم للتغلب على التحديات، ورفع كفاءة مؤسساتنا الوطنية وفاعليتها، والارتقاء بمستوى الأداء الحكومي لتقديم الخدمات لأبناء شعبنا، وتعزيز صمودهم في أرضهم.

PMA

مقدمة

منذ استلام الحكومة الثامنة عشرة لمهامها في شهر نيسان 2019م، واجهت العديد من التحديات والأزمات، كان أبرزها حجز أموال المقاصة على فترتين متقاربتين، وانخفاض المساعدات الخارجية، وقطع المساعدات الأمريكية الموجهة للأونروا، وانعكاسات الوضع السياسي المتعلق بالضم وتداعياته، وتسارع وتيرة الاستيطان في الضفة الغربية، والوضع المتعلق بالقدس والمقدسات، والانقسام والحصار المفروض على قطاع غزة، وأخيراً جائحة فيروس كورونا. ومرّ عام 2020 قاسياً وثقيلاً على الشعب الفلسطيني، لما حمله من أزمات سياسة لم تكن منفصلة عن الأزمة الإقتصادية التي تواجهها الحكومة أدت الى إقرار موازنة طوارئ قائمة على إدارة النفقات بما هو متاح وترشيدها وتقنينها، مما أثر على تنفيذ البرامج والتوجهات الحكومية المنشودة.

وتأثراً بجائحة كورونا وتداعياتها، فقد سجل الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2020م تراجعاً حاداً وانكماشاً وصلت قيمته إلى 11.5% مقارنة مع عام 2019م ، مما يعكس انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 14%، حيث شهدت فلسطين إغلاقاً جزئياً وشاملاً على فترات متقطعة للحد من تفشي فيروس كورونا. وعلى مستوى الإنفاق تراجع الاستهلاك الكلي في فلسطين خلال نفس العام بنسبة 6%، كما تراجع الاستثمار الكلي بنسبة 36%.

وقد شهدت معظم الأنشطة الاقتصادية تراجعاً ملحوظاً في قيمتها المضافة خلال العام 2020م[2] مقارنة مع عام 2019، وذلك نتيجة لانخفاض الصادرات بنسبة 7% لتصل قيمة الصادرات 2.5 مليار دولار أمريكي، وانخفاض الواردات بما نسبته 11% لتصل قيمة الواردات 7.4 مليار دولار أمريكي خلال عام 2020م، مما أدى إلى عجز في الميزان التجاري قيمته حوالي 5 مليار دولار أمريكي. كما بلغ رصيد الدين العام حوالي 3.5 مليار دولار في نهاية الربع الثالث من العام 2020 بارتفاع حوالي 24% مقارنة مع الربع الأخير من عام 2019 الذي وصل حوالي 2.8 دولار.

تغيب أكثر من 138 ألف عامل عن عملهم خلال العام 2020م ، وارتفع معدل البطالة إلى 26% مقارنة مع حوالي 25% في عام 2019م، ودخلت فئات جديده إلى دائرة الفقر والفقر المدقع، حيث انخفضت نسبة المشاركين في القوى العاملة لعام 2020م لتصل إلى 41% مقارنة بحوالي 45% لعام 2019م. بسبب التأثر بتداعيات جائحة كورونا على مفاصل الاقتصاد الكلي.

وعلى الصعيد الصحي، ضاعفت أزمة جائحة كورونا الأعباء على كاهل القطاع الصحي في فلسطين، الذي يعاني من قلة الكوادر الطبية التخصصية والموارد والإمكانيات في المؤسسات الصحية ونقص الأدوية والأجهزة الطبية بالمشافي والمراكز الطبية، وخاصة المستلزمات الطبية للقطاع الصحي لتمكينه من مواجهة تفشي فيروس كورونا.

ومع ذلك فقد تمكنت الحكومة من تجنيد الموارد المالية والبشرية وتركيز الجهود لدعم القطاع الصحي مما أدى الى المحافظة على أعلى درجة ممكنة لعمل الجهاز الصحي، حيث حرصت الحكومة على مواجهة الجائحة بكل الوسائل والاليات الممكنة، من خلال شراء أجهزة التنفس الضرورية، والتوظيف الطارئ للكادر الصحي (تم توظيف 1147 كادراً صحياً على نظام العقود)، بالإضافة إلى العديد من التدخلات التي سيتم توضيحها في هذا التقرير. والجدير بالذكر أن مجموع النفقات التي صرفتها الحكومة لمواجهة جائحة كورونا منذ بداية الأزمة قد بلغت 350 مليون دولار خلالفترة هذا التقرير. وقد بلغت نسبة التعافي من الإصابة بالفيروس 98%، ونسبة الوفيات 1%، ونسبة الحالات النشطة 1%.

1. تقرير حول أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2020م معد من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
2. التقريرالصحفي حول أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2020م، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2021م، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،
3. التقرير الصحفي حول الواقع العمالي في فلسطين لعام 2020م بمناسبة اليوم العالمي للعمال، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الملخص التنفيذي

التزمت الحكومة الثامنة عشرة منذ اليوم الأول لعملها ببذل أقصى الجهود لإنجاز المهام التي أوكلت إليها وفق القانون الأساسي والقوانين والأنظمة النافذة الأخرى، حيث عملت خلال فترة الجائحة بكل إمكاناتها المتاحة لتوفير الخدمات في مختلف القطاعات لتلبية احتياجات المواطنين. ويلقي هذا التقرير الضوء على أداء الحكومة خلال العام 2020م، حيث قامت خلال هذا العام بإعداد خطط تنفيذية نصفية آخرها خطة الطوارئ المعدة عن الفترة بين (1 تموز وحتى نهاية العام 2020م)، وذلك بالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات الحكومية، وبعمل دؤوب للأمانة العامة لمجلس الوزراء.

ودعماً لتنفيذ الخطط، أصدرت الحكومة خلال العام 2020م ما يزيد على (595) قراراً، و (758) رسالة تكليف خلال (53) جلسة لمجلس الوزراء في مختلف المجالات. وبرغم الأزمات والظروف المالية الصعبة التي تعاني منها الخزينة العامة الفلسطينية فقد تمكنت من تمويل إحتياجاتها بقيمة إجمالية بلغت حوالي (4.12) مليار دولار، علماً بأن قيمة التمويل الخارجي الوارد للخزينة بلغ (466.5) مليون دولار فقط.

وعملت الحكومة خلال العام 2020م على إعداد وإنجاز خطة التنمية الوطنية 2021-2023، التي ركزت على مجالات جديدة مرتبطة ببرنامج الحكومة، ومن أبرز هذه المجالات: التنمية بالعناقيد والريادة والتمكين والتدريب المهني والتقني. وتم إعداد واعتماد إطار النتائج الاستراتيجي لخطة التنمية للأعوام 2021-2023م، استناداً إلى الخطط الاستراتيجية القطاعية المصادق عليها من مجلس الوزراء.

والجدير بالذكر، أن الحكومة قد عملت بكل امكاناتها المتاحة لمواجهة جائحة الوباء العالمي «فيروس كورونا» منذ البداية، وتم التعامل -وما زال- مع هذه الأزمة للحد من حجم الخسائر، واستمرت المؤسسات الحكومية بالقيام بمهامها في مختلف القطاعات رغم حالة الطوارئ وعدم انتظام دوام الموظفين في ظل الجائحة.

وسيتم من خلال هذا التقرير توضيح أبرز إنجازات الحكومة خلال عام الطوارئ 2020م.

أولاً: أبرز ما أنجز في الجانب الإقتصادي

مجال الزراعة: تم اعتماد خطط العناقيد الزراعية في (طولكرم، جنين، طوباس وأريحا والأغوار)، والبدء بتنفيذ عدد من التدخلات المدرجة ضمن هذه الخطط العنقودية. فقد تم توفير الاحتياجات الأساسية للتجمعات السكانية في مناطق الأغوار من خيام وبذار ومعدات ومواد زراعية للنهوض بالزراعة والمجتمعات الريفية بقيمة 995 ألف دولار، وإنشاء سوق للمزارعين في مدينة البيرة بتكلفة 400 ألف دولار، واستصلاح وتأهيل وتسييج أراضٍ وتأهيل أودية بمساحة 3,371 دونم، وشق وتأهل طرق زراعية بطول 281 كم بتكلفة 5 مليون دولار، وإنشاء آبار وخزانات معدنية وآبار جوفية، وبرك ترابية وتمديد خطوط مياه ناقلة وتزويد آبار جوفية بوحدات خلايا شمسية، وإنشاء وحدات ري. وتم إنتاج 670 ألف شتلة حرجية ورعوية في مشاتل وزارة الزراعة وتحصين 3 مليون و855 ألف رأس من الأبقار والأغنام ضد الأمراض بتكلفة 10 مليون دولار.

الاقتصاد الوطني: تم إعداد خطة العنقود الصناعي في محافظتي الخليل ونابلس، وإصدار قرار بقانون لإعفاء الشركات المسجلة الجديدة من أي رسوم حتى نهاية العام لتشجيعها على التسجيل لتنشيط الاستثمار، وتلبيةً لاحتياجات ومستلزمات القطاع الصحي في ظل جائحة كورونا تم تسهيل تشغيل حوالي 53 مصنعاً يقوم بإنتاج الكمامات، واللباس الواقي، والمعقمات، كما استمر عمل قطاعات الصناعات الغذائية والأدوية، وتصويب عدد من الشركات المساهمة والعادية، وإعداد النسخة النهائية من قانون الشركات العصري والحديث.

الملخص التنفيذي

مجـال العمـل: دعمـت الحكومـة العـمال المتضرريـن مـن الجائحـة في السـوق المحـلي مـن خـلال تحويـلات نقديـة مقدمـة مـن صنـدوق وقفـة عـز لـ40 ألـف عامـل متوقـف عـن العمـل في السـوق المحـلي منهـم 5,700 في قطـاع غـزة بمبلـغ 1.4 مليـون دولار، ومنـح 136 قـرض (128 في الضفـة و8 قـروض في غـزة) بقيمـة 1.7 مليـون دولار سـاهمت في بقـاء 603 عامـل وعاملـة عـلى رأس عملهـم، وخلـق 923 فرصـة عمـل مؤقتـة ضمـن برنامـج التشـغيل المؤقـت في غـزة، وخلـق 650 فرصـة عمـل دائمـة ضمـن برنامـج التشـغيل الـذاتي هنـاك. وتـم تحصيـل حقـوق اجتماعيـة لـ 1,892 عامـلاً، ومتابعـة حقـوق 171 إصابـة عمـل منهـا 23 إصابـة قاتلـة، وإصـدار 16,388 شـهادة تعطـل عـن العمـل لغايـات التأمـين الصحـي.

قطـاع السـياحة: فقـد تأثـر بشـكل كبـير جـداً في ظـل جائحـة كورنـا، حيـث مُنـع رعايـا الـدول التـي وصلهـا الوبـاء مـن الإقامـة في الفنـادق الفلسـطينية، وتـم تكثيـف التفتيـش السـياحي عـلى الفنـادق ومتاجـر التحـف للتأكـد مـن تطبيـق تعليـمات السـلامة والوقايـة، وتـم تشـكيل فريـق وطنـي لمراقبـة تنفيـذ البروتوكـولات الصحيـة في المنشـآت السـياحية. وضمـن نشـاطات حمايـة الهويـة والـتراث الثقـافي الفلسـطيني، تـم العمـل عـلى تحسـين الواقـع الثقـافي في وادي البـاذان والفارعـة، وإنشـاء تغطيـة لحمايـة وعـرض فسيفسـاء قاعـة الحـمام- قـصر هشـام– أريحـا، وإنجـاز المتحـف الفلسـطيني الإفـتراضي للتوعيـة بالـتراث الثقـافي الفلسـطيني.

الريـادة والتمكـين: ومـن جانـب آخـر، أعـدت الحكومـة اسـتراتيجية الريـادة والتمكـين (2020-2022)م، التـي تركـز عـلى برامـج تمكـين الشـباب والريـادة والتشـغيل الـذاتي، وانسـجاماً معهـا تـم التخطيـط لعـدد مـن المشـاريع مثـل برنامـج الترميـز وهـو برنامـج مصمـم لتدريـب 6 آلاف مطـور برمجيـات بتكلفـة 20 مليـون يـورو عـلى مـدى 3 سـنوات، تـم صرف 100 ألـف يـورو منهـا خـلال عـام 2020م، وبرنامـج الشـراكة الاسـتراتيجية لتفعيـل اسـتراتيجية وزارة الريـادة والتمكـين وبرنامـج آخـر (ICEP) لعقـد المؤتمـر السـنوي لريـادة الأعـمال الفلسـطيني.

ثانياً: أبرز ما أنجز في الجانب الاجتماعي

الجانـب الصحـي: أنفقـت وزارة الصحـة 350 مليـون دولار كموازنـة إجماليـة لمواجهـة أزمـة جائحـة كورونـا، مـن ضمنهـا فتـح مختـبرات RT-PCR لفحـص الكورونـا في المحافظـات، وتوفـير أجهـزة ومعـدات وأدويـة ومسـتهلكات طبيـة، وتوفـير 527 سريـراً لعـلاج مـرضى كوفيـد في القطـاع الحكومـي، وتعيـين 1147 كادراً صحيـاً بعقـود سـنوية أو عـلى بنـد المياومـة. وتـم إنشـاء مراكـز لحجـر وعـلاج المصابـين بفـيروس كورونـا في كافـة المحافظـات بالتعـاون مـع اللجـان الوطنيـة عـلى مسـتوى المحافظـة ومؤسسـات المجتمـع المـدني المختلفـة.

وتـم اسـتكمال بنـاء وإعـادة تأهيـل مراكـز صحيـة، ومستشـفيات، بقيمـة 8.4 مليـون دولار، وتوفـير الخدمـات الرئيسـية في مراكـز الرعايـة الصحيـة الأوليـة والصحـة العامـة بتكلفـة ماليـة 53 مليـون دولار، وتوفـير الخدمـات الأساسـية في المستشـفيات حيـث بلـغ مجمـوع ادخـالات المـرضى المُؤمّنـين في المستشـفيات الحكوميـة مـا مجموعـه 197,811 حالـة. واسـتمرت الـوزارة في توفـير خدمـات شراء الخدمـة الطبيـة للخدمـات غـير المتوفـرة في المرافـق الحكوميـة، والتـي بلغـت مـا يقـارب 77 ألـف تحويلـة، وتـم تشـغيل عيـادة الليـزر وتحويـل المـرضى مـن جميـع المحافظـات، وتعزيـز الصحـة الإنجابيـة بتكلفـة ماليـة 24.9 مليـون دولار.

وللحفـاظ عـلى التعليـم واسـتمرارية العمليـة التعليميـة لحـوالي 1.3 مليـون طالـب في الضفـة الغربيـة وغـزة والقـدس، تـم تنفيـذ عـدة تدخـلات سياسـاتية خـلال جائحـة كورونـا، وأهمهـا تدريـب المعلمـين عـلى التعليـم الإلكـتروني، وإعـداد البوابـات الإلكترونيـة التعليميـة، وتزويـد المـدارس بالـرزم التعليميـة الإلكترونيـة. كـما تـم إجـراء امتحانـات الثانويـة العامـة بنجـاح خـلال فـترة إغـلاق المـدارس لما يقـارب (78) ألـف طالـب وطالبـة في أرجـاء الوطـن كافـة.

PWA

الملخص التنفيذي

كما تم استكمال تنفيذ مشاريع تطويرية بقيمة 33.6 مليون دولار، من خلال تأهيل وصيانة35 مدرسة قائمة في الضفة وغزة، بالإضافة إلى 394 غرفة صفية جديدة تم إنشاؤها وتأثيثها وتشغيلها، 72 غرفة منها في غزة للمرحلتين الأساسية والثانوية، وتوفير أثاث بدل تالف لـ7091 لطالب ومعلم، وإنشاء مدرستي تحدي (واد التين، شلال العوجا)، وتجهيز17 مختبر حاسوب قائم في المدارس الأساسية، و 2,100مدرسة زودت بخدمة الإنترنت: منها 1,753 مدرسة في الضفة، و253 في غزة، و 13 في القدس، وإنشاء مدرسة رام الله المهنية للبنات/ الفرع الصناعي، ومدرسة صوريف المهنية/ فرع صناعي، واستلام مدرسة نابلس الصناعية، وصيانة 28 مدرسة ووحدة، وتزويدها بالتجهيزات والأثاث وأجهزة الحاسوب.

وحول التعليم العالي والبحث العلمي: تم تقديم 991 منحة خارجية، و1,110 منحة داخلية للطلبة، وتوقيع اتفاقية مع صندوق وقفة عز لتمويل صندوق إقراض طلبة مؤسسات التعليم العالي في فلسطين بـ 300 ألف دينار أردني، واستكمال صرف قروض لحوالي 33 ألف طالب.

تم تحويل كلية الروضة بنابلس إلى كلية جامعية تقنية، وتوسعة وتطوير مباني كلية الأمة الجامعية الحكومية في بلدة الرام بالقدس، وإنجاز الأعمال الإنشائية التطويرية الكهربائية والميكانيكية في مبنى جامعة القدس، بتكلفة 700 ألف يورو. هذا بالإضافة إلى اعتماد 124 برنامجاً دراسياً من برامج التعليم العالي النوعية في مختلف الدرجات العلمية لعدد من مؤسسات التعليم العالي في المحافظات الشمالية والجنوبية، واغلاق وتجميد ودمج (152) برنامج تعليمي لأسباب مختلفة.

في مجال التنمية الاجتماعية: أنفقت الحكومة مساعدات نقدية بقيمة 117 مليون دولار لحوالي 115 ألف أسرة 70% منهم في قطاع غزة، ومساعدات طارئة بقيمة 1.9 مليون دولار لحوالي 950 أسرة، بالإضافة إلى 85 ألف أسرة استفادت من التأمين الصحي بواقع 40 ألف أسرة في الضفة الغربية و45 ألف أسرة في قطاع غزة بتكلفة قيمتها 10 مليون دولار. وتم توفير بطاقات الكترونية للأسر الفقيرة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي بمبلغ 17.4 مليون دولار لحوالي 170 ألف فرد 70% منهم في قطاع غزة، بالإضافة إلى تنفيذ 20 مشروع تمكين اقتصادي في الضفة وغزة، ومشروع المياه الحلوة والإنارة ومشروع الحماية من الأمطار في قطاع غزة لـ 6,036 أسرة بمبلغ إجمالي 267 ألف دولار. واستفاد 75 ألف طالباً من أبناء الأسر الفقيرة والمهمشة من الإعفاءات المدرسية وأثمان الكتب، واستفادت 468 أسرة من أسر الأيتام من كفالات على شكل طرود غذائية وكوبونات شرائية بقيمة 115 ألف دولار، وتم تقديم كفالات مالية لـ 1,730 يتيم بمبلغ إجمالي 633 ألف دولار. واستمرت وزارة التنمية الاجتماعية بتقديم خدمات الإيواء والرعاية والحماية والتأهيل لذوي الإعاقة، والمسنين والأطفال المعنفين، والأطفال المخالفين للقوانين، والأطفال المتسربين من المدارس، كما وتم إنفاق أكثر من 35 مليون دولار كتدخلات لتخفيف أثر الفقر على الأسر والأفراد الناجمة عن أزمة كورونا.

ودعماً للمرأة الفلسطينية: تم إنجاز المرصد الوطني للعنف ضد المرأة، وتجهيز 17 عيادة للإرشاد الأسري الشامل لاستقبال والتعامل مع النساء المعنفات، وتخصيص قضاة في كافة المحاكم النظامية للنظر في قضايا النوع الاجتماعي، حيث بلغ عدد القضاة المكلفين 31 قاضٍ من الجنسين منهم 14 قاضية، وإصدار قرار بقانون منع الزواج تحت سن 18 عام، وإصدار 10 قرارات بقوانين تساهم في تعزيز المساواة بين الجنسين وإنهاء التمييز، وإصدار 9 قرارات مستجيبة للنوع الاجتماعي منها: تخصيص مساعدات مالية لـ 21 مؤسسة وجمعية خيرية نسوية في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، وقرار لحق الأم نقل ابنائها من مدرسة لمدرسة أخرى.

وفي الجانب الثقافي: تم دعم 95 مشروع بقيمة 630 ألف دولار، استفاد منها فنانون أفراد ومؤسسات، وتم إقرار دعم أربعة مشاريع طويلة الأمد لمسرح وسينماتك القصبة، وسرية رام الله الأولى، ومسرح الحكواتي بالقدس، وبرنامج خاص بمنطقة الأغوار، حيث تم تقديم ما قيمته مليون دولار خلال العام 2020م، وتم استكمال المرحلة الثانية لبناء قصر طوباس الثقافي وتشطيبه بتكلفة 286 ألف دولار. وتم تقديم منح للمبدعين من جميع الأعمار بقيمة 229 ألف دولار، وإصدار 28 كتاباً لمجموعة من الكتاب والروائيين الفلسطينيين بما يشمل أدب المعتقلات في الوطن والشتات، وتوزيع 350 ألف كتاب من إصدارات وزارة الثقافة استفادت منها نحو 700 مؤسسة بينها مدارس وجامعات ومؤسسات ثقافية ومكتبات المؤسسات الأمنية في كافة محافظات الوطن بما فيها فلسطين المحتلة لعام 1948م.

ثالثاً: أبرز ما أُنجز لتعزيز البنية التحتية

في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: تم الإعداد لمنظومة الدفع الإلكتروني، وتطوير تطبيق الهاتف المحمول الموحد "حكومتي" لتقديم الخدمات الحكومية إلكترونياً، والإعداد لتقديم 10 خدمات حكومية إلكترونياً حتى الآن، حيث تم ذلك بالتعاون والتنسيق بين الأمانة العامة لمجلس الوزراء ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وسيكون إطلاق هذا التطبيق لأول مرة في فلسطين. وتم منع استخدام الإنترنت الإسرائيلي، ومنع تسويق الشرائح الإسرائيلية التي أفقدت الخزينة العامة سابقاً ما يقارب 125 مليون شيكل سنوياً، وتشغيل نقطة تبادل الإنترنت الفلسطيني(PS-IX) ، وربط 16 شركة حتى الآن، وترخيص (60 شركة Wi-Fi، 39 شركة بريد دولي سريع، و39 شركة استيراد أجهزة اتصالات)، وتم افتتاح 7 مكاتب بريد جديدة، وتقديم خدمة عدم المحكومية في 13 مكتب بريد جديد ليصبح العدد الإجمالي لمواقع تقديم الخدمة 35 موقعاً.35 موقعاً.

النقل والمواصلات: فقد تم تطوير البوابة الإلكترونية الممكنة للمواطن من الاستعلام عن نتائج الامتحان النظري وتقديم امتحان نظري تجريبي، وتغيير رخص القيادة من ورقية إلى ممغنطة، وتطوير تطبيق للهواتف الذكية للاستعلام عن ملفات السائقين والمواطنين والرخص والمخالفات المرورية ونتائج الامتحانات النظرية والعملية، واستصدار مرسوم من فخامة الرئيس بخصم ما نسبته 25% من رسوم الترخيص، ورخص التشغيل لبعض مهن وخدمات المواصلات وشركات النقل العام بسبب جائحة كورونا.

مجال الطاقة والمياه والبيئة: استمرت الحكومة في تنفيذ تدخلاتها في هذا المجال، ومن أبرز هذه التدخلات تشغيل محطات التحويل الثلاث (نابلس، رام الله وجنوب الخليل)، وتشغيل محطة ترقوميا – الخليل، وتوقيع اتفاقية (ASPIRE) لتعزيز الاستدامة في الأداء والبنية التحتية لمؤسسات قطاع الكهرباء بالضفة الغربية وغزة بتمويل 63 مليون دولار، وتوفير الكهرباء للتجمعات البدوية في طوباس وأريحا ضمن العنقود الزراعي السكاني بتكلفة مليون و572 ألف دولار. وتم إنجاز عدة مشاريع للمياه في المحافظات بقيمة 27 مليون يورو، وتشغيل محطة معالجة شمال غزة وتوفير تمويل من جهات مانحة لتنفيذ مشاريع في غزة بقيمة تزيد عن 110 مليون دولار لتحسين خدمات الصرف الصحي، وحماية الصحة العامة. ولحماية البيئة تم تركيب نظام طاقة شمسية لخدمة 200 ألف مواطن شمال القطاع ضمن مشروع وفرة المياه وتكثيف الزراعة مع تغير المناخ، وتم الحصول على تمويل من صندوق المناخ الأخضر بقيمة 24 مليون يورو، لمشروع وفرة المياه وتكيف الزراعة مع تغير المناخ شمال القطاع.

الأشغال العامة والإسكان: أشرفت الحكومة على 31 مشروع طرق والتي بلغت أطوالها 103 كم، أنجز منها 24 مشروع بتكلفة 44.6 مليون دولار، بالإضافة إلى متابعة تنفيذ 23 مشروع أبنية تشمل بناء مقرات وتقديم خدمات هندسية للمؤسسات الحكومية والأهلية في المحافظات الشمالية، وأنجز منها 10 مشاريع بتكلفة 9.4 مليون دولار. وتم شق طرق زراعية بطول 37 كم في محافظة قلقيلية تعزيزاً للعنقود الزراعي فيها، وطرح مجموعة من العطاءات في محافظتي رام الله والخليل لخدمة 120 ألف مواطن، وفي المحافظات الجنوبية تم الإنتهاء من بناء وتأهيل وترميم وحدات سكنية ومنشآت صناعية بتكلفة 100 مليون دولار.

الملخص التنفيذي

رابعاً: أبرز ما أنجز لتعزيز الحكم

الجهود الدبلوماسية: الاستمرار في مواجهة ما تسمى بـ "صفقة القرن"، ولحث دول العالم للاعتراف بالدولة الفلسطينية، وتم إبرام عدداً من الاتفاقيات الثنائية التي شملت مجالات التعاون المختلفة لدعم شعبنا في قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وذلك مع كل من: صربيا، بلغاريا، فرنسا، سويسرا، أسبانيا، المانيا، ايرلندا، النرويج، تركيا، مالطا، الدنمارك، السويد، قبرص، وعدداً آخر من اتفاقيات الدعم الفني والمالي مع الاتحاد الأوروبي، وتم اعتماد 4 قرارات في مجلس حقوق الإنسان لصالح دولة فلسطين.

ولحماية الجالية الفلسطينية في الخارج بسبب جائحة كورونا، نفذت وزارة الخارجية حملة "عودة الأحباب"، حيث تم إجلاء 29,165 مواطن ومواطنة من جميع دول العالم منهم 13,800 إلى قطاع غزة، و15,365 إلى الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية المحتلة، وذلك عبر 92 رحلة جوية و47 دفعة عبر المعابر البرية، سواء من خلال معبر رفح أو معبر الكرامة، وتسهيل سفر 45,700 مواطن وطالب موزعين على 382 دفعة عبر الأراضي الأردنية.

الجانب الأمني: قامت وزارة الداخلية بوضع 900 خطة طوارئ لجائحة كورونا، وتشكيل فرق فنية شرطية مؤهلة للتعامل مع الأوبئة والمصابين، والقيام بتعقيم 980 مبنى، وتنفيذ 1,950 مهمة ونشاط لمساندة قوى الأمن ولجان الطوارئ أثناء فرض الحظر، بالإضافة إلى تكثيف النشاطات الأمنية وعمل الدوريات ليصل إلى 13,870 دورية. وتم ضبط 2,726 قضية تهريب، وضبط ومصادرة 251 قطعة سلاح، ومتابعة 85 قضية غسيل أموال وتزوير العملات والحوالات المالية التي لها علاقة بالأمن الاقتصادي، ومعالجة 1,712 قضية فلتان أمني، والتعامل مع 4,707 قضية تتعلق بحماية الأسرة والأحداث، والتعامل مع 9980 جريمة تتعلق بالنفس، و3591 جريمة تتعلق بسرقات الأموال، و1,879 قضية حيازة وتعاطي وزراعة مخدرات، وإنجاز 1,246 قضية تتعلق بالجرائم الإلكترونية، وتسهيل مهمة سفر 416,077 مواطن عبر معبر الكرامة ذهاباً وإياباً.

في مجال العدل: تم تطوير عملية الربط الإلكتروني بين وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى، والربط الإلكتروني مع وزارة الاقتصاد للتحقق من قانونية الشركات ذاتياً لتحقيق الاستجابة السريعة لخدمات الجمهور، وإطلاق خدمات التحكيم والترجمة والجمعيات والشكاوى واقتراحات الجمهور إلكترونياً، ومعالجة أكثر ألف طلب إلكترونياً.

فيما قام ديوان الفتوى والتشريع بإعداد الدليل الإسترشادي الأول من نوعه في الدول العربية لمواءمة التشريعات مع الاتفاقيات الدولية، بالإضافة إلى تجميع كافة الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها دولة فلسطين ورفعها على أيقونة متخصصة على الموقع الرسمي للديوان، وتمت إضافة عدداً من الأدلة الإجرائية التي تنسجم مع أدلة الصياغة التشريعية المعتمدة، وصياغة وإبداء الرأي بالتشريعات المحالة إلى ديوان الفتوى والتشريع من جهات الاختصاص وفقاً للأصول.

الحكم المحلي : تم إصدار وتعديل 11 تشريعاً شملت مسودة قرار بقانون تعديل قانون الانتخابات المحلية بهدف توسيع نسب المشاركة خاصة للنساء والشباب، وتعديل قوانين وأنظمة البناء، وترفيع 4 مجالس بمناطق (ج) في القدس، واستحداث هيئتين محليتين، هما: الفراسين في محافظة جنين، زنوتة في محافظة الخليل، واستحداث أربع هيئات نتجت عن حوكمة مجموعة من الهيئات، وإعادة تشكيل 21 مجلساً. وتم تنفيذ (35) مشروع بقيمة 6 مليون دولار من خلال تمويل رسوم النقل على الطرق والبنك الإسلامي العربي. ومن جانب آخر تم تركيب 2,950 عداد مسبقة الدفع للمياه بتكلفة 1.3 مليون دولار، واعتماد تركيب 1,180عدادات مسبقة للكهرباء، واعتماد تركيب 110 خلايا شمسية بقيمة 286 ألف دولار. بالإضافة إلى تطوير الخدمات الإلكترونية وزيادة عدد الخوادم الإلكترونية، وإطلاق البوابات الإلكترونية. وتم بمشاركة فاعلة للأمانة العامة لمجلس الوزراء إعداد وطرح وثيقة عطاء مشروع الاستثمار في مكب زهرة الفنجان دولياً، وإعداد الاتفاقية، حيث يعد المشروع من أكبر المشاريع الاستثمارية التي خططت لها الحكومات الفلسطينية بالشراكة مع القطاع الخاص، للتخلص من النفايات الصلبة التي تشكل خطراً على حياة المواطنين والحياة البرية والزراعة.

PMA

الملخص التنفيذي

في مجال الأراضي: قامت سلطة الأراضي بافتتاح مكتب أراضي قباطية في محافظة جنين، والتحضير لتشغيل مكتب آخر في الخليل وبيرزيت، وربط نظام أذونات الشراء بنظام تسجيل الأراضي، وترحيل كافة ملفات جنين ونابلس إلى نظام الأرشفة الإلكترونية بنظام DMS، وإنشاء شاشات خاصة بالجمهور "المواطنين" على الموقع الإلكتروني الرسمي لسلطة الأراضي، وإنشاء بريد الكتروني باسم e-support ليتسنى للموظف متابعة المشاكل المتعلقة بالمواطنين وأي استفسارات أخرى، وتفعيل خدمة المسجات (الرسائل النصية) المرسلة إلى المواطنين، وقامت سلطة الأراضي بإنجاز معاملات المواطنين المختلفة المستوفية للشروط، حيث بلغت الايرادات 26 مليون دينار. وتم بمبادرة فاعلة للأمانة العامة لمجلس الوزراء من خلال لجنة تأجير وتفويض واستثمار الأراضي الحكومية تحديد الضوابط والمعايير والشروط القانونية للاستفادة من الأراضي الحكومية واستغلالها بالطرق المثلى، وإعداد نماذج عقود التأجير والاستثمار، وعقود البناء والتشغيل والتحويلBOT، وعقود الشراكة التجارية، والتفويض.

تعزيز صمود القدس: أنفقت الحكومة وشركاؤها حوالي 186 مليون دولار في مجالات متعددة شملت دعم التعليم وبناء المستفيات وتحسين العلاج وتوفير برامج العيادة القانونية، ومساعدات مقاومة الهدم ومخالفات البناء، ومشاريع الإسكان غير الربحية، والمساعدات الإنسانية، ودعم المؤسسات غير الربحية وبرنامج وقفية القدس. وتم الانتهاء من إعداد خطة عنقود العاصمة التنموي واعتمادها بشكل نهائي من مجلس الوزراء، وتم توقيع اتفاقية تعاون بين وزارة شؤون القدس ووزارة الإعلام بخصوص تبني القدس عاصمة دائمة للإعلام العربي.

دعم الصمود في قطاع غزة: تم استكمال مشاريع بنية تحتية متنوعة وتشغيل محطة معالجة شمال غزة، وتقديم تمويل لشركات غير ربحية، وتنفيذ مشاريع إعمار بتكلفة تقارب 345 مليون دولار، بالإضافة إلى مشاريع قيد التنفيذ بقيمة 180 مليون دولار، وتم زيادة الإنفاق الحكومي على قطاع غزة ليصبح 25% من إجمالي النفقات للعام 2020م.

هيئة مقاومة الجدار والاستيطان: تم تنفيذ مجموعة من الأنشطة بقيمة 2 مليون دولار مثل بناء مدرسة التحدي 19 في تجمع رأس العوجا التي تخدم 120 طالباً في هذه المنطقة المهددة من المشروع الاستيطاني، وشق طريق زراعي في قرية سبسطية للأراضي المهددة، وتسليم خيام للأسر المتضررة بفعل هدم جيش الاحتلال لمساكن المواطنين في حمصة في محافظة طوباس والأغوار، وإعادة بناء 5 بركسات سكنية هدمها الاحتلال في رأس العوجة، وحظائر للأغنام. وتمكن محامو الهيئة من استرجاع تسعة دونمات من أراضي بلدة الجيب الواقعة خلف الجدار من الجمعيات الاستيطانية الصهيونية، وإبطال عدد من الصفقات العقارية لعدد من أراضي المواطنين مثل أراضي في قرية قراوة بني حسان، كفر برا وقلقيلية.

هيئة الشؤون المدنية: التنسيق لتوسعة المخططات الهيكلية لـ4 مدن وقرى فلسطينية، وتأهيل 10 طرق زراعية، واستصدار التصاريح للحالات الإنسانية للمرضى ومرافقيهم، والتنسيق لتثبيت حواجز لجان الطوارئ المشكلة لمواجهة فايروس كورونا على مداخل القرى والبلدات، والتنسيق لدخول الطب الوقائي والصحة لمناطق خلف الجدار مثل برطعة وأم الريحان ومسافر يطا وبيت سكاريا في بيت لحم للفحص ومتابعة المحجورين في هذه المناطق.

ودعماً لصمود الأسرى الأبطال في سجون الاحتلال،الأبطال في سجون الاحتلال، تم صرف حوالي 250 مليون دولار كرواتب شهرية للأسرى داخل السجون، وعددهم 5200 أسيراً، ورواتب شهرية للأسرى المحررين وعددهم 7 آلاف أسير، بالإضافة إلى مخصصات الكانتينا للأسرى في السجون، ومخصصات التدريب المهني، والتعليم الجامعي، ومخصصات العلاج للأسرى المحررين، ورواتب 48 محامي للدفاع عن قضايا الأسرى، بالإضافة إلى تغطية تكاليف فعاليات دعم ومناصرة الأسرى.

الملخص التنفيذي

في مجال الإعلام: فقد تم إعداد خطة إعلامية لمواجهة قرار الضم وصفقة القرن، وعقد عشرات المؤتمرات الصحفية والندوات، وإصدار 502 تقريراً حول أبرز المستجدات، وانتهاكات الاحتلال ضد الصحافيين، والأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال، والمساهمة في التقرير الطوعي لدولة فلسطين عن مدى إنفاذ أجندة المرأة والأمن والسلام في فلسطين، وإعداد وتنفيذ استراتيجية اتصال لتطويق جائحة كورونا، وتوجيه وسائل الإعلام نحو تغطية القضايا ذات العلاقة، ومتابعة وإسناد لجنة الطوارئ الإعلامية، وإصدار 600 بطاقة صحافية، صدرت 380 بطاقة منها خلال إعلان الطوارئ وإغلاق المدن والمحافظات.

الرقابة المالية والإدارية: تم إصدار 114 تقريراً رقابياً، موزعة على القطاعات المختلفة، بالإضافة لمتابعة 174 شكوى واردة لديوان الرقابة المالية والإدارية، أنجز منها 117 شكوى، فيما تم ترحيل 77 شكوى للعام 2021م، وفي ظل جائحة كورونا، تم التدقيق على الأموال المصروفة على فعاليات لجان الطوارئ، وبرامج دعم ومساندة العمال المتضررين، والمساعدات المقدمة للفنادق التي تم استعمالها كمراكز حجر.

في مجال الخدمة المدنية: تم إعداد مشروع نظام العقود، ومسودة نظام الحوافز والمكافآت التشجيعية وفق أحكام قانون الخدمة المدنية، وإجراء تعديلات على مدونة السلوك الوظيفي. ومن خلال اللجنة الإدارية الوزارية تم اعتماد ما لا يقل عن 30 هيكلاً تنظيمياً جديداً للدوائر الحكومية، واعتماد جداول تشكيلات الوظائف لـ 76 دائرة حكومية. كما تم تطوير نماذج تقييم الأداء الخاصة بالفئات الوظيفية المختلفة، وتطوير آلية الاختيار والتعيين، واستقبال طلبات التوظيف الكترونياً، وتحديث لجان الاختيار والتنافس في الدوائر الحكومية وعددها 166 لجنة، والانتهاء من إعداد الخطة الوطنية للتدريب في القطاع العام للأعوام 2018-2020م.

الإحصاء الفلسطيني: أعد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 97 مخرجاً إحصائياً في المجالات الاقتصادية، و30 مخرجاً إحصائياً في المجالات الاجتماعية، و9 مخرجات إحصائية في مجال تنفيذ المسوح والسجلات الإدارية في المجالات الجغرافية، و9 تقارير تفصيلية لخصائص المساكن من واقع نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017، بتكلفة 2.6 مليون دولار. وتم إجراء مسح أثر أزمة فيروس كورونا المستجد على مؤسسات القطاع الخاص لعام 2020م، ونشر التقرير الإحصائي الأول حول رصد التقدم على واقع مؤشرات التنمية المستدامة في فلسطين، وإطلاق قاعدة البيانات التفاعلية لمؤشرات التنمية المستدامة باستخدام تقنية SDMX، ومسح أثر جائحة كورونا على الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفلسطينية.

إنجازات الحكومة
في الجانب الاقتصادي

PMA

إنجازات الحكومة في الجانب الاقتصادي

يشمل هذا الجزء من التقرير أبرز الإنجازات في الجانب الاقتصادي التي قامت بها المؤسسات الحكومية التالية: وزارة الزراعة، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة العمل، وزارة السياحة والآثار، ووزارة الريادة والتمكين.

وزارة الزراعة

إضاءات حول أبرز انجازات وزارة الزراعة

- توفير الاحتياجات الأساسية للتجمعات السكانية للنهوض بالزراعة والمجتمعات الريفية بتكلفة مالية بلغت حوالي مليون دولار.
- إنشاء سوق للمزارعين في مدينة البيرة بتكلفة 400 ألف دولار.
- استصلاح وتأهيل وتسييج أراضٍ وتأهيل أودية بمساحة 3,371 دونم، بتكلفة 2 مليون و 142 ألف دولار.
- إنشاء آبار وخزانات معدنية وآبار جوفية، وبرك ترابية وتمديد خطوط مياه ناقلة وتزويد آبار جوفية بوحدات خلايا شمسية، وشراء جهاز قياس مستوى المياه الجوفية، وإنشاء وحدات ري وبتكلفة مالية 3.6 مليون دولار.
- إنشاء مدارس زراعية لإدارة واستخدام المياه، ورفع وحدة إنتاجية المياه لـ 6 جمعيات مياه بتكلفة 26 ألف دولار.
- شق وتأهل طرق زراعية بطول 281 كم بتكلفة 3.1 مليون دولار، وإنتاج 670 ألف شتلة حرجية ورعوية في مشاتل وزارة الزراعة الحرجية بتكلفة 143 ألف دولار.
- تحصين 3 مليون و855 ألف رأس من الأبقار والأغنام ضد الأمراض بتكلفة 2 مليون و517 ألف دولار .
- اعتماد 3 عناقيد جديدة (طولكرم، جنين، طوباس) ، وإنجاز ما يقارب 42% من التدخلات في العناقيد (قلقيلية، طولكرم، نابلس، جنين)، علماً بأنه بلغت قيمة المشاريع المخططة للعناقيد الزراعية ما قيمته 290 مليون دولار.

لدعم المزارعين وتعزيز صمودهم قامت وزارة الزراعة بتوزيع معدات زراعية على المزارعين شملت خيام (شوادر) وتنكات مياه بلاستيكية وماكينات رش لمكافحة الطفيليات وتوزيع حليب جاف للمواليد الصغيرة وتوزيع بذار علفية بتكلفة 330 ألف دولار. وتم توريد (5) آليات لخدمة الأراضي في مناطق الأغوار، وإنشاء سوق للمزارعين في مدينة البيرة بتكلفة (400 ألف) دولار، وتنفيذ حلقات تلفزيونية توعوية ومحاضرات حول تشجيع المزارعين على تأسيس مراكز تسويقية لصالح المنتج.

PWA

إنجازات الحكومة في الجانب الاقتصادي

وضمن مساعي الحفاظ على البيئة والتكيف مع ظاهرة التغير المناخي تتم استصلاح وتأهيل وتسييج أراضي، وتأهيل أودية، وإنشاء آبار، وخزانات معدنية، وبرك ترابية،، وتمديد خطوط مياه ناقلة مختلفة الأقطار، وتأهيل آبار جوفية، وتزويد بئرين جوفيين بوحدات خلايا شمسية، وشراء جهاز قياس مستوى المياه الجوفية، وإنشاء وحدات ري، حيث بلغت قيمة ما تم إنفاقه على هذه الأنشطة حوالي 5.2 مليون دولار. وتم إنشاء مدارس زراعية لإدارة واستخدام المياه ورفع وحدة إنتاجية المياه لـ 6 جمعيات مياه، بتكلفة 26 ألف دولار.

وتم العمل على شق وتأهيل طرق زراعية، وإنتاج أشتال حرجية ورعوية في مشاتل وزارة الزراعة، وزراعة أراضي جديدة للمراعي والغابات، وتأهيل مشاتل حرجية، وإدارة ألفي دونم من المحميات الطبيعية والمراعي، وإنشاء وحدتين لمعالجة البذور، حيث بلغت قيمة ما تم إنفاقه على هذه الأنشطة حوالي 3.6 مليون دولار.

وللارتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطن، تم اعتماد (3) عناقيد جديدة (طولكرم، جنين، طوباس) بتكلفة (172 مليون و 178 ألف) دولار، وإنجاز ما يقارب 42% من التدخلات في العناقيد (قلقيلية، طولكرم، نابلس، جنين). وتم تحصين أبقار وأغنام ضد عدة أمراض بتكلفة، وفحص عينات في مختبرات سلامة الغذاء، وإصدارشهادات صحية بيطرية ونباتية مرافقه لشحنة التصدير، وأخذ عينات فحص لإجراءات السلامة العامة للفقاسات، وإنشاء ثلاجة لتخزين البطاطا، وتوفيرصندوق تخزين لتطوير بيوت التعبئة للجمعيات والتعاونيات الزراعية، ومراقبة أنواع من الآفات ومكافحتها وتوزيع المصائد اللازمة على المحافظات ذات العلاقة، حيث بلغت قيمة ما تم إنفاقه على هذه الأنشطة حوالي 2.9 مليون دولار.

وتم إعداد دليل إجراءات للجودة الخاص بالمنتجات الزراعية، وإصدار تصاريح نقل داخلي بين محافظات الوطن، وأذون استيراد من الجانب الآخر، وعمل دليل لتوثيق الأصناف النباتية البلدية والحفاظ عليها، وتنفيذ مشاهدات زراعية مختلفة، وتنفيذ محاضرات تدريبية وتوعوية وزيارات وتوزيع منشورات لتوعية المجتمع المحلي في كل ما يتعلق بتطوير الزراعة وتربية الحيوانات، وسلامة المنتجات الغذائية، وبلغة قيمة الإنفاق على هذه الأنشطة حوالي 34 ألف دولار. وتم أيضاً زراعة أراضٍ من العنب والثوم كمحاصيل استراتيجية ومحاصيل عالية القيمة في منطقة الأغوار وتوزيع وحدات تصنيع ألبان بشكل فردي بتكلفة 396 ألف دولار.

ولتعزيز وصول المواطنين من مختلف الفئات للعدالة في الحصول الخدمات في مجال الزراعة، تم توفير أجهزة لوحية ذات المواصفات العالية لجمع بيانات التعداد ونقاط GPS الدقيقة، وإنشاء مبنى لمديرية الزراعة، وتجهيز سيارات حكومية وتغطيتها بالتراخيص اللازمة والتأمين والصيانة الدورية، وتصويب أوضاع جمعيات خيرية زراعية غير فاعلة، وتنفيذ وتجهيز طلبات ترخيص للمنشآت الزراعية. وبلغت تكلفة هذه الأنشطة 734 ألف دولار.

إضاءات حول أبرز إنجازات صندوق درء المخاطر الزراعية

- استكمال إعداد دليل مواصفات الحد الأدنى لتصميم المنشآت الزراعية بكافة أنواعها بتكلفة 10 آلاف دولار.
- استكمال إعداد خارطة التعويضات التفاعلية، وتعكس كافة البيانات المتعلقة بالتعويضات الزراعية، بتكلفة 16 ألف دولار.
- تسليم 100 مشروع للمزارعين ويجري العمل على التسليم النهائي لـ 60 مشروع للمزارعين للمتضررين من الاحتلال في المحافظات الشمالية بتكلفة بلغت حوالي 2 مليون دولار .
- تسليم 88 مشروع للمزارعين المتضررين من الاحتلال في المحافظات الجنوبية بتكلفة مليون و26 ألف دولار.
- صرف المستحقات المتأخرة لـ 1,009 مزارعاً الذين تزيد قيمة أضرارهم المسجلة عن ألفي دولار بقيمة 1.7 مليون دولار.
- صرف مستحقات مزارعي أريحا والأغوار وطوباس عن الأضرار الزراعية خلال الفترة 2018 – 2020م، بقيمة 2.3 مليون دولار.

ومن جانب آخر قام صندوق درء المخاطر الزراعية بالعمل على تحقيق سوق تأمين زراعي لتخفيف من المخاطر الزراعية، من خلال متابعة مراجعة وتعديل المسودة القانونية لنظام التأمين الزراعي، وإعداد الخطة المالية المقترحة لحقيبة منتجات التأمينات الزراعية التجريبية (البندورة، والعنب والدجاج اللاحم)، وإعداد الشروط المرجعية لخبراء زراعيين في مجال الإنتاج النباتي (زراعة العنب وزراعة الطماطم)، ومجال الإنتاج الحيواني (الدجاج اللاحم)، إعداد ورقة مفاهيمية لنظام المحاسبة للتأمين الزراعي، وتوسيع قاعدة بيانات المزارعين المستهدفين في المشروع التجريبي للتأمينات الزراعية في فلسطين.

ولإيجاد قطاع تعويضات زراعية يساهم في التعافي من آثار الأضرار الزراعية، تمت متابعة تنفيذ الأنشطة ضمن مشروع تطوير أنظمة محوسبة سريعة ودقيقة في قياس قيم الأضرار الزراعية والخسائر، وإنشاء وإدارة قواعد البيانات المناسبة لحصر وتوثيق وتحليل الأضرار الزراعية، بتكلفة (16 ألف) دولار. وتمت متابعة تنفيذ الأنشطة ضمن مشروع تأهيل وتحفيز وإلزام الأعمال والمنشأة الزراعية بالمعايير الفنية. وتم العمل على ضمان تحقيق أعمال زراعية أكثر صموداً أمام المخاطر السياسية من خلال متابعة تنفيذ الأنشطة ضمن مشروع قاعدة بيانات الانتهاكات والأضرار السياسية ومشروع دعم المزارعين المتضررين من النزاع السياسي، بما في ذلك:

- إعداد خطط لـ (102) مشروع تطويري في المحافظات الشمالية، و(120) خطة لمشاريع تطويرية في المحافظات الجنوبية لتمويلها لاحقاً من البرنامج الأوروبي للمساعدات الزراعية.
- صرف المستحقات المتأخرة لـ (1,009) مزارع الذين تزيد قيمة أضرارهم المسجلة عن ألفي دولار بتمويل من الخزينة العامة، وبلغت قيمة الصرف (مليون و714 ألف) دولار.
- صرف مستحقات مزارعي أريحا والأغوار وطوباس عن الأضرار الزراعية خلال الفترة 2018 – 2020م بتمويل من الخزينة، وبلغت قيمة الصرف (2 مليون و286 ألف) دولار.
- تسليم (100) مشروع للمزارعين، ويجري العمل على التسليم النهائي لـ (60) مشروعاً للمزارعين المتضررين من الاحتلال في المحافظات الشمالية، بتكلفة بلغت (مليون و982 ألف) دولار بتمويل من الاتحاد الأوروبي.
- تسليم (88) مشروع للمزارعين المتضررين من الاحتلال في المحافظات الجنوبية بتكلفة (مليون و26 ألف) دولار، بتمويل من الاتحاد الأوروبي.
- توثيق الأضرار الزراعية السياسية على النظام المحوسب لكافة محافظات الوطن.
- تنفيذ (30) زيارة ميدانية لمتابعة مشاريع المستفيدين المنفذة، ضمن مشروع المساعدات الزراعية الممول من الاتحاد الأوروبي في المحافظات.
- استكمال عملية جمع البيانات لاستمارة دراسة الأثر الاقتصادي والاجتماعي للمزارعين المستفيدين من المشروع الأوروبي.
- بناء مقر الصندوق وتجهيزه للأعمال الوظيفية والتقنية (green building)، وتوفير أثاث، وتوفير احتياجات تشغيلية (صيانة وإصلاحات للمقرات/ بيت لحم ونابلس) بتكلفة (27 ألف) دولار.

إضافة إلى ذلك تم متابعة تنفيذ الأنشطة ضمن مشروع إنشاء وتعزيز قنوات الاتصال والتنسيق والتواصل مع المزارعين وكافة المستهدفين، بما في ذلك عقد (12) ورشة بتكلفة (6 آلاف) دولار، لتوعية المزارعين حول آلية العمل الخاصة بالتعويضات الزراعية في كل من المحافظات الشمالية والجنوبية، وتثقيف المهندسين وتوعيتهم حول المعامل التقني الخاص بآلية العمل الخاصة بالتعويضات الزراعية في كل من المحافظات الشمالية والجنوبية، وتم اطلاق الموقع الإلكتروني وتغذيته ومتابعته ومتابعة صفحة الفيسبوك الخاص بالصندوق.

إنجازات الحكومة في الجانب الاقتصادي

وزارة الاقتصاد الوطني

إضاءات حول أبرز انجازات وزارة الاقتصاد الوطني

- تطوير النظام الموحد الخاص بتسجيل الشركات، بهدف تسهيل وتسريع تسجيل الشركات.
- إطلاق الخدمات الإلكترونية للملكية الفكرية، وتفعيل برنامج الأرشفة الإلكترونية، وإصدار مجلة الملكية الصناعية.
- إصدار قرار بقانون لإعفاء الشركات المسجلة الجديدة من أي رسوم حتى نهاية العام لتشجيعها على التسجيل لتنشيط الاستثمار.
- تلبيةً لاحتياجات ومستلزمات القطاع الصحي خاصة في مجالات (الكمامات، اللباس الواقي، المعقمات) تم تسهيل تشغيل حوالي 53 مصنعاً يقوم بإنتاج هذه الاحتياجات، واستمرار عمل قطاعات الصناعات الغذائية والأدوية.
- توقيع اتفاقية دعم القطاع السياحي في القدس بين الوزارة والكومسيك، البالغ قيمتها 590 ألف دولار أمريكي.
- تصويب أوضاع الشركات المساهمة والعادية (4 آلاف شركة)، وأرشفة ملفات الشركات المتراكمة (4,500 شركة).
- جاري العمل حالياً على حزمة مشاريع لدعم المؤسسات المقدسية، المقدمة من الكومسيك بمبلغ إجمالي قيمته 320 ألف دولار مقسمة على 4 مشاريع قيمة كل مشروع منها 80 ألف دولار في المرحلة الأولى.

PWA

للارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطنين قامت وزارة الاقتصاد الوطني بإنجاز المسودة النهائية لمشروع قانون الشركات بالتعاون مع الشركاء، إضافة للعمل على مسودات مشاريع قوانين: هيئة المدن الصناعية، ومؤسسة المواصفات والمقاييس، والوكلاء التجاريين، والملكية الصناعية، وتطوير النظام الموحد الخاص بتسجيل الشركات، بهدف تسهيل وتسريع تسجيل الشركات، تصويب أوضاع (300) شركة من الشركات غير الربحية، وتصويب أوضاع (4 آلاف) شركة من الشركات المساهمة والعادية، وأرشفة ملفات (4,500) شركة من الشركات المتراكمة، وإطلاق الخدمات الإلكترونية للملكية الفكرية، وتفعيل برنامج الأرشفة الإلكترونية، وإصدار مجلة الملكية الصناعية، وصادق مجلس الوزراء على عقد حزمة حوافز لغايات تشجيع الاستثمار في منطقة الأغوار والمناطق المسماة (ج)، وإصدار قرار بقانون لإعفاء الشركات المسجلة الجديدة من أي رسوم حتى نهاية العام.

ولدعم المنتج الوطني وتعزيز تنافسيته، تم إعداد مسودة العنقود الصناعي في محافظتي الخليل ونابلس، وقامت مؤسسة المواصفات والمقاييس بمنح ما يزيد على (150) شهادة جودة، واعتماد وتحديث حوالي (250) مواصفة فلسطينية، إضافة لإصدار حوالي (80) من التعليمات الفنية الإلزامية خلال عام 2020م، وتقييم المنتجات المستخدمة في مكافحة الفيروس في مختبراتها، وتقييم نماذج لأجهزة التنفس الصناعي بالتعاون مع وزارة الصحة.

إنجازات الحكومة في الجانب الاقتصادي

وخلال جائحة كورونا وضمن التدخلات العاجلة تم العمل على تلبيةً لاحتياجات ومستلزمات القطاع الصحي خاصة في مجالات (الكمامات، اللباس الواقي، المعقمات)، وتسهيل تشغيل حوالي (53) مصنعاً يقوم بإنتاج هذه الاحتياجات، واستمرار عمل قطاعات الصناعات الغذائية والأدوية، وإعادة تأهيل عدد من مشاغل الخياطة لإنتاج المستلزمات الصحية وفق المواصفات الفلسطينية، ومنحهم رخص للتشغيل بشكل عاجل، وتسهيل إدخال المواد الخام، حيث تم مخاطبة الدول للاستيراد الاستثنائي لمواد خام ضمن ظروف الجائحة خاصة مادة الكحول، وإعفائها من الضريبة، شريطة استخدامها في تصنيع المعقمات.

وللانفكاك الاقتصادي والانطلاق نحو الاستقلال الاقتصادي تم زيادة حصة الكوتا للتمور مع الجانب التركي لتصل إلى ثلاثة آلاف طن سنوياً، وتم بحث إعفاء قائمة سلعية للصادرات الزراعية، واعتماد قواعد المنشأ الأوروبية في التجارة مع تركيا لتسهيل التبادل التجاري بين البلدين، وتوقيع اتفاقية دعم القطاع السياحي في القدس بين الوزارة والكومسيك، البالغ قيمتها (590 ألف) دولار أمريكي، وتم لغاية الآن تنفيذ المرحلة الأولى والثانية من المشروع المكون من (8) مراحل، ضمان توفر السلع الغذائية الأساسية في السوق المحلي، ودراسة كفاية المخزون السلعي المتوفر في السوق المحلي من السلع الأساسية، وعمل قوائم بالأسعار الاسترشادية للسلع الأكثر وزناً في سلة المستهلك، حيث جرى وضع سقف سعري لهذه السلع ممنوع تجاوزه، مع تشجيع البيع بأقل منه والتنافس في ذلك، ومخالفة آلاف المحلات التجارية، وإحالة المئات من التجار للقضاء، نشر الوعي حول ثقافة ترشيد الاستهلاك، واستمرار العمل بتنظيم سوق المعادن الثمينة، حيث تم استخدام جهاز جديد لفحص المعادن الثمينة بمقياس الطيف الإشعاعي، ودمج ما يقارب من (3.6) طن من الذهب من بداية الجائحة حتى نهاية شهر تشرين الثاني 2020م، العمل على تسهيل المعاملات التجارية من خلال مواقع إلكترونية، والسماح باستيراد (87,155) طناً من السلع ضمن الكوتا وهي عبارة عن سلع غذائية متنوعة تلبي احتياج السوق، ومنها ما هو معفى من الجمارك، بما فيها اللحوم المجمدة، وتشجيع التجار على توفير مخزون من السلع خاصة الأساسية، وتذليل العقبات التي تعترضهم خصوصاً في مجال الاستيراد.

وتم الحفاظ على انسياب الحركة التجارية بين المحافظات لضمان تأمين المخزون التمويني، خاصة في المناطق التي تم إغلاقها، وتم إصدار(17,352) رخصة استيراد، و(2,842) شهادة منشأ حتى نهاية تشرين الثاني 2020م، وإفشال محاولات تهريب وتسويق أطنان من منتجات الاحتلال التالفة بالتعاون مع الأجهزة الأمنية، ومعالجة نحو (1,965) شكوى وردت من المواطنين حتى نهاية شهر تشرين الثاني 2020م، وتنفيذ ما يقارب من (4,700) جولة تفتيشية من بداية الجائحة حتى نهاية شهر تشرين الثاني 2020م، حيث تم زيارة حوالي (63,411) محلاً تجارياً خلال هذه الزيارات، ومخالفة ما يزيد على (2,796) محلاً تجارياً خلال هذه الفترة، وإحالة (317) مخالفاً للنيابة العامة لمكافحة الجرائم الاقتصادية، وإغلاق أكثر من (100) منشأة تجارية وصناعية مخالفة تعمل في إنتاج الكمامات والمعقمات المخالفة للمواصفات والمقاييس، وتجاوز السقف السعري المحدد خاصة سلعتي الأرز والبيض، إضافة لتسجيل (1,197) مخالفة لعدم الالتزام بالبروتوكول الصحي.

في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة ودعم ريادة الأعمال، تمإطلاق مبادرة صندوق التضامن لدعم المشاريع النسوية وتعزيز صمودها من خلال تزويدهن بالمواد الأولية لاستمرار بقاء مشاريعهن وتحقيق الدخل لصاحبات المشاريع، ومن جهة أخرى شراء منتجاتهن المتكدسة وتسويقها وحمايتها من التلف. وقامت وزارة الاقتصاد بمجموعة من المشاريع والبرامج المهمة شملت تطوير سلسلة القيمة في صناعة الأحذية والجلود في الخليل، بالشراكة مع اليونيدو واتحاد الصناعات الجلدية وغرفة تجارة وصناعة الخليل وبتمويل إيطالي، مما أدى إلى عضوية فلسطين في الاتحاد العربي للجلود، وتوج هذا المشروع بالوصول إلى ماركة فلسطينية للصناعات الجلدية موجهة للتصدير سميت ليبرا Libra، بتكلفة (500 ألف) يورو، وإنشاء مركز إبداع فلسطين لتطوير المنتجات الصناعية بالشراكة ما بين الوزارة واليونيدو والحديقة التكنولوجية، بقيمة (100 ألف) يورو بمساهمة (50%) من منظمة اليونيدو بالشراكة مع الوزارة و(50%) من الحديقة التكنولوجية 2018-2019م، وإطلاق برنامج دعم الطاقة في الصناعات الفلسطينية من خلال مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي ومنفذ من اليونيدو بالشراكة مع الوزارة والتنسيق مع الجهات المختلفة

PWA

إنجازات الحكومة في الجانب الاقتصادي

بما فيها سلطة الطاقة في شقي الوطن بقيمة (6 مليون) يورو للفترة 2020-2023م، تابعت وزارة الاقتصاد الوطني تنفيذ مجموعة من المشاريع التطويرية طويلة المدى خلال العام 2020م.

وعملت مؤسسة المواصفات والمقاييس على تقييم (1,020) منتجاً محلياً ومستوراً في مجال الألبسة الواقية والكمامات، وتقييم (6) نماذج لأجهزة التنفس الصناعي وبالتعاون مع وزارة الصحة، وتقييم (4) نماذج لأجهزة التعقيم والفلترة، مع العلم بأن عملية التقييم مستمرة للتحقق من مدى ملائمة النماذج للاستخدام، ومطابقتها للمواصفات والمقاييس العالمية، وتنفيذ (254) فحص مطابقة للمنتجات الحاصلة على شهادات المؤسسة والمنتجات الموردة ضمن العطاءات الرسمية من مواد غذائية ومستلزمات الأجهزة الأمنية ووزارة الصحة، والتعامل مع (132) ملفاً من المنتجات المستوردة المختلفة، والمصادقة على (119) بطاقة بيان لمنتجات مختلفة، خاصة في مجال المعقمات، ومعايرة وضبط القياس لحوالي (1,400) جهاز قياس من مضخات وقود وموازين وأجهزة قياس، وجسور أرضية، وماكينات كسر باطون وموازين حرارة طبية وأخرى.

ولتحفيز الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال وضمان توفر السيولة في السوق، تم الإعفاء من كافة الرسوم المتعلقة بتسجيل الشركات للتسهيل على المواطنين والقطاع الخاص، توجيه الشركات لعقد اجتماعات الهيئات العامة للشركات المساهمة العامة وفق إجراءات السلامة العامة المعتمدة، وفي مجال الملكية الفكرية تم ستقبال طلبات الإيداع والتجديد، وتغيير الوكيل إلكترونياً عبر الإيميل وتمديد فترة الاعتراف، وتمديد المدد القانونية لفترة أطول، وذلك لعدم تمكن المحامين أو وكيل العلامة من الرد في الوقت المحدد، وتأجيل دفع الرسوم لطلبات الإيداع وبعض خدمات الملكية الفكرية مثل التجديد لبعض الوقت، حيث تم تسجيل (1,122) علامة تجارية خلال الفترة، وضمن سعي وزارة الاقتصاد الوطني لتمكين القطاع الخاص في فلسطين من خلال تبنيها لسياسات مختلفة في هذا القطاع، بادرت الوزارة بتنفيذ مسح ميداني شمل (2,600) منشأة، لتقييم أثر جائحة كوفيد19- على القطاع الخاص بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وتم توفير تمويلات بقيمة (25 مليون) دولار لشركات غير ربحية تركزت معظمها في قطاع غزة ضمن مشاريع تنموية وزراعية وتنمية المرأة، وفي مجال المساعدات الطبية وتعزيز القطاع الصحي، ومشاريع دعم النفسي والاجتماعي للأطفال، وغيرها من المشاريع، وتحويل الدعم الفرنسي بقيمة مليون يورو لمجابهة الجائحة الصحية، ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ومنذ بداية الجائحة وحتى نهاية أيلول 2020م تم تسجيل (836) شركة جديدة، و(827) تاجر جديد ضمن السجل التجاري.

وعلى صعيد المدن والمناطق الصناعية، لم يتوقف الإنتاج لدى بعض المصانع بالرغم من التحديات التي عصفتها جائحة كورونا في مدينة أريحا الزراعية الصناعية، وفي مدينة بيت لحم الصناعية تم توقيع تسعة عقود جديدة في المرحلة الثانية 2020-2021م، واستمر العمل على استكمال البنية التحتية في مدينة جنين الصناعية خلال فترة الجائحة، في ظل صعوبة إدخال المواد المطلوبة، حيث لم تتجاوز نسبة التأخير عن (30%). إضافة إلى حصول عدد من المستثمرين في المدن الصناعية على الاستردادات الضريبية وفقاً لمراسلات الهيئة مع وزارة المالية، وعلى حل المشاكل العالقة بتراكم الديون على المصانع تجاه شركة الكهرباء بوقف القطع وجدولة الديون المستحقة على المستثمرين لضمان استمرارية عمل المصانع، وتم عمل مسح مبدئي حول خسائر المصانع في مدينة أريحا الزراعية الصناعية بسبب الجائحة عن العام.

وزارة العمل

إضاءات حول أبرز انجازات وزارة العمل

- تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج دعم العمال المتضررين من الجائحة في السوق المحلي، وشمل تحويلات نقدية بقيمة 700 شيكل / قيمة التحويلة الواحدة لعدد 40 ألف عامل متعطل عن العمل في السوق المحلي منهم 5,700 في قطاع غزة بتمويل من صندوق وقفة عز ومشاركة الاتحاد العام بمبلغ مليون و429 ألف دولار.
- منح 136 قرض (128 في الضفة و8 قروض في غزة) بقيمة مليون و 700 ألف دولار، ساهمت في بقاء 603 عامل وعاملة على رأس عملهم.
- توفير 923 فرصة عمل مؤقتة ضمن برنامج التشغيل المؤقت في غزة، وقد بلغت نسبة المستفيدين من النساء حوالي 5% و95% من الرجال، وتوفير 650 فرصة عمل دائمة ضمن برنامج التشغيل الذاتي، و دعم وتعزيز سبل العيش المستدام لـ 76 مستفيداً من ذوي الاحتياجات الخاصة، وإيجاد 1,200 فرصة عمل مؤقتة ودائمة لعمال فقدوا أعمالهم.
- تقوية وتعزيز دور 23 مؤسسة قاعدية في الضفة الغربية وقطاع غزة وتقديم منحة بقيمة ألفي يورو لكل منها.
- دعم 25 مشروع عمل من المنزل، ومتابعة مشروع حياتي مع البنك الوطني لتمويل مشاريع إقراضية بفائدة صفرية بسقف أعلى 15 ألف دولار للقرض الواحد وقيمته الإجمالية 400 ألف دولار، ومتابعة مشروع (صار الوقت تبدأ مشروعك) مع بنك فلسطين بهدف تمويل مشاريع اقراضية بفائدة 5% متناقص بسقف أعلى 15 ألف دولار .
- متابعة تصاريح العمل لحوالي 85 ألف عامل وتجديد تصاريح لـ 35 ألف، وتحصيل حقوق اجتماعية لـ 1,892 عاملاً، ومتابعة حقوق 171 إصابة عمل منها 23 إصابة قاتلة، وفتح حسابات بنكية لـ 1,962 عاملاً، وضبط 4 سماسرة عمل، وإصدار 16,388 شهادة تعطل عن العمل لغايات التأمين الصحي.
- تنفيذ 10,990 زيارة ميدانية لمنشات القطاع الخاص، حيث استفاد من تلك الزيارات حوالي 40 ألف عامل وعاملة.
- تلقي ومعالجة 1,191 شكوى عمالية، والإجابة على 14,939 استشارة قانونية.
- استكمال أعمال إعادة التأهيل والتوسعة وتحديث التجهيزات لتطوير مراكز (نابلس، قلقيلية، جنين وبيت جالا) بتكلفة إجمالية بلغت 3.2 مليون يورو.

PMA

قامت وزارة العمل بما يلي:

1. توقيع الاتفاق الثلاثي بين أطراف الإنتاج: وذلك لضمان استقرار علاقات العمل، والدخل لآلاف العمال في الأشهر الثلاثة الأولى للجائحة، حيث شكلت بموجب هذا الاتفاق لجان ثلاثية على مستوى المحافظات تعاملت مع مئات الشكاوى والخلافات بين العمال وأصحاب العمل.

إنجازات الحكومة في الجانب الاقتصادي

2. تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج دعم العمال المتضررين من الجائحة في السوق المحلي: حيث شمل البرنامج تحويلات نقدية بقيمة (700) شيكل لـ(40 ألف) عامل متعطل عن العمل في السوق المحلي منهم (5,700) في قطاع غزة، حيث نفذت هذه المرحلة بالتعاون بين وزارة العمل والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، وتم تمويلها من قبل صندوق وقفة عز ومشاركة الاتحاد العام بمبلغ (مليون و429 ألف) دولار، توقيع اتفاقية تبرع بقيمة (500 ألف) دولار لدعم صندوق وقفة عز.

3. تنفيذ برنامج الإقراض الطارئ (صمود): حيث يستهدف البرنامج المنشآت الصغيرة وبالغة الصغر بمحفظة مالية بقيمة (4 مليون) دولار، لدعم المنشآت المتضررة من انتشار الجائحة بقروض مخفضة الفوائد وبدون عمولات أو رسوم، حيث تم منح (136) قرضاً (128 في الضفة و8 قروض في غزة) بقيمة حوالي (مليون و700 ألف) دولار ساهمت في بقاء (603) عامل وعاملة على رأس عملهم.

4. من خلال برنامج التشغيل الطارئ: تم خلق (923) فرصة عمل مؤقتة ضمن برنامج التشغيل المؤقت في غزة من خلال مشروع التشغيل المؤقت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن خلال الدعم الفني مع صندوق البلديات لتنفيذ مشروع دعم البنية التحتية في غزة، وقد بلغت نسبة المستفيدين من النساء حوالي (5%)، والرجال (95%).

5. من خلال برنامج التشغيل الذاتي:

- تم تقديم الدعم لـ (269) مشروعاً مدراً للدخل، ضمن مجموعة من المشاريع التي يقوم الصندوق بتنفيذها وتندرج تحت مشروع ستارت اب (Startup)، وأيضاً ضمن برنامج مشروعك الممول من بنك فلسطين، كما تم خلق (650) فرصة عمل دائمة ضمن برنامج التشغيل الذاتي.
- دعم وتعزيز سبل العيش المستدام لـ (76) مستفيداً من ذوي الاحتياجات الخاصة ضمن برنامج مستقبلنا بالشراكة مع مؤسسة AVSI الإيطالية، وضمن مشاريع أخرى شملت تقديم تدريب وتأسيس أو دعم مشاريع.
- المساهمة في تقوية وتعزيز دور (23) مؤسسة قاعدية في الضفة الغربية وقطاع غزة إدارياً وفنياً، وتقديم منحة بقيمة (ألفي يورو) لكل منها، بهدف تحسين الإنتاج وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام في المجتمعات الفلسطينية المهمشة، وذلك ضمن مشروع خطوات السلام.

6. خلق فرص عمل وتشغيل المتعطلين: حيث تم إيجاد (1,200) فرصة عمل مؤقتة ودائمة لعمال فقدوا أعمالهم.

7. دعم (25) مشروع عمل من المنزل بالتعاون والتنسيق ما بين وزارة العمل والوكالة الألمانية GIZ، في إطلاق مبادرة " أعمال ابتكارية من المنزل" من خلال تقديم أفكار بناءة متعلقة بانتشار فيروس كورونا، وذلك باختيار (25) فكرة لتصبح مشاريع مدرة للدخل ومشغلة خلال جائحة كورونا ضمن اتفاق لخلق (100) مشروع متناهي الصغر للعمل من المنزل.

إنجازات الحكومة في الجانب الاقتصادي

8. إنشاء (4) مراصد محلية لسوق العمل، حيث تم توقيع اتفاقية ما بين وزارة العمل والوكالة الألمانية GIZ، وجهاز الإحصاء المركزي لإنشاء مرصد في أربع محافظات هي(نابلس، الخليل، رام الله، سلفيت)، لتوفير المعلومات وتحليل ورصد وجمع البيانات المطلوبة لمساعدة صانعي القرار على فهم أفضل لسوق العمل من ناحية فهم الإمكانيات والتحديدات التي يوجهها سوق العمل، حيث تم إقرارها من مجلس الوزراء.

9. متابعة مشروع حياتي مع البنك الوطني بهدف تمويل مشاريع إقراضية بفائدة صفرية ضمن مشروع " حياتي " بسقف أعلى (15 ألف) دولار للقرض الواحد وقيمته الإجمالية (400 ألف) دولار، ومتابعة مشروع (صار الوقت تبدأ مشروعك) مع بنك فلسطين بهدف تمويل مشاريع إقراضية بفائدة (5%) متناقص بسقف أعلى من (15 ألف) دولار بالتعاون بين وزارة العمل وصندوق التشغيل الفلسطيني وبنك فلسطين، ومتابعة مشاريع أخرى مع بنك فلسطين لقروض بصفر فوائد للمعاقين وعددها (74) قرضاً.

10. فيما يتعلق بالعمالة داخل الخط الأخضر

- تم تنفيذ مشروع الدعم القانوني الموجه لتحصيل حقوق العاملين داخل الخط الأخضر، حيث يستهدف العمال الذين تضرروا من الجائحة، وتم اعتماد مكتب قانوني من الداخل لرفع قضايا جماعية وفردية لصالح عمالنا، والمشروع ممول من قبل الـUNDP بقيمة (120 ألف) دولار ويستهدف (90 ألف) عامل.
- متابعة تصاريح العمل لحوالي (85 ألف) عامل، وتجديد تصاريح لـ (35 ألف) عامل، وتحصيل حقوق اجتماعية لـ (1,892) عاملاً، ومتابعة حقوق (171) إصابة عمل منها (23(إصابة قاتلة، وفتح حسابات بنكية ل(1,962)ـ عاملاً، وضبط (4) سماسرة عمل، وإصدار (16,388) شهادة تعطل عن العمل لغايات التأمين الصحي.

11. وحول تفتيش العمل وتعزيز الحرية النقابية وعلاقات العمل

- تنفيذ (10,990) زيارة ميدانية لمنشآت القطاع الخاص حيث استفاد من تلك الزيارات حوالي (40 ألف) عامل وعاملة حيث تم تحويل (89) شكوى للقضاء، وإصدار (2,390) تنبيه، و(558) إنذار، وإغلاق (42) منشأة بسبب مخالفة اشتراطات السلامة والصحة المهنية.
- تلقي ومعالجة (1,191) شكوى عمالية، والإجابة عن (14,939) استشارة قانونية.
- المصادقة على (45) نظاماً داخلياً للمنشآت، وإنجاز نظامين لقانون مشرفي السلامة، وتسجيل (576) إصابة عمل، والتحقيق في كافة الإصابات القاتلة، البالغ عددها (10) إصابات و(96%) في بقية الإصابات، وتحصيل حقوق لـ (794) عاملاً وعاملة في السوق المحلي.
- تنظيم عمل (170) حدثاً وإخراج (35) طفلاً من سوق العمل.
- الإشراف على تأسيس (14) منظمة نقابية، وتصويب أوضاع (33) منظمة أخرى، والإشراف على انتخابات (66) منظمة نقابية، وإصدار (14) نظاماً داخلياً لمنظمات نقابية، وتعديل (25) نظاماً آخر، وإقرار(46) ميزانية عمومية للنقابات.
- الإشراف على توقيع (7) اتفاقيات عمل جماعية استفاد منها (1,500) عاملاً وعاملة، ومتابعة (91) طلب إعادة هيكلية.

12. حول التدريب المهني

- متابعة المتدربين واستكمال متطلبات تخرجهم في (11) مركز تدريب مهني في الدورات الصباحية والمسائية للعام 2019/2020م.
- استكمال أعمال إعادة التأهيل والتوسعة وتحديث التجهيزات لتطوير مراكز (نابلس، قلقيلية، جنين وبيت جالا) بتكلفة إجمالية بلغت (3.2 مليون) يورو بدعم من بنك التنمية الألماني kfw وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم.
- إنجاز عطاء تصميم مركز تدريب طوباس، وتوسعة مركز يطا، وطرح عطاء صيانة مركز الخليل بالتعاون مع وزارة الاشغال، وتخصيص أرض لمشروع بناء مركز تدريب مهني طولكرم بالتعاون مع بلدية طولكرم.
- تطوير (4) مشاغل لدورات الكهرباء العامة، وتوفير التجهيزات والأدوات في مجال الطاقة الشمسية، ومشغل تكييف وتبريد من خلال مشروع غرفة كولون الحرفية الألمانية.
- توريد احتياجات الوقاية من فيروس كورونا لصالح مراكز التدريب المهني.
- تطوير مواد تدريبية مساندة لـ (11) برنامج تدريب، وتقييم (35%) من المناهج، وضبط البرامج وتوحيدها بنسبة (85%)، وإعداد دليل المدرب المهني.

PWA

إنجازات الحكومة في الجانب الاقتصادي

13. الإعلام والتوعية والإرشاد للعمال وأصحاب العمل:

- القيام بعدة حملات إعلامية وتوعوية لأُسر وعائلات العمال وتوزيع بروشورات توعوية وغيرها من الأعمال الميدانية بهدف التوعية حول أهمية اتباع إجراءات الحجر الوقائي السليم.

14. المبادرات التعاونية:

- وفرت الهيئة منحة للقطاع التعاوني بقيمة)نصف مليون) دولار من خلال الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، لدعم المزارعين في أريحا والأغوار، وتجهيز عطاء استيراد احتياجات المشروع بصورته النهائية.
- توقيع مذكرة تفاهم مع جامعة خضوري لإدخال مساق تعاوني ضمن المنهاج الدراسي للجامعة، وتم العمل على المساق بصورته الأولية.
- القيام بإجراءات قانونية وتصويب أوضاع التعاونيات القانونية الإدارية والمالية.

15. بناء القدرات المؤسسية

- تنفيذ مشروع تطوير حماية البيانات بقيمة (72 ألف) دولار، حيث تم شراء وحدة حماية للوزارة وللأنظمة، وبناء (Secure VPN Tunnel) بين الوزارة وفروعها، مما ساهم في رفع سرعة النت، وتوفير(128 ألف) دولار سنوياً، كانت تدفع لصالح شركة الاتصالات الفلسطينية.
- تطوير وبناء أنظمة الوزارة المحوسبة وتطبيقات الحاسوب، وتقديم خدمات للموطنين من خلال تقنية الويب، وتطوير الناقل التبادل البيني الحكومي (X-Road) للعمل من خلال الإنترنت.
- شراء نظام محوسب لإدارة الموارد البشرية والمستودعات بتكلفة (89 ألف) دولار بتمويل من قبل GIZ.
- بدء العمل بتطبيق نظام التفتيش وحماية العمل، واستخدام تطبيق الهاتف الذكي لنظام تفتيش العمل، وتشغيل مركز البيانات المركزي.
- بدء العمل على تطوير وتحديث نظام معلومات سوق العمل الخاص في الوزارة ليشمل كل الإدارات العامة وتشكيل لجنة لذلك.

16. الضمان الاجتماعي:

- تشكيل لجنة من الشركاء الثلاثة، هدفها رعاية كافة النشاطات المتعلقة بالضمان الاجتماعي، وعقد ورشات عمل استكشافية مع الشركاء الاجتماعيين، وبإشراف خبراء إقليميين ودوليين تهدف إلى ضمان استمرار الحوارات والنقاشات للخروج بخطة طريق مجمع عليها من الشركاء وتعمل على تعزيز تطبيق الضمان الاجتماعي.
- التعاقد مع شركة قانونية محاسبية تعمل داخل الخط الأخضر هدفها حصر بيانات العمال الفلسطينيين التعريفية وحقوقهم المالية، ومواءمة قانون التأمين الوطني الإسرائيلي مع الضمان الاجتماعي لعمل صندوق استكمالي لنقل حقوق العمال الفلسطينيين، وتم اعتماده من قبل مجلس الوزراء.

وزارة السياحة والآثار

إضاءات حول أبرز انجازات وزارة السياحة

- إطلاق منصة تدريب إلكترونية "jahzeen.ps" لتدريب العاملين في قطاع السياحة على البروتوكولات السياحية.
- لحماية الهوية والتراث الثقافي الفلسطيني، تم العمل على إدارة المشهد الثقافي في وادي الباذان والفارعة، وإنشاء تغطية لحماية وعرض فسيفساء قاعة الحمام- قصر هشام– أريحا.
- إنجاز المتحف الفلسطيني الإفتراضي للوصول إلى أكبر عدد من طلاب المدارس والناس وتوعيتهم بالتراث الثقافي الفلسطيني.
- رفد قطاع الدلالة السياحية بالكادر البشري اللازم، حيث تم عقد خمس دورات استدراكية للأدلاء السياحيين.
- في ظل جائحة كورونا، تم منع رعايا الدول التي وصلها الوباء من الإقامة في الفنادق الفلسطينية، والعمل على تكثيف التفتيش السياحي على الفنادق ومتاجر التحف الشرقية للتأكد من تطبيق تعليمات السلامة والوقاية، وتم تشكيل فريق وطني لمراقبة تنفيذ البروتوكولات الصحية في المنشآت السياحية.
- إعداد دراسة حول الخسائر في قطاع السياحة بالشراكة مع كافة جهات الاختصاص، والتي بلغت 1.5 مليار دولار، والعمل على متابعة قضية العاملين والموظفين في القطاع السياحي.

PWA

للترويج لفلسطين كمقصد سياحي مستقل وآمن، تم إطلاق منصة تدريب إلكتروني"jahzeen.ps" باللغتين العربية والإنجليزية، تهدف إلى تدريب العاملين في قطاع السياحة على البروتوكولات السياحية كل في مجال عمله، وذلك بالتعاون مع GIZ، حيث قام أكثر من (911) موظفاً أو عاملاً في مجال السياحة بالتسجيل في المنصة، وسجلت المنصة أكثر من (136 ألف) زيار، وتم إطلاق حقل خاص لفلسطين في المنصة الإلكترونية app.hotelredilient.org، وتدريب الفريق الوطني عليها.

ولضمان مواقع تراث ثقافي وأبنية تراثية مرممة ومصانة ومدارة بشكل فعال، تم تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع تنمية وإدارة المشهد الثقافي في وادي الباذان والفارعة بالتعاون مع جامعة بيرزيت، واستكمال أعمال الترميم الأساسية لإحدى طواحين الحبوب في وادي الباذان، وكذلك قناة الماء والقناطر الملحقة بها، بحيث أصبح الموقع قادراً على تقديم صورة واضحة لطريقة طحن الحبوب التي كانت متبعة قديماً من خلال استغلال ينابيع المياه المتوفرة في المنطقة. ,تم عمل مجموعة من الدراسات لضمان الحفاظ على أرضيات الفسيفساء في قصر هشام، وصولاً إلى مشروع إنشاء تغطية لحماية وعرض أرضيات الفسيفساء في قاعة الحمام الكبير الممول من الحكومة اليابانية. وتم تحويل جزء كبير من مقتنيات المتحف الفلسطيني الافتراضي المتنقل إلى عروض افتراضية يتم عرضها بعدة تطبيقات من خلال الأجهزه الخلوية ومواقع الإنترنت.

وللترويج لفلسطين وتسويقها كمقصد سياحي مستقل وآمن، تم رفد قطاع الدلالة السياحية بالكادر البشري اللازم، والعمل المستمر على تطوير وتعزيز معلومات العاملين في مهنة الدلالة السياحية في مختلف المجالات السياحية والأثرية والتاريخية والسياسية، وقادت وزارة السياحة والآثار بالشراكة مع نقابة أدلاء السياحة العربية خمس دورات استدراكية للأدلاء السياحيين.

إنجازات الحكومة في الجانب الاقتصادي

وللتعامل مع أزمة الوباء العالمي كوفيد 19-، قامت وزارة السياحة بمنع رعايا الدول التي وصلها الوباء من الإقامة في الفنادق الفلسطينية، بحيث تم إلغاء كل الحجوزات والبرامج من هذه الدول، والتعميم باتخاذ إجراءات السلامة والوقاية في أماكن الزيارة ومنع الاكتظاظ، وتكثيف التفتيش السياحي، والزام المجموعات السياحية الأجنبية الوافدة باقتصار البرنامج السياحي على الأماكن الدينية والتاريخية فقط، وعدم الاختلاط مع المجتمع المحلي خاصة زيارة الجامعات والمدارس، والتنسيق مع جمعية الفنادق العربية للمساهمة في مواجهة هذه الأزمة، ومن ضمنها تخصيص مجموعة من الفنادق لوضعها تحت تصرف وزارة الصحة عند الحاجة كأماكن للحجر الصحي للمصابين بالفيروس.

ولدعم صمود القطاع السياحي الفلسطيني الخاص، تم إعداد دراسة كاملة للخسائر في قطاع السياحة بالشراكة مع كافة جهات الاختصاص، حيث بينت أن الحجم الكلي للخسائر المتوقعة لهذا القطاع خلال فترة العشرة شهور من بداية آذار حتى نهاية العام 2020م، هو ما يقارب(مليار، 542 مليون، 769 ألف و666) دولار، ومتابعة قضية العاملين والموظفين في القطاع السياحي، وصولاً إلى الاتفاق الذي أبرم في 6/3/2020م بين أطراف الإنتاج الثلاثة: الحكومة والنقابات والقطاع الخاص، الذي يضمن حق العاملين لشهري آذار ونيسان، وتم اتخاذ مجموعة من القرارات والتدابير، منها: قرار مجلس الوزراء بإعفاء المؤسسات السياحية من رسوم ترخيص العام 2020م، وقرار بدفع الرديات الضريبية للفنادق، وقرار تشكيل لجنة لتقدير خسائر الفنادق التي تم استخدامها للحجر الصحي من أجل تعويضهم، ومخاطبة وزارة المالية لتسهيل حصول مكاتب السياحة والسفر على براءة الذمة، وعقد عدة لقاءات مع سلطة النقد الفلسطينية لمحاولة حل أزمة القطاع الخاص مع البنوك والقروض والشيكات الراجعة وأيضا تسهيل استفادتهم من برنامج استدامة القروض الميسرة، وإعداد خطة إنعاش كاملة حملت شعار (جاهزين) بالتعاون مع الجمعيات التي تمثل القطاع الخاص لما بعد الأزمة تشمل إطلاق حملة لتشجيع السياحة الداخلية، وخاصة من مناطق الـ 48 عندما تسمح الظروف الصحية بذلك، بهدف تشغيل المؤسسات السياحية الوطنية بشكل سريع، وإيجاد مصدر دخل لها لحين عودة السياحة الوافدة بشكل تدريجي بعد رفع منع السفر والطيران في العالم، وتم وضع خطة لحماية التراث الوطني الفلسطيني، وإيقاف عمليات تهريب الآثار وبيعها.

PWA

معالم سياحية في فلسطين

وزارة الريادة والتمكين

إضاءات حول أبرز انجازات وزارة السياحة

- إعداد استراتيجية الريادة والتمكين (2020-2022)م، التي تركز على توجيه برامج تمكين الشباب والريادة والتشغيل الذاتي، وخصوصاً في القطاعات التقنية والقطاعات كثيفة العمالة، وتوفير احتياجات الطاقة للقطاعات الإنتاجية، وتشجيع الابتكار في قطاع الطاقة وتقنيات الطاقة المتجددة، وتوفير فرص تمويلية تعنى بالتعاونيات والجمعيات، وتنشيط مئات من مؤسسات المجتمع المدني في قطاع الريادة والتمكين، وجعل ريادة الأعمال والأعمال الابتكارية الخيار الأول لجميع الفلسطينيين من الجنسين بما يساهم بشكل فعال في الحد من الفقر والبطالة وتحقيق الازدهار ورفاه العيش للجميع وتعزيز الاقتصاد الوطني، ودعم برامج حاضنات الأعمال لتعزيز قدرات الشباب والشابات في مجال العمل الحر عن بعد Freelancing Online.

- انسجاماً مع استراتيجية الريادة والتمكين تم التخطيط للمشاريع التالية: برنامج التميز وهو برنامج مصمم لتدريب 6 ألاف مطور برمجيات بتكلفة 1.5 مليون يورو على مدى 3 سنوات تم صرف 100 ألف يورو في عام 2020م بدعم من مؤسسة التعاون الألماني الحكومي، أكاديمية أكسوس، وبرنامج الشراكة الاستراتيجية - مؤسسة التمويل الدولية برنامج مصمم لتفعيل استراتيجية الوزارة بتكلفة 15 مليون دولار، والبرنامج الثالث: (ICEP) المؤتمر السنوي لريادة الأعمال الفلسطيني بتكلفة 140 ألف دولار سنويا.

قامت وزارة الريادة والتمكين بإعداد استراتيجية قطاع الريادة والتمكين 2020 2022-م، وأعدت الوزارة للمشاريع الآتية:

- برنامج التميز وهو برنامج مصمم لتدريب (6 آلاف) مطور برمجيات بتكلفة (1.5 مليون) يورو على مدى (3) سنوات، وقد تم صرف (100 ألف) يورو في عام 2020م بدعم من مؤسسة التعاون الألماني الحكومي، أكاديمية أكسوس.
- برنامج الشراكة الاستراتيجية- مؤسسة التمويل الدولية، وهو برنامج مصمم لتفعيل استراتيجية الوزارة بتكلفة (15 مليون) دولار.
- برنامج (ICEP) المخصص للمؤتمر السنوي لريادة الأعمال الفلسطيني بتكلفة (140 ألف) دولار سنوياً.

إنجازات الحكومة
في الجانب الاجتماعي

إنجازات الحكومة في الجانب الاجتماعي

يشمل هذا الجزء من التقرير أبرز الإنجازات في المجال الإجتماعي التي قامت بها المؤسسات الحكومية التالية: وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة شؤون المرأة، وزارة الثقافة، والمجلس الأعلى للشباب والرياضة، وهيئة شؤون الأسرى والمحررين.

وزارة الصحة

إضاءات حول أبرز انجازات وزارة الصحة

- توفير أدوية ومستلزمات طبية بقيمة 123 مليون و857 ألف دولار.
- بناء وإعادة تأهيل مراكز صحية، ومستشفيات، بقيمة 8.4 مليون دولار.
- توفير الخدمات الرئيسية في مراكز الرعاية الصحية الأولية والصحة العامة بتكلفة مالية 53 مليون دولار.
- توفير الخدمات الأساسية في المستشفيات من خدمات الطوارئ وغسيل الكلى والسرطان والمرضى المنومين والولادة والأطفال والعمليات الطارئة، حيث بلغ مجموع ادخالات المرضى المنومين في المستشفيات الحكومية ما مجموعه 197,811 إدخال.
- إنفاق 48 مليون دولار من الموازنة الطارئة المخصصة لمواجهة أزمة كورونا ، من ضمنها تم فتح مختبرات RT-PCR لفحص الكورونا في المحافظات، وتوفير أجهزة ومعدات طبية بقيمة 20 مليون و572 ألف دولار، ومواد مخبرية بقيمة 10 ملايين و572 ألف دولار، وأدوية ومستهلكات طبية بقيمة 10 ملايين و572 ألف دولار.
- إنشاء مراكز لحجر الحالات المشتبه بها في كافة المحافظات في بداية الأزمة بالتعاون مع اللجان الوطنية على مستوى المحافظة ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة، مثل الفنادق، بعض مؤسسات المجتمع المدني، الأكاديمية العسكرية في أريحا وغيرها، وإنشاء وتخصيص مجموعة من المراكز والمستشفيات لعلاج المصابين بالفيروس.
- تشغيل عيادة الليزر وتحويل المرضى من جميع المحافظات، وتعزيز الصحة الإنجابية بتكلفة مالية 24 مليون و860 ألف دولار، ومواجهة العنف المبني على النوع الاجتماعي بتكلفة مالية 34.2 ألف دولار.
- استمرار تقديم خدمات الصحة النفسية في المراكز بتكلفة مالية تقدر بـ 9 مليون و143 ألف دولار.
- استمرت الوزارة في توفير خدمات شراء الخدمة الطبية للخدمات غير المتوفرة في المرافق الحكومية حيث بلغت مايقارب 77 ألف تحويلة.
- إدارة أزمة جائحة كورونا على المستوى الصحي بشكل فاعل من خلال اللجان الصحية الوطنية واللجان الفنية، والتي كانت تعمل على مدار الساعة توفير 527 سريراً (393 سريراً علاجياً و 134 سريراً للعناية المكثفة) لعلاج مرضى كوفيد في القطاع الحكومي من خلال مراكز كوفيد والمشافي الحكومية المختلفة.
- لمواجهة الجائحة تم تعيين حوالي 270 كادراً صحياً من خلال عقود مؤقتة بدعم من البنك الدولي، 100 موظف على عقد حكومي، و727 موظفاً بدعم من UNDP باشروا العمل من منتصف شهر أكتوبر 2020م، بالإضافة إلى 50 على بند المياومة.

PWA

إنجازات الحكومة في الجانب الاجتماعي

1. استمرار تقديم الخدمات الصحية الأساسية في مراكز الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات الحكومية كما هو معمول به في حالات الطوارئ (البرنامج الوطني للتطعيم، صرف أدوية المرضى المزمنين، والعلاجات الطارئة) بتكلفة مالية (53 مليون) دولار، وتوفير الخدمات الأساسية في المستشفيات من خدمات الطوارئ وغسيل الكلى والسرطان والمرضى المنومين والولادة والأطفال والعمليات الطارئة، حيث بلغ مجموع زيارات مراجعي الطبيب العام في كافة مراكز الرعاية الصحية الأولية خلال الفترة منذ بداية العام وحتى نهاية شهر نوفمبر 2020م ما يقارب (1,495,530) زيارة، وبلغ عدد إدخالات المرضى المنومين في المستشفيات الحكومية في الضفة الغربية (منذ بداية العام حتى نهاية شهر 11) ما مجموعة (197,811) إدخال.

2. تطوير البنية التحتية والخدمات التخصصية بهدف توطين الخدمات الصحية، وكانت كالآتي:

- الانتهاء من بناء وتشطيب مستشفى دورا الحكومي، بقيمة إجمالية حوالي (5 مليون) يورو.
- أعمال تركيب وتشغيل جهاز القسطرة شارفت على الانتهاء في مستشفى عالية/ الخليل، ومن المتوقع أن يتم استقبال المرضى في بداية العام القادم بتكلفة إجمالية مليون دولار.
- أعمال تركيب وتشغيل جهاز القسطرة الثاني في مجمع فلسطين الطبي بتكلفة مليون دولار.
- تزويد كل من مستشفى عالية ومستشفى يطا في الخليل بجهاز تصوير طبقي حديث بقيمة إجمالية (مليون 628 ألف) دولار، وكذلك شراء وتوريد جهاز تصوير طبقي متطور لمستشفى جنين بقيمة مليون دولار.
- الانتهاء من تأهيل وتهيئة الغرفة الخاصة بجهاز التصوير الطبقي الخاص بمستشفى سلفيت.
- ترميم بعض عيادات الرعاية الصحية الأولية في مديرية صحة رام الله، منها: بيتونيا، عيادة دير إبزيغ، بلعين، رنتيس، عيادة قراوة بني زيد، والمؤسسة الطبية بقيمة إجمالية للعيادات المذكورة وصلت إلى (857 ألف) دولار.
- إنشاء مركز للصحة النفسية والمجتمعية في بيرنبالا بقيمة (257 ألف) دولار.
- بناء وتشطيب مركز طوارىء وولادة آمنة في يعبد (مديرية صحة جنين) بقيمة (286 ألف) دولار، وتشطيب وتأثيث عيادة جديدة في نزلة الشيخ زيد بتمويل من المجلس المحلي بتكلفة (46 ألف) دولار.
- افتتاح عيادة جديدة (أم الدالية) تابعة لمديرية صحة الخليل، وتزويد مديرية صحة شمال الخليل بعيادة أسنان كاملة لصالح عيادة حلحول.
- الانتهاء من المرحلة الأولى من المشروع الوطني للسكري، حيث تم تأسيس مركزين متخصصين (بيرنبالا، طولكرم) لمتابعة مرضى السكري، والبدء بالمرحلة الثانية من المشروع حيث تم العمل على تأسيس مركزين لمتابعة مرضى السكري في كل من (المخفية، نابلس، صحة بيت لحم).
- فتح مختبرات RT-PCR لفحص الكورونا في المحافظات، هي: الخليل، جنين، ونابلس، وطولكرم، وبيت لحم، بالتعاون جامعة البولتكنيك ووزارة الزراعة وجامعة النجاح الوطنية ومستشفى الكاريتاس، وافتتاح مختبرات كورونا في محافظة أريحا لتغطية الحاجة للفحوص على المعابر للقادمين والمغادرين.
- تشغيل عيادة الليزر وتحويل المرضى من جميع المحافظات.

PWA

3.مشاريع قيد التنفيذ تتابعها وزارة الصحة:

- بناء وتشطيب مركز صحي في الجلمة (مديرية صحة جنين)، بدعم من الصناديق العربية بتكلفة (250 ألف) دولار.
- تجري أعمال التوسعة والصيانة في عدة عيادات في مديرية صحة جنين، هي: سيريس، العطارة، كفيرت، عيادة دير أبو ضعيف وعيادة بيت قاد بتكلفة إجمالية (42,857) دولار.
- مشروع بناء وتشطيب مديرية صحة طولكرم الجديد بمساحة (2,000)م2: تم الانتهاء من المرحلتين الأولى والثانية، وتم طرح عطاء المرحلة الثالثة بقيمة (200 ألف) دولار، والمرحلة الرابعة بقيمة (637 ألف و210) دولار.
- بناء قسم القسطرة وجراحة القلب في مستشفى جنين الحكومي بتكلفة (371 ألف) دولار (نسبة التنفيذ 65%).
- البدء في توسعة قسم الكلية في مستشفى جنين لزيادة القدرة الاستيعابية للقسم لتصبح (30) بدلاً عن(24)، حيث تم تزويد المستشفى بـ(7) ماكنات و (7) كراسي غسيل كلى.
- استكمال بناء مستشفى حلحول الحكومي.
- العمل على بناء طابقين إضافيين فوق المستشفى البحريني (قسم قلب للأطفال ووحدة عناية حثيثة للأطفال) – مجمع فلسطين الطبي بنسبة إنجاز (50%)، وبناء طابق إضافي في مستشفى سلفيت – نسبة الإنجاز(60%).
- تحسين ودعم محطات الأوكسجين في المستشفيات، حيث تم تركيب خزانات أوكسجين في جميع المستشفيات الحكومية لمواجهة الظرف الوبائي.

-انخفاض نسبة التحويلات خارج الوطن بشكل ملحوظ هذا العام بسبب الجائحة وصعوبة السفر للخارج، وقد بلغ مجموع تحويلات شراء الخدمة حتى منتصف الشهر الحالي ما يقارب (77 ألف) تحويلة موزعة كما في الرسم البياني.

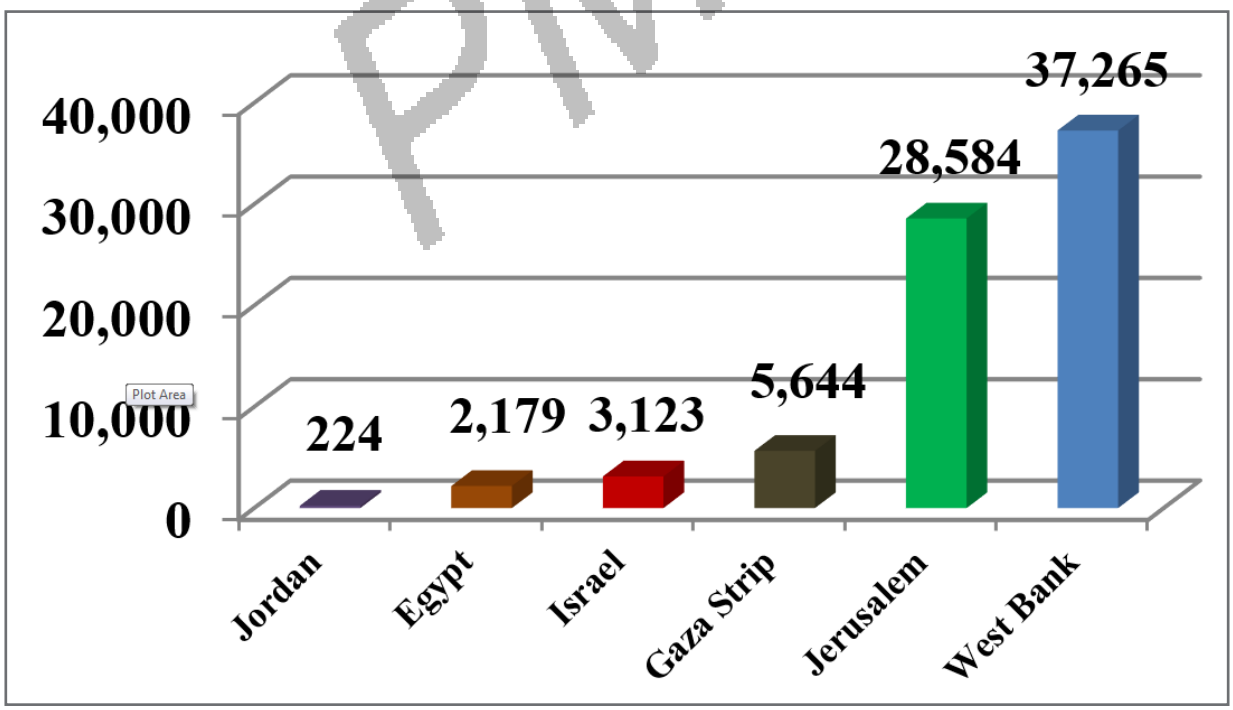

PMA

4.الارتقاء بصحة المواطن ورفاهيته من خلال:

- تطوير برنامج محوسب لرصد وضبط نسبة استهلاك معدات الوقاية الشخصية، وتم تطبيقه في مستشفيات وزارة الصحة وتدريب الكوادر المعنية عليه وذلك بالتعاون مع الإغاثة الكاثوليكية.
- الزيارات والمتابعات الميدانية الدورية للمستشفيات ومراكز فرز ومتابعة مرضى كوفيد19-.
- إصدار بروتوكول عمل عيادات الأسنان في أعقاب تفشي فيروس كورونا، بالشراكة مع نقابة أطباء الأسنان لتوضيح آلية العمل خلال جائحة كورونا.
- تنفيذ تدريبات خاصة للكوادر الصحية حول كوفيد 19، وتشمل تدريب العناية المكثفة للممرضين الجدد في مراكز التعليم المستمر في الشمال والجنوب بمشاركة (82) متدرباً ومتدربة، وبلغ مجموع المستفيدين من الدورات التي نفذها قسم التعليم المستمر في كلية ابن سينا (2,428) متدرباً، واستفاد (550) متدرباً من الدورات التي نفذتها وحدة الجودة وسلامة المريض في مواضيع مكافحة وضبط العدوى التي تخص جائحة كوفيد 19.
- استمر تدريب أطباء الامتياز بالرغم من ظروف جائحة كوفيد 19، حيث بلغ عدهم (797) طبيباً.
- تدريب طواقم العمل في أماكن الحجر ومراكز إقامة مرضى كورونا، بما يقارب (56) طبيباً وممرضاً للعمل تحت الضغط مع الحفاظ على الوقاية التامة، بالإضافة إلى التدريب على التعامل مع الجانب النفسي للمرضى.

5. استمرار دعم وتطبيق السياسات والأنظمة الدوائية

- تسعير وإعادة تسعير الأدوية، حيث بلغ عدد أصناف الأدوية التي تم تسعيرها (31) دواءً محلياً، و(134(دواءً مستورداً، وبلغ عدد أصناف الأدوية المحلية والمستوردة التي تم تحديث سعرها (3,500) صنفاً دوائياً، وذلك ضمن (114) قائمة دوائية، وقد تم تخفيض سعر (49) صنفاً دوائياً محلياً ومستورداً، ورفع سعر(6) أصناف محلية، وتم تسعير (28) صنفاً دوائياً محلياً من أجل التصدير.

إنجازات الحكومة في الجانب الاجتماعي

- تسعير وإعادة تسعير الأدوية، حيث بلغ عدد أصناف الأدوية التي تم تسعيرها (31) دواءً محلياً، و(134(دواءً مستورداً، وبلغ عدد أصناف الأدوية المحلية والمستوردة التي تم تحديث سعرها (3,500) صنفاً دوائياً، وذلك ضمن (114) قائمة دوائية، وقد تم تخفيض سعر (49) صنفاً دوائياً محلياً ومستورداً، ورفع سعر(6) أصناف محلية، وتم تسعير (28) صنفاً دوائياً محلياً من أجل التصدير.
- تحديث قائمة الأدوية التي تصرف بلا وصفة طبية (OTC)) بما يتناسب مع الأدوية المسجلة، وعددها (208) صنفاً.
- إعداد تقارير اليقظة الدوائية للمستحضرات الصيدلانية (252) تقريراً، بالإضافة إلى التعاميم والتحذيرات الدوائية.
- تسجيل وإعادة تسجيل المستحضرات الصيدلانية، حيث تم إصدار شهادات تسجيل لـ(95) دواءً بشرياً، و(13) دواءً بيطرياً، بالإضافة إلى المستحضرات التجميلية، والمكملات الغذائية وغيرها، بالإضافة إلى إصدار شهادات بيع حر للأدوية البشرية، وموافقات التغييرات على الأدوية وعددها (1,026) موافقة.
- القيام بزيارات تفتيشية على المؤسسات الصيدلانية، وعددها (3,567) مؤسسة، والقيام بزيارات تفتيشية مشتركة على المؤسسات غير الصيدلانية، وعددها (876).

6. توفير برامج الصحة العامة وصحة البيئة من خلال:

- متابعة قضايا تزويد المؤسسات الطبية بمستلزمات إدارة النفايات الطبية لمواجهة جائحة كورونا.
- تزويد مستلزمات وأدوات مدعومة من "UNDP" بأكثر من (630 ألف) دولار
- متابعة التخلص من مخلفات النفايات الطبية المعدية خاصة الناتجة عن مراكز الكورونا ومعالجتها بالوسائل المتاحة بتكلفة مالية تقدر بـ(629 ألف) دولار.
- تنفيذ حملتين لمكافحة نواقل الأمراض بتكلفة مالية تقدر بـ(200 ألف) دولار.
- متابعة تجميع عينات المجاري من كافة المحافظات التي تخص فحوصات الكوليرا وشلل الأطفال وتوفير الأدوات اللازمة لذلك، ومتابعة عمل مكبات النفايات القائمة ومحطات ترحيل النفايات الجديدة المقترحة.
- تنفيذ فحوصات المياه - ميكروبي بتكلفة مالية تقدر بـ (2 مليون و143 ألف) دولار.
- تطوير فحص الكلور الحر والمتحد في الميدان Digital، وإدخال فحص الأوزون، وفحص مجموع الأملاح بتكلفة (29 ألف) دولار، وتعديل مواصفة مياه الشرب وتوزيع هيوكلوريات الكالسيوم لتطهير المياه بتكلفة (14,285) دولار.

7. تعزيز صحة المجتمع، من خلال:

- شراء أدوات تنظيم الأسرة على حساب UNFPA.
- التنسيق مع شركة الجبريني لإطلاق حملة مكملين الخاصة بتوعية النساء بأهمية الفحص الوقائي لسرطان الثدي.
- التنبؤ حول الكميات اللازمة من الطعومات للعام 2021-2022م (Vaccine Forecasting).
- توزيع كافة المطاعيم الروتينية وغير الروتينية اللازمة للمديريات.
- ترصد الأمراض السارية والمعدية ومكافحتها بما في ذلك كوفيد 19 .
- توفير أدوية مرضى الإيدز والتهاب الكبد الفيروسي نوع B .
- إدخال أقلام الأنسولين الجديدة لمديريات الصحة وصرفها لمرضى السكري.
- عمل فحص التقصي لحوالي (34 ألف) من المواليد الجدد (PKU +TSH) خلال النصف الأول من العام الحالي.
- متابعة أكثر من (4,100) مريضاً تم تحويلهم إلى عيادات التغذية العلاجية في مديريات الصحة.
- تسجيل العديد من الأغذية ذات العلاقة بالتغذية، وحسب التعليمات الفنية الالزامية ذات العلاقة، بتكلفة مالية (20 ألف) دولار.

إنجازات الحكومة في الجانب الاجتماعي

- متابعة البرنامج الوطني لتدعيم الطحين وأيدنه ملح الطعام، والرقابة الفاعلة عليه.
- تعديل التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بإضافة الفيتامينات والمعادن ومواد أخرى واعتمادها.
- تسجيل العديد من منتجات الأغذية الخاصة، والاجتماع مع عدد من التجار والمستوردين، ومتابعة الخروقات الخاصة المتعلقة في بدائل حليب الأم (الحليب الصناعي)، ومشروبات الطاقة، وأغذية الرياضيين.
- حملة التوعية حول كوفيد 19، بالشراكة مع اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية ووزارة الخارجية (بيكا) ووكالة الغوث وبنك فلسطين، وبالتركيز على وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام.
- حملة التوعيه حول سرطان الثدي في شهر أكتوبر، بالإضافة إلى مشروع نظافتي صحتي بدعم من اليونيسف.
- الإشراف على بناء وتأهيل مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في العيادات ورياض الأطفال بالمدارس المشاركة، وتم تنفيذ الأعمال في(14) مدرسة و(9) عيادات.
- تطوير تطبيق نبض الحياة للهواتف الذكية من قبل دائرة التثقيف والتعزيز الصحي.
- اعتماد مديرية صحة سلفيت وطوباس وشمال الخليل كمديريات تطبق نظام صحة العائلة كاملاً، ومتابعة ومراقبة آليات سير العمل بتكلفة مالية (143 ألف) دولار.
- البدء باستقبال حالات تعاطي الحشيشة وغيرها من المواد المخدرة، وبلغ عددها (46) حالة.
- استخدام عقار الـ(Sebutex) و الـ(Naltraxon) لعلاج مرضى مدمني المخدرات وبعض مدمني الكحول.
- التنسيق والتشبيك مع السجن في المحافظات لتقديم العلاج للمرضى الموقوفين في السجون.
- استمرار تقديم خدمات الصحة النفسية في المراكز بتكلفة مالية تقدر بـ(9 مليون و143 ألف) دولار.

8. تعزيز الصحة الإنجابية (التكلفة المالية 24 مليون و860 ألف دولار)، من خلال:

- إطلاق الدليل الوطني لخدمات ما قبل الحمل Preconception National Guidelines.
- تنفيذ تدريبات على البروتوكول الوطني لخدمات حديثي الولادة.
- توفير المزودات التغذوية الدقيقة للأم والأطفال بتكلفة مالية (54 مليون و286 ألف) دولار.
- إنهاء إدراج نموذج Classification Robson Cesarean على النظام الإلكتروني المحوسب، والذي من شأنه تقليل نسبة العمليات القيصرية غير الضرورية.
- تزويد المستشفيات الحكومية بال bakery balloon من الاحتياجات الطارئة لأقسام الولادة الذي يستخدم لوقف النزيف ما بعد الولادة، مما قد يسهم في الخفض من حالات وفيات الأمهات.
- تقرير دولي حول الحقوق الإنجابية والجنسية للنساء والفتيات في الأزمات، والذي سيتم تقديمه إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الـ (47).
- إعداد الخطة الوطنية المقترحة لخدمات الصحة الانجابية والجنسية في حالة الطوارئ الخاصة بجائحة كوفيد19- للعام 2021/2020م، بالتنسيق مع الشركاء الصحيين في القطاع الصحي.
- إعداد البروتوكول الوطني (COVID-19 infection in pregnancy-Protocol for health professionals)، وذلك لضمان جودة واستمرارية تقديم الرعاية الصحية للنساء أثناء فترة الحمل والولادة وما بعد الولادة خلال جائحة كوفيد19-.

9. مواجهة العنف المبني على النوع الاجتماعي بتكلفة مالية (34 ألف) دولار من خلال:

- متابعة تطبيق دليل الإجراءات الموحد للقطاع الصحي في الاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي في المستشفيات وعيادات الرعاية الصحية الاولية.
- إعفاء النساء المعنفات من رسوم العلاج والإسعاف الأولي.

- المشاركة في توقيع مذكرة التعاون بين وزارة الصحة ووزارة شؤون المرأة التي تنص على إدماج قضايا النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان في القطاع الصحي، وتوفير الخدمات الصحية بشكل يراعي وصول النساء إليها.
- استكمال تجهيز وتأثيث عيادات الإرشاد الأسري الشامل في المستشفيات الحكومية، ومديريات الصحة وعددها (29) عيادة.
- إعداد تقرير طبي قضائي موحد خاص بحالات الاعتداءات الجنسية والعنف المبني على النوع الاجتماعي التي يتم استقبالها في مراكز وزارة الصحة.
- توفير حبوب منع الحمل الطارئة لحالات ضحايا العنف الجنسي وتوزيعها، واعتماد آلية لصرف الحبوب في المستشفيات الحكومية ومديريات الصحة ووزارة العدل.
- متابعة رصد حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي من خلال التواصل مع ضباط برنامج العنف في المستشفيات ومديريات الصحة، وإدخال التقارير الشهرية بتلك الحالات على برنامج DHIS.

10. تعزيز الحوكمة الصحية والأنظمة الإدارية، من خلال:

- إنجاز عدة أنظمة منها نظام ترخيص المستشفيات، و العلاج الوظيفي، والبيوتكنولوجي، والتمريض، والمؤسسات التمريضية المنزلية.
- متابعة ترخيص المختبرات الخاصة لإضافة خدمة فحص الكورونا، سواء على طريق PCRأم RAPID ANTIGEN TEST، وذلك بناءً على بروتوكولات وتعليمات وزارة الصحة بهذا الخصوص.
- استمرار العمل على حوسبة الشق المالي من برنامج التحويلات (شراء الخدمة)، وحوسبة ملف الصحة الإنجابية في العيادات، حيث تم إنجاز أكثر من (85%) من العيادات المطلوبة.
- تطوير المرصد الإلكتروني لجائحة كوفيد19-، ويتضمن رصد حالات المرضى وعدد الفحوصات وعدد الوفيات، ونشره عبر صفحة إلكترونية من خلال صفحة الوزارة، وتطوير تطبيق هاتفي لتتبع المخالطين والمصابين بالجائحة.

11. في مجال الاتفاقيات الدولية، قامت وزارة الصحة خلال العام 2020م بتحضير وتوقيع ومتابعة تنفيذ أكثر من (35) مذكرة تفاهم وخطة عمل خاصة بمشاريع تعاون في مختلف المجالات الصحية، ومجالات الحوكمة والدعم الفني، ودعم القطاع الصحي.

12. في مواجهة الكورونا بلغ مجموع المصروفات والحجوزات المالية التي تمت من خلال موازنة الطوارئ (وزارة المالية) لصالح تغطية مصاريف مواجهة الجائحة ما مجموعه 48 مليون دولار وتشمل أجهزة ومعدات ومواد مخبرية وأدوية.

- إدارة الأزمة على المستوى الصحي بشكل فاعل من خلال اللجان الصحية الوطنية واللجان الفنية داخل الوزارة، والتي كانت تعمل على مدار السعة في مواكبة الوضع الصحي والوبائي والتطورات العلمية الإقليمية والدولية بهذا الخصوص.
- توفير الأماكن العلاجية ومراكز الحجر والعزل في كافة المحافظات بالتعاون مع اللجان الوطنية على مستوى المحافظة ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة، وفيما بعد اعتماد سياسة الحجر المنزلي.
- إنشاء وتخصيص مجموعة من المراكز والمستشفيات لعلاج المصابين بفيروس كوفيد 19، وهي: مستشفى دورا، مركز علاج وتأهيل الإدمان في بيت لحم، مجمع الشهداء الطبي العسكري في نابلس، مستشفى الهلال الأحمر

في طولكرم، مستشفى هوغو شافيز في ترمسعيا، مستشفى عمر قاسم في عزون/ قلقيلية، مركز صحي قشدة، الأكاديمية العسكرية في أريحا، ومستشفى الهلال الاحمر في مدينة نابلس، حيث تم تجهيز هذه المراكز بالأسرة وأسرة العناية المكثفة، وأجهزة التنفس الصناعي والأجهزة الطبية المختلفة ومولدات الأكسجين لتكون قادرة على تقديم الخدمات العلاجية لمرضى كوفيد 19، حيث بلغ مجموع الأسرة العلاجية في مراكز كوفيد 19 التي تم إنشاؤها (327) سريراً (245 سريراً علاجياً و82 سريراً للعناية المكثفة)، وجاري العمل على تجهيز مستشفى الهلال الأحمر في مدينة نابلس.

- تجهيز مراكز الحجر والعلاج وتزويدها بالأسرة العلاجية، وأسرة العناية المكثفة وأجهزة التنفس الصناعي لتكون قادرة على تقديم الخدمات العلاجية للمرضى، بالإضافة إلى تخصيص أقسام لعلاج مرضى كوفيد في عدة مستشفيات حكومية في كافة المحافظات، ومؤخراً تم اعتماد المستشفى الوطني في نابلس لعلاج مرضى كوفيد 19، وتوزيع مرضى الباطني ومرضى السرطان على مستشفى رفيديا ومستشفى الاتحاد النسائي، وتم ربط جميع هذه المستشفيات والمراكز بمحطات توليد الأكسجين، والأجهزة الطبية اللازمة.

- بلغ مجموع الأسرة العلاجية المخصصة لعلاج مرضى كوفيد 19 في القطاع الحكومي من خلال مراكز كوفيد 19 والمشافي الحكومية المختلفة ما مجموعه (527) سريراً (393 سريراً علاجياً و134 سريراً للعناية المكثفة).

- فتح مختبرات متخصصة لفحص كوفيد RT-PCR في المحافظات الرئيسية: الخليل، وجنين، ونابلس، وبيت لحم، وأريحا، وطولكرم، بالإضافة إلى المختبرات المركزية في كل من رام الله وغزة. تم إنجاز ما مجموعة (691,973) فحصاً بطريقة PCR خلال العام 2020م، حيث كان منها (102,051) إيجابياً، بما نسبته (14.5%)، وعمل (29,252) فحصاً مناعياً للكشف عن الأجسام المضادة ضد الفيروس.

إنجازات الحكومة في الجانب الاجتماعي

- إنشاء مرصد إلكتروني خاص لكوفيد 19 يوفر نظام معلومات محوسب خاص لرصد الإصابات، وتوزيعهم حسب العمر والمحافظات، وعدد الفحوصات والوفيات، ويتم نشر البيانات للجمهور.
- تطبيقات إلكترونية لمساعدة الجمهور لمعرفة نتيجة الفحص المخبري إلكترونياً عبر الرابط https://result.moh.ps، وتطبيق هاتفي لتتبع المخالطين AMANKOM، والمنصة الإلكترونية للتسجيل لأخذ اللقاح.
- إعداد عدة بروتوكولات فنية صحية وطبية متخصصة في أعقاب تفشي الفيروس وفي مختلف المجالات الطبية.
- تعيين حوالي (270) كادراً صحياً من خلال عقود مؤقتة بدعم من البنك الدولي، (100) موظف على عقد حكومي، (727) موظفاً بدعم من UNDP باشروا العمل من منتصف شهر أكتوبر 2020م، بالإضافة إلى (50) على بند المياومة.
- بلغ مجموع المستفيدين من الطواقم الصحية من التدريبات الطبية التي قامت بها وزارة الصحة بخصوص مواجهة الجائحة خلال العام 2020م ما يزيد على (1500) متدرب، بالإضافة إلى أكثر من (550) متدرباً على مواضيع تخص ضبط ومكافحة العدوى من الفيروس.
- لتوفير اللقاح بذلت جهود حثيثة خلال العام 2020م للعمل على توفير اللقاح الخاص بفيروس كوفيد 19 حال توفره على المستوى العالمي، وتم إعداد خطة التطعيم الوطنية واعتمادها للبدء بعملية التطعيم حال توفر اللقاح وفق الأولويات والفئات العمرية المعتمدة بدءاً بالطواقم الصحية وكبار السن والمرضى المزمنين، وتم تخصيص موازنة حكومية كبيرة لشراء اللقاح بقيمة (10.5 مليون) دولار في العام 2020م.

PMA

وزارة التربية والتعليم

إضاءات حول أبرز انجازات وزارة التربية والتعليم

إنفاق ما قيمته 33.5 مليون دولار لتنفيذ مشاريع تطويرية خلال العام 2020م، على النحو الآتي:

- 35 مدرسة قائمة تم تأهيلها وصيانتها في الضفة وغزة، و394 غرفة صفية جديدة تم إنشاؤها وتأثيثها وتشغيلها، 72 غرفة منها في غزة للمرحلتين الأساسية والثانوية، وتوفير أثاث بدل التالف والقديم لـ 7091 لطالب ومعلم.
- إنشاء مدرستي تحدي (واد التين، شلال العوجا) بتمويل من مؤسسة العمل ضد الجوع.
- 17 مختبر حاسوب قائم في المدارس الأساسية جهزت لتصبح مختبرات تكنولوجيا بنسبة 60%.
- 2,100 مدرسة زودت بخدمة الإنترنت: منها 1,753 مدرسة في الضفة، و253 في غزة، و 13 في القدس.
- إنشاء مدرسة رام الله المهنية للبنات / الفروع الصناعية بنسبة 95%، ومدرسة صوريف المهنية فرع صناعي، واستلام مدرسة نابلس الصناعية.
- 28 مدرسة مهنية صناعية، ووحدات مهنية صناعية تمت صيانتها وتأهيلها، وتوفير التجهيزات وأثاث لها، وتزويدها بأجهزة الحاسوب في في جميع محافظات الوطن.
- تنفيذ عدة تدخلات سياساتية خلال جائحة كورونا (كوفيد 19) للمحافظة على التعليم واستمرارية العملية التعليمية لحوالي 1.3 مليون طالب في الضفة الغربية وغزة موزعين على السلطات التربوية الثلاثة الحكومة والوكالة والقطاع الخاص من بينها تدريب المعلمين على التعليم الإلكتروني، وإعداد البوابات الإلكترونية التعليمية، وتزويد المدارس بالرزم التعليمية الإلكترونية.
- إجراء امتحانات الثانوية العامة خلال إغلاق المدارس لما يقارب (78) ألف طالب وطالبة في أرجاء الوطن كافة.

PWA

حرصت وزارة التربية والتعليم على تحسين التعلم المبكر للأطفال، وتحسين الالتحاق والبقاء في التعليم المدرسي، وتحسين نوعية التعليم المدرسي. وقد توزعت المصروفات الفعلية التطويرية والتشغيلية من مختلف مصادر التمويل وفق التوزيع الجغرافي على النحو التالي: (637.6 مليون) دولار للمحافظات الشمالية، و(19.6 مليون) دولار لمديرية القدس، و(53.7 مليون) دولار للمحافظات الجنوبية.

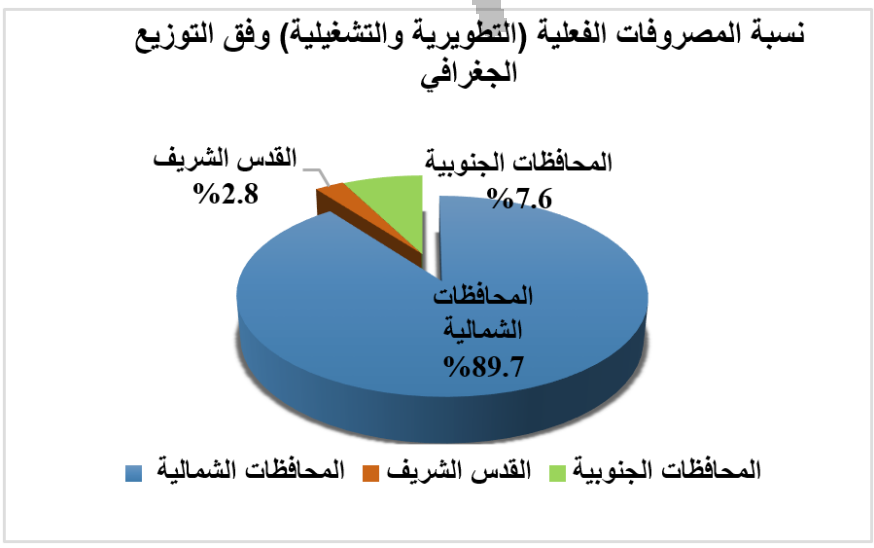

1. أنفقت الوزارة ما يعادل(229.9 ألف) دولار لتحسين التعليم المبكر لأطفالنا، وكانت المخرجات على النحو الآتي:

- ثلاث غرف صفية ضمن مبنى روضة منفصلة تم بناؤها وتجهيزها وتشغيلها في نابلس.
- نظام للإشراف التربوي تم تنفيذه على رياض الأطفال من خلال عقد الاجتماعات عن بعد.
- نظام موحد للتشبيك تم تطبيقه مع (20) مؤسسة عاملة في قطاع الطفولة من خلال عقد الاجتماعات عن بعد.

2. إنفاق (29 مليون و340 ألف) دولار لتحسين الالتحاق والبقاء في التعليم المدرسي، وتحسين نوعية التعليم المدرسي، وكانت المخرجات على النحو الآتي:

- في مجال الأبنية المدرسية تم ما يلي: (35) مدرسة قائمة تم تأهيلها وصيانتها بما ينسجم مع معايير سياسة البيئة المدرسية الفيزيقية في الضفة وغزة، و(394)غرفة صفية جديدة تم إنشاؤها وتأثيثها وتشغيلها (72) منها في غزة، و(292) في الضفة للمرحلتين الأساسية والثانوية، و(6,750) طالب ومعلم تم توفير الأثاث بدل التالف والقديم في المدارس القائمة، و(341) طالباً ومعلماً تم توفير الأثاث بدل التالف والقديم في مديريات القدس، مدرستي تحدي (واد التين، شلال العوجا) تم إنشاؤها بتمويل من مؤسسة العمل ضد الجوع، وإنجاز أعمال صيانة مديرية أريحا بتمويل من JFA .

- لتطوير المناهج تم استكمال تطوير مناهج الصفوف 12 لكافة المباحث والتخصصات المختلفة، وعددها (30) مبحثاً، وكافة مباحث الصفين (10 و11) تم تعديلها وفق التغذية الراجعة، و(3) ورشات ولقاءات تعريفية للمناهج تم عقدها مع المجتمع المحلي والمعلمين، وتطوير وإثراء مناهج (65 مبحث) وأدلة المعلمين، وتطوير الخطوط العريضة لمنهاج الصفوف (9-1)، وإثراء وتطوير كتب الصف الثاني عشر المهني استناداً إلى توصيات ونتائج التغذية الراجعة، و(40) طالباً شاركوا في تصفيات الأولمبياد العربي للرياضيات، واختيار (4) طلبة للمشاركة الإقليمية، وتحديث (6) كتب دراسية للتعليم الموازي، وطباعة (مليون و500 ألف) رزمة تعليمية للطلبة من الكتب المدرسية.

- في مجال التعليم غير النظامي: (5) صفوف محو أمية و(13) صف تعليم موازٍ تم تشغيلها، وتفعيل (3) مراكز تعليم مجتمعي للشباب والكبار (اليامون، عرابة، الكرمل).

- توفير منح لـ (25) مرشد تربوي مرشح للالتحاق في دبلوم الإشراف الإرشادي، (13,404) طالباً دربوا على مهارات تشكيل البرلمانات الطلابية، (627) مرشداً تربوياً ومشرفاً إرشادياً دربوا على مهارات الدعم النفسي، والعلاج الإكلينيكي والتفريغ النفسي، (10 آلاف) طالب دربوا على التعامل مع قلق ومخاوف الامتحانات، و 12 ألف طالب في كافة المديريات دربوا على برنامج الدعم النفسي الاجتماعي في القدس والضفة الغربية.

- التأهيل التربوي لطاقم المدارس (الدبلوم المهني المتخصص): (360) معلماً من معلمي الصفوف (9-5) من مديريات جنوب نابلس، بيت لحم، شمال الخليل، أنهوا (40%) من متطلبات الدبلوم المهني المتخصص للصفوف(9-5) ، (100) معلم/ة من مديرية رام الله والبيرة أنهوا متطلبات الدبلوم المهني المتخصص للصفوف (12-10) بنسبة (95%)، (100) معلم/ة من مديرية طولكرم أنهوا (35%) من متطلبات الدبلوم المهني المتخصص في التعليم الثانوي، (75) مدير مدرسة من مديريات جنوب نابلس، بيت لحم، شمال الخليل أنهوا (40%) من متطلبات الدبلوم المهني المتخصص في القيادة المدرسية، (30) مدير مدرسة جديد أنهوا دبلوماً مهنياً متخصصاً في القيادة المدرسية في المحافظات الشمالية.
- تأهيل (600) معلم في الضفة الغربية من معلمي الصفوف (10-5) على الكفايات والمعايير المهنية للمعلم.
- تأمين وصول الطلبة في مناطق c وh2 في الخليل وقرب الجدار من خلال شراء سيارات واستئجار حافلات، و (10) مرشدين تربويين تم تدريبهم على الدراما والفنون التعبيرية والمسرح في مناطق c وh2 بهدف تقديم الدعم النفسي للطلاب.
- مشاركة (450 ألف) طالب في مسابقة تحدي القراءة العربي.
- في مجال الصحة المدرسية: تم إجراء فحوصات التقصي وتقديم الطعومات للطلبة المستهدفين، و(4,758) نشاطاً توعوياً تم تنفيذه حول مضار ثقل الحقيبة المدرسية (للطلبة والمعلمين) في(1,218) مدرسة، وتزويد (10) مدارس بأدوات للنشاط البدني ضمن برنامج مدارس صديقة للتغذية.
- لدعم استراتيجية الرقمنة تم تجهيز (17) مختبر حاسوب في المدارس الأساسية لتصبح مختبرات تكنولوجيا بنسبة (60%)، و (2,100) مدرسة زودت بخدمة الإنترنت، و(16)حاسوب محمول، و(10) ماكينات بيركنز تم تزويدها لعدد من طلبة الثانوية العامة.

3. إنفاق (مليون) دولار لمواءمة التعليم والتدريب التقني والمهني مع احتياجات سوق العمل، وضمان تكافؤ الفرص للجميع، وتطوير قاعدة التعليم والتدريب التقني والمهني وتوسيعها، وتطوير القدرات في مجال البحث العلمي وكانت المخرجات على النحو الآتي:

أ. حسب العناقيد كما يلي:

العنقود الزراعي:

- توفير تجهيزات وأثاث بدل تالف وقطع غيار وتحديث الأجهزة القديمة في وحدتين مهنيتين في مدرسة بورين الثانوية/ فرع زراعي، والوحدة المهنية في اتحاد صفا/ فرع زراعي.
- استكمال أعمال البناء في مدرسة عرابة الزراعية بنسبة (30%).
- (50) محطة كشفية زراعية مدرسية تم إنشاؤها لممارسة النشاط الكشفي الزراعي، شارك فيها ألفي طالب/ة.

العنقود الصناعي:

- (11) مدرسة مهنية صناعية، ووحدات مهنية صناعية تم صيانتها وتأهيلها في الضفة وغزة.
- إجراء أعمال تأهيل مشاغل مهنية في 5 مدارس صناعية.
- توفير تجهيزات وأثاث بدل تالف وقطع غيار وتحديث الأجهزة القديمة لمدرسة دير البلح الصناعية.
- مدرسة صادق الرافعي/ فرع صناعي للصم في غزة تم مواءمة بيئتها التربوية بما يتناسب والاحتياجات الفردية لذوي الإعاقة.
- توفير تجهيزات وأثاث بدل تالف وقطع غيار وتحديث الأجهزة القديمة لـ (4) مدارس مهنية (جنين الصناعية، كنار الصناعية، قلقيلية الصناعية، دير البلح الصناعية)، وفي وحدتين مهنيتين (الوحدة المهنية في مدرسة ذكور اليامون/ فرع صناعي، والوحدة المهنية في مدرسة ذكور عقربا/ فرع صناعي).
- تطبيق برنامج التلمذة المهنية في (5) مدارس مهنية بمعدل(3-1) برنامج في كل مدرسة وفق الاستراتيجية (الخليل الصناعية ونابلس الصناعية وسيلة الظهر الصناعية، جنين، دير دبوان الصناعية).
- تجهيز مدرستين صناعيتين، ووحدة مهنية بأجهزة حاسوب (جنين الصناعية، سلفيت الصناعية، الوحدة المهنية في بنات الخنساء/ فرع صناعي).

- انشاء مدرسة رام الله المهنية للبنات / الفروع الصناعية بنسبة (95%).
- إنشاء واستلام مدرسة صوريف المهنية فروع صناعية، واستلام مدرسة نابلس الصناعية.
- تأثيث وتجهيز مشغلي انتاج وتصميم الملابس والتجميل في صوريف الصناعية.

عنقود القدس: مدرسة دار الأيتام الصناعية تم صيانتها وتأهيلها.

ب. المخرجات حسب النظام الإداري في التعليم المهني:

- (17) مدرسة مهنية ووحده مهنية وظفت المعدات اليدوية ومواد الخام في التدريب.
- (100) مدرسة أساسية طبقت استراتيجية دمج التعليم المهني ضمن التعليم الأكاديمي للصف العاشر.
- تدريب (16) مشرفاً مهنياً عبر تطبيق زووم وتيمز على تطبيق نظام الإشراف.

4. التعليم خلال أزمة كورونا كوفيد 19

واجهت فلسطين كغيرها من الدول جائحة كورونا (كوفيد 19) عبر تدخلات سياساتية للمحافظة على التعليم واستمرارية العملية التعليمية لحوالي (1.3 مليون) طالب في الضفة الغربية وغزة موزعين على السلطات التربوية الثلاثة الحكومة والوكالة والقطاع الخاص، حيث تم:

- اعتماد بريد إلكتروني رسمي للمعلمين والطلبة، ورفع سرعة الإنترنت إلى (30) ميغابايت لما نسبته (63%) من المدارس، وإطلاق الفضائية التعليمية، بعد تهيأة المعلمين الذين تم اختيارهم لتصميم التعلم عن بعد والتعليم المتمازج، والتدريب على تكنولوجيا التعليم عن بعد، وتم تدريب (95%) من المعلمين على مهارة مواءمة المنهاج وفق حالة الطوارئ، جهوزية برنامج e-school وملاءمته مع أسس التقويم التربوي بنسبة الإنجاز (98%)، وتم تطوير البوابة التعليمية لتشمل الطلبة والمعلمين واستضافتها على خوادم Microsoft Azure، وربطها مع شبكة المدارس الفلسطينية e-school، وتشكيل أرشيفاً لفضائية فلسطين التعليمية والمواد التي تبث عليها.
- تزويد المدارس بالرزم التعليمية لمباحث اللغة العربية والإنجليزية والعلوم والرياضيات، بينما كانت نسبة المواقف التعليمية المصورة والمحكمة للصفوف (1-11) وفق معايير جودة المحتوى المقدم لبثها على الفضائية (45%)، بسبب عدم وجود استديو مركزي والتصوير، وتزويد المدارس بالكتب المدرسية، وجهوزية المناهج الدراسية المطبوعة بطريقة بريل لكافة الطلبة المكفوفين.
- تصميم الرزم التعليمية (الحقائب) إلكترونياً وتطويرها بناءً على المهارات الأساسية المدرجة في دليل معلمة رياض الأطفال للروضات.
- إجراء امتحانات الثانوية العامة خلال إغلاق المدارس لما يقارب (78) ألف طالب وطالبة في أرجاء الوطن كافة.
- تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالوضع الصحي والبيئة الصحية بشكل تام.
- دراسة "أثر الجائحة على العملية التعليمية" في مجال الصحة والرفاه الاقتصادي".
- "التدريب عن بعد" لطواقم المدارس والكوادر الإدارية من خلال عدة برامج تدريبية، وتنفيذ (10) حلقات تلفزيونية إرشادية بهدف طرح مشكلات يواجهها الطلبة في المدرسة والأسرة.
- تنفيذ نظام للإشراف التربوي على رياض الأطفال من خلال عقد الاجتماعات عن بعد، وتحديث الأنظمة والقوانين الخاصة بمعايير ترخيص رياض الأطفال بما ينسجم مع الظروف الصحية الراهنة.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

إضاءات حول أبرز انجازات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

- تقديم 991 منحة خارجية (بدعم من دول خارجية متعددة) و1,110 منحة داخلية (منحة فخامة الرئيس، منحة مجلس الوزراء، منحة الوزارة من الجامعات الفلسطينية)، وتقديم منح لمقاعد الأردن والبالغ عددها 394 مقعد، ومنح 300 منحة مقدمة من مجموعة الاتصالات للتخصصات التقنية.
- توقيع اتفاقية مع صندوق وقفة عز، لتمويل صندوق إقراض طلبة مؤسسات التعليم العالي في فلسطين بـ 300 ألف دينار، واستكمال صرف قروض لحوالي 33 ألف طالب.
- إنشاء مركز كفايات في الحاسوب في جامعة فلسطين التقنية/ فرع رام الله، وتوسعة وتطوير مباني كلية الأمة الجامعية الحكومية في بلدة الرام بالقدس، ضمن برنامج زيادة فرص العمل للشباب من خلال تطوير وتحديث التعليم التقني والمهني في فلسطين، بتكلفة 500 ألف يورو.
- تحويل كلية الروضة بنابلس إلى كلية جامعية تقنية.
- إنجاز الأعمال الإنشائية التطويرية الكهربائية والميكانيكية في مبنى جامعة القدس، ضمن مشروع تحديث قطاع التعليم المهني والتقني، الممول من الحكومة الألمانية بتكلفة مالية تقدر بـ 294 ألف يورو .
- تطوير وحوسبة بعض الأنظمة الإدارية والمالية لدى دوائر الوزارة (نظام بوابة الخدمات الالكترونية، نظام الموارد البشرية والخدمات الداخلية، تطوير وحدات نظام المنح والبحث العلمي).
- اعتماد 124 برنامجاً دراسياً من برامج التعليم العالي النوعية في مختلف الدرجات العلمية لعدد من مؤسسات التعليم العالي في المحافظات الشمالية والجنوبية، واغلاق وتجميد ودمج (152) برنامج تعليمية لأسباب مختلفة.

PWA

قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بما يلي:

1. في مجال الجودة والنوعية، تم:

- إعداد الدراسات، منها: دراسة حول فاعلية التعليم الإلكتروني بالتعاون مع مؤسسة التعاون الألماني شارك فيها (1,311) محاضراً جامعياً، و(4,905) طالباً وطالبة من مختلف مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية، ودراسة حول استخدام البيانات الكمية والنوعية في تقييم واقع التعليم الطبي وآفاقه المستقبلية في فلسطين، ودراسة حول واقع التمريض وآفاقه المستقبلية في فلسطين، وتقديم التوصيات بشأنها.
- اعتماد (124) برنامجاً دراسياً من برامج التعليم العالي النوعية في مختلف الدرجات العلمية لعدد من مؤسسات التعليم العالي في المحافظات الشمالية والجنوبية، على النحو التالي: (37%) برامج تقنية وثنائية، و(33%) دراسات عليا، و(30%) درجة البكالوريوس، لمنح درجات البكالوريوس والماجستير والدكتوراة، التي تتوافق مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل، إضافة إلى برامج نوعية تقنية لمنح درجات الدبلوم المتوسط، كما تم اعتماد عدد من البرامج المشتركة بين جامعات محلية وإقليمية وعالمية.
- اغلاق وتجميد ودمج (152) برنامجاً تعليمية لأسباب مختلفة منها ضعف الإقبال والزيادة المرتفعة في عدد الخريجين أو إغلاق فروع غير مطابقة للمعايير أودمج برامج لتطوير كفايات الخريجين.
- مراجعة (10) خطط دراسية للبرامج التقنية ومواءمتها مع احتياجات السوق، وتقييم (12) برنامجاً أكاديمياً في مؤسسات التعليم العالي وتحسين جودتها.
- إجراء تقييم لكل من (الكلية العصرية، كلية الروضة بنابلس، جامعة الاسراء بغزة، جامعة الزيتونة بسلفيت) من أجل تحسين جودة عملها .

- تحويل كلية الروضة بنابلس إلى كلية جامعية تقنية.
- إعداد تعليمات خاصة بالمستشفيات التعليمية تتضمن اشتراط وجود مستشفى تعليمي للحصول على ترخيص برامج الطب.

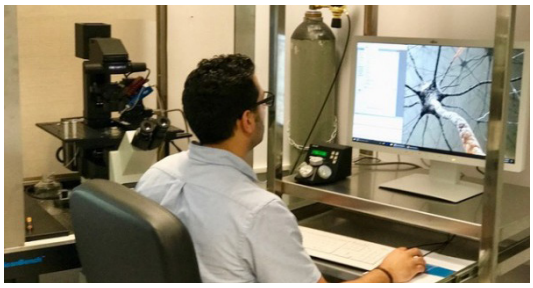

2. في مجال البحث العلمي:

- أطلقت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وبالتعاون مع البنك الإسلامي الفلسطيني مسابقة "التميز الجامعي في البحث العلمي"، تكريماً للباحثين، وتعزيزاً للجهود البحثية المنشورة في مجلات علمية محكمة ذات سمعة متميزة.
- ضمن التعاون البحثي الفلسطيني الألماني (PALGER 2020) تم صرف الدفعة الأولى لـ(14) بحثاً ضمن النداء الأول، وتم إطلاق النداء الثالث وتشكيل لجنة لتحكيم (34) بحثاً مقدماً، ومتابعة المشاريع البحثية التابعة لمشروع هورايزون2020م، وتشكيل اللجان المطلوبة.
- متابعة سير مسابقة الطالب الجامعي الباحث، التي تهدف إلى تشجيع الطلاب الخريجين للبحث والإبداع.
- إجراء أبحاث علمية خاصة بفيروس كورونا، حيث تم إطلاق النداء الثاني الخاص بإجراء أبحاث علمية خاصة بانتشار فيروس كورونا، وشملت الأبحاث مجالات إعادة استخدام وتصنيع المستلزمات والمعدات الطبية الحيوية والتقنيات الطبية والأدوات الرقمية وتحليلات الذكاء الاصطناعي (AI).
- إعداد دراسة للنهوض بقطاع البحث العلمي في مجال الطاقة المتجددة من خلال العمل على تطوير البرامج الدراسية في المجالات التقنية الخاصة بالطاقة المتجددة، واعتماد برامج دراسات عليا (ماجستير ودكتوراة) في ذات القطاع، وإنشاء وتطوير مختبرات متخصصة للقياس والفحص، والعمل على إعداد أبحاث علمية تطبيقية متخصصة، وتعزيز التدريب وخاصة للباحثين في هذا المجال، وإعطاء الأولوية للأبحاث التي تعالج مشاكل خاصة بالمؤسسات الرسمية والحكومية.

3. في مجال التطوير:

- تطوير وحوسبة بعض الأنظمة الإدارية والمالية لدى دوائر الوزارة.

4. في مجال المنح والبعثات:

- تقديم (991) منحة خارجية (بدعم من دول خارجية متعددة).
- تقديم(1,110) منحة داخلية (منحة فخامة الرئيس، منحة مجلس الوزراء، منحة الوزارة من الجامعات الفلسطينية).
- تقديم منح مقاعد الأردن والبالغ عددها (394) مقعداً.
- تنفيذ (300) منحة مقدمة من مجموعة الاتصالات للتخصصات التقنية.

5. في مجال إقراض الطلبة، تم:

- توقيع اتفاقية مع صندوق وقفة عز، لتمويل صندوق إقراض طلبة مؤسسات التعليم العالي في فلسطين بـ (300 ألف) دينار.
- استكمال صرف قروض لحوالي (33 ألف) طالب للعام الأكاديمي 2019-2020م بتكلفة إجمالية (4 ملايين و956 ألف) دينار.

6. في مجال التعليم الجامعي وشؤون الطلبة:

- تصديق (58,812) شهادة صادرة عن مؤسسات تعليم عالٍ فلسطينية وغير فلسطينية.
- معادلة (710) شهادة صادرة عن مؤسسات تعليم عالي غير فلسطينية وشهادات ثانوية عامة غير فلسطينية.
- إعداد خطة للأنشطة اللامنهجية لطلبة مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية للعام الدراسي 2020-2021 م.
- إصدار الكتيّب الخاص بالقصص الفائزة بمسابقة القصة القصيرة لطلبة مؤسسات التعليم العالي للعام 2020م، تحت عنوان "مذبحة دير ياسين .. الألم الذي لا ينسى"، وسيجري تكريم الفائزين وتوزيع جوائز مالية لهم، حيث شارك (105) طالباً من مؤسسات التعليم العالي في المسابقة، وتنظيم عدة مسابقات أخرى للطلبة في عدة مجالات متعددة.
- تطوير آليات الإرشاد والتوجيه الخاصة بطلبة الثانوية العامة، بهدف تعرفيهم بمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية والتخصصات التي تطرحها وآليات التسجيل والقبول فيها، وتنظيم مجموعة من الأيام الإرشادية أكثر من (20 ألف) طالب وطالبة.

7. فى مجال الانتقال من التعليم إلى العمل، تم:

- تطوير تخصصات البرمجيات وقواعد البيانات وتصميم وتطوير مواقع الإنترنت، وذلك وفق المنهجية الوطنية المعيارية المعتمدة لتطوير المناهج الخاصة بالتعليم التقني والمهني.
- بناء قدرات المدربين المهنيين والمحاضرين في مجالات تخصصية قي قطاع التعليم المهني والتقني.
- إعداد برنامج بناء قدرات المدربين المهنيين والمحاضرين في مجالات تخصصية بقطاع التعليم المهني والتقني، لتدريب (300) محاضراً مهنياً وتقنياً في التخصصات التي عليها طلب في سوق العمل.
- تنفيذ برنامجاً تدريبياً متخصصاً لمحاضري الكليات التقنية لتدريس مساق بعنوان "مكافحة الفساد" في الكليات الجامعية والمتوسطة.
- تنفيذ تدريباً خاصاً على برنامج "Moodle" لأكثر من (30) محاضراً في جامعة فلسطين التقنية خضوري وكلية الأمة الجامعية في القدس، ضمن مساعيها لتطوير التعليم الإلكتروني في ظل استمرار جائحة كورونا.
- إنجاز التقرير الوطني لعملية تورينو فلسطين 2018-2020م بهدف تقديم نتائج وتقييم لسياسة فلسطين في تنمية رأس المال البشري التي تنفذها مؤسسة التدريب الأوروبية للدول الشريكة، خصوصاً في هذه الفترة الصعبة جراء انتشار فيروس كورونا.
- تطوير وتحديث الخطط الدراسية وفق المنهجية الوطنية المعيارية لتطوير مناهج التعليم التقني والمهني، وفقاً لاحتياجات سوق العمل.
- إعداد معايير التقييم المهنية لتخصصات هندسية في الكليات التقنية مثل ميكانيك السيارات والتمديدات الكهربائية، وذلك ضمن مشروع تدريب المدربين ToT المنفذ من خلال الوكالة الألمانية للتعاون الفني GIZ.

8. في مجال البنية التحتية، تم:

- إنشاء مركز كفايات في الحاسوب في جامعة فلسطين التقنية/ فرع رام الله.
- توسعة وتطوير مباني كلية الأمة الجامعية الحكومية في بلدة الرام بالقدس بتمويل من الحكومة الألمانية، بتكلفة (500 ألف) يورو، وشمل بناء أربع طوابق كتوسعة أفقية للكلية لتوفير مشاغل جديدة لتطوير تخصصات الكهرباء والتصميم الجرافيكي وغيرها، وعمل صيانة للمبنى القائم وتزويد الكلية بتجهيزات وأثاث للمختبرات الجديدة.
- إنجاز الأعمال الإنشائية التطويرية الكهربائية والميكانيكية في مبنى جامعة القدس، ضمن مشروع تحديث قطاع التعليم المهني والتقني، الممول من الحكومة الألمانية بتكلفة مالية تقدر بـ (294 ألف) يورو.

9. في مجال التعاون الدولي، تم:

- تعزيز التعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي بين فلسطين وكل من بلغاري وسلوفاكيا وسلوفينيا، حيث تم بحث سبل تعزيز التعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي بين البلدين، وتحديد خارطة طريق لتنفيذ الاتفاقية الموقعة بين البلدين مع رئيس مكتب تمثيل جمهورية بلغاريا في فلسطين.

- التعاون الدولي بين فلسطين ودول العالم في مجال التعليم التقني والمهني، حيث تم تنظيم اجتماع افتراضي بهدف بحث التعاون الدولي بين فلسطين ودول العالم خاصة الدول العربية ودول أمريكا اللاتينية وإفريقيا، وتم تقديم مقترح التعاون الثلاثي (الفلسطيني، الألماني، البرازيلي)، بهدف التعاون في بناء القدرات وتطوير المناهج التعليمية والتدريبية، وتعزيز البحث العلمي في مجال الطاقة المتجددة.
- التعاون الدولي بين فلسطين و كوريا الجنوبية في مجال دعم قطاع التعليم العالي، حيث تم الاتفاق على تقديم مشاريع وطنية ذات أولوية للمجتمع الفلسطيني بما يتوافق مع الخطط الوطنية للحكومة.

10. للتعامل مع أزمة الوباء العالمي كوفيد 19، قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالآتي:

- تزويد مؤسسات التعليم العالي بأدوات تعقيم ومعدات وقاية.
- توفير طاقم طبي مساند من طلبة الجامعات للطواقم الطبية الفلسطينية .
- نفذت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مبادرة بالتعاون مع اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم، ووزارة الصحة، تشمل بناء قدرات طلبة كليات الطب والمهن الطبية المساندة، للمساهمة في جهود وزارة الصحة الرامية لمكافحة فيروس كورونا، حيث شارك ما يقارب (1,500) طالب وطالبة.
- أصدرت اللجنة العليا لمعادلة الشهادات قرارات خاصة لمراعاة الظروف الدراسية للطلبة الفلسطينيين الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي غير الفلسطينية في الخارج في ظل تداعيات حالة الطوارئ المعلنة في معظم دول العالم بسبب جائحة فيروس كورونا، وقد شملت السماح لهم باتباع النظام التعليمي المعتمد في الجامعة التي يدرس بها.
- تطوير استراتيجيات ومنهجيات وآليات التقييم المتبعة حالياً في التعليم الإلكتروني بمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية.
- إصدار بروتوكول صحي للوقاية من انتشار فيروس كورونا في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية.
- إصدار قرارات لمجلس التعليم العالي بخصوص الدوام في الجامعات والكليات في ظل أزمة كورونا.
- المشاركة في عدد من ورش العمل المحلية والإقليمية والدولية لرسم السياسات واتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل مع الجائحة بالاستفادة من تجارب العالم وتوجهاته، والحفاظ على مصداقية قرارات التعليم العالي والشهادات في ظل الجائحة.

PMA

وزارة التنمية الاجتماعية

إضاءات حول أبرز انجازات وزارة التنمية الاجتماعية

- بلغت قيمة المساعدات النقدية المصروفة 408 مليون شيكل لحوالي 115 ألف أسرة 70% منهم في قطاع غزة، وباقي الأسر في الضفة الغربية.
- بلغت قيمة المساعدات الطارئة مليون و86 ألف دولار لحوالي 950 أسرة، بالاضافة إلى 20 نزيل من نزلاء المراكز الاصلاحية (السجون) بمبلغ 6 آلاف دولار.
- 85 ألف أسرة استفادت من التأمين الصحي بواقع 40 ألف أسرة في الضفة الغربية و 45 ألف أسرة في قطاع غزة بتكلفة قيمتها 10 مليون دولار.
- توفير بطاقات الكترونية للأسر الفقيرة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي بمبلغ 17 مليون و429 ألف دولار لحوالي 170 ألف فرد منهم 70% في قطاع غزة و 30% في الضفة الغربية.
- تنفيذ 20 مشروع تمكين اقتصادي في الضفة وغزة، وتقديم مشروع المياه الحلوة والإنارة ومشروع الحماية من الأمطار في قطاع غزة لـ 6,036 أسرة بمبلغ إجمالي 267 ألف دولار ، واستفاد 75 ألف طالباً من أبناء الأسر الفقيرة والمهمشة من الاعفاءات المدرسية وأثمان الكتب.
- استفادت 468 أسرة من أسر الأيتام من كفالات على شكل طرود غذائية وكوبونات شرائية بقيمة 115 ألف دولار، وتم تقديم كفالات مالية لـ 1,730 يتيم بمبلغ إجمالي 633 ألف دولار.
- تقديم خدمات الإيواء والرعاية والحماية والتأهيل لـ 1,000 من ذوي الاعاقة في مراكز متخصصة مع مراعاة احتياجات النساء المعنفات من ذوات الاعاقة، وتقديم 7 قروض للأشخاص ذوي الاعاقة، واستفاد من خدمة الإعفاء الجمركي نحو 369 حالة.
- تقديم خدمات الرعاية والإيواء لـ 290 مسن/ة، وتوفير خدمات الحماية والرعاية والدعم النفسي والاجتماعي لـ 1,077 طفل/ ة من الأطفال المعنفين في أسرهم، وتقديم خدمات الحماية والرعاية لـ 693 طفل في خلاف مع القانون، وتقديم خدمات التأهيل الاجتماعي والمهني لـ 350 من الأطفال المتسربين من المدارس.
- إلحاق 15 فتاة بالتعليم الجامعي، واستهداف 45 امرأة من النساء العاملات في المستوطنات والمعرضات للعنف ومناطق ج في محافظات (يطا، الخليل، طوباس وأريحا) بمشاريع تمكين اقتصادي.

لمواجهة أزمةكورونا تم:

- عدد الأسر التي استفادت من التدخلات خلال الجائحة بلغت 126 ألف أسرة وبقيمة 14 مليون دولار، وتوزيع طرود غذائية وصحية لـ 112,180 أسرة في جميع محافظات الوطن بقيمة 7 مليون و426 ألف دولار.
- تقديم طرود غذائية لأهلنا في الشتات (مخيمات الشتات في سوريا ولبنان) لـ 17,500 أسرة بقيمة مليون دولار، وصرف 123 ألف دولار لحوالي 329 أسرة تعاني من وضعاً طارئاً وملحاً.
- توفير بطاقات تموين للأسر الفقيرة التي لا تتلقى مساعدات غذائية لحوالي 63 ألف فرد بمبلغ اجمالي3 مليون و793 ألف دولار ، وتوفير طرود غذائية لـ 100 أسرة مستفيدة من مشاريع التمكين الاقتصادي في الضفة الغربية.
- تقديم كوبونات شرائية وطرود صحية لـ 389 أسرة من أسر الأيتام في محافظة نابلس ورام الله، وتوفير مواد صحية لـ 150 أسرة في البلدة القديمة/ الخليل، وتوفير مواد النظافة لـ 3,039 مسن في المحافظات الشمالية.

PNA

إنجازات الحكومة في الجانب الاجتماعي

قامت وزارة التنمية الاجتماعية بالآتي:

1. تحديث استراتيجية التنمية الاجتماعية للأعوام 2021-2023م، بالشراكة مع ممثلي اتحادات العمال وذوي الإعاقة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص ومجالس التخطيط المشترك، حيث تم اعتماد مفهوم الفقر متعدد الأبعاد، وإدارة الحالة والتحول من الشؤون إلى التنمية.

2. تصويب الأوضاع في قطاع غزة من خلال ضبط سير العمليات الميدانية والإدارية، وتصويب الأوضاع لموظفي الحكومة هناك.

3. ضمن رؤية وزارة التنمية الاجتماعية الهادفة لتمكين الأسر الفقيرة والمهمشة وتوفير الحماية والرعاية الاجتماعية لها، استمرت بتقديم أنشطتها الروتينية، حيث بلغت قيمة المساعدات النقدية المصروفة (116 مليون و572 ألف) دولار لحوالي (115 ألف) أسرة (70%) منهم في قطاع غزة، وباقي الأسر في الضفة الغربية. وبلغت قيمة المساعدات الطارئة (372 ألف) دولار لحوالي (950) أسرة، بالإضافة إلى (20) نزيلاً من نزلاء المراكز الإصلاحية (السجون) بمبلغ (6 آلاف) دولار، واستفادت (85 ألف) أسرة من التأمين الصحي بواقع (40 ألف) أسرة في الضفة الغربية و (45 ألف) أسرة في قطاع غزة بتكلفة قيمتها(10 ملايين) دولار، وتم توفير بطاقات إلكترونية للأسر الفقيرة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي لحوالي (170 ألف) فرد منهم (70%) في قطاع غزة و(30%) في الضفة الغربية.

4. تنفيذ (20) مشروع تمكين اقتصادي في الضفة وغزة، وتقديم مشروع المياه الحلوة والإنارة ومشروع الحماية من الأمطار في قطاع غزة ل(6,036) أسرة بقيمة (267 ألف) دولار، واستفاد(75 ألف) طالباً من الأسر الفقيرة والمهمشة من الإعفاءات المدرسية وأثمان الكتب، واستفادت (468) أسرة من أسر الأيتام من كفالات على شكل طرود غذائية وكوبونات شرائية بقيمة (115 ألف) دولار، وتقديم كفالات مالية لـ(1,730) يتيماً بقيمة (633 ألف) دولار.

5. تقديم خدمات الإيواء والرعاية والحماية والتأهيل ل(1,000) من ذوي الإعاقة في مراكز متخصصة مع مراعاة احتياجات النساء المعنفات من ذوات الإعاقة، كما استكملت الدفعة الثانية ل(7) قروض للأشخاص ذوي الإعاقة، وتوفير الرعاية من قبل أفراد ل(500) شخص من ذوي الإعاقة والمسنين، وحصل (100) شخص من ذوي الإعاقة على خدمات التأهيل المهني، واستفاد من خدمة الإعفاء الجمركي نحو (369) حالة.

6. تقديم خدمات الرعاية والإيواء ل(290) مسن/ة، وتوفير خدمات الحماية والرعاية والدعم النفسي والاجتماعي ل(1,077) طفل/ة من المعنفين في أسرهم، وتقديم خدمات الحماية والرعاية ل(500) طفل في خلاف مع القانون، وخدمات الحماية للأطفال في مراكز الحماية لـ (193) طفل، وقدمت الوزارة عبر مراكز التأهيل والرعاية التابعة لها خدمات التأهيل الاجتماعي والمهني لـ(350) من الأطفال المتسربين من المدارس.

7. لحماية المرأة من العنف، تم تقديم خدمات الحماية والرعاية والإيواء وإعادة الاندماج من خلال مراكز الحماية الحكومية والشريكة، وتم إلحاق (15) فتاة بالتعليم الجامعي، كما تم استهداف (45) امرأة من النساء العاملات في المستوطنات والمعرضات للعنف وفي مناطق ج في محافظات (يطا، الخليل، طوباس وأريحا) بمشاريع تمكين اقتصادي.

8. حول المشاريع الحكومية التطويرية، تم تنفيذ:

-مشروع بناء مجمع خدمات قلقيلية: المبلغ المرصود (943 ألف) دولار لإنشاء المجمع، بنسبة إنجاز (50%)، وتم الانتهاء من المرحلة الأولى بمبلغ (554 ألف) دولار.

- مشروع إنشاء مديرية الخليل: المبلغ المرصود (943 ألف) دولار، وقد تم إعداد التصاميم الهندسية بمبلغ (37 ألف) دولار.

9. استجابة وزارة التنمية الاجتماعية مع جائحة كورونا:

- قامت لجان الطوارىء المشكلة بتسجيل كافة الفئات المتأثرة من الجائحة على البوابة الموحدة للمساعدات الاجتماعية، وتم بالتنسيق مع المجتمع المحلي في محافظات الوطن تقديم المساعدات العينية والنقدية لهذه الفئات.

إنجازات الحكومة في الجانب الاجتماعي

- إعداد خطط للاستجابة السريعة وحماية الفئات الفقيرة والمهمشة من خلال برامج وقائية وتقديم المساعدات والخدمات التي تساهم في التخفيف من الآثار السلبية للجائحة، وبلغ عدد الأسر التي استفادت من التدخلات حوالي (126 ألف) أسرة بقيمة (14 مليون) دولار.
- توزيع طرود غذائية وصحية لـ(112,180) أسرة في جميع محافظات الوطن وبقيمة (7 مليون و426 ألف) دولار، كما تم تقديم طرود غذائية لأهلنا في الشتات (مخيمات الشتات في سوريا ولبنان) لـ(17,500) أسرة بقيمة (مليون) دولار، وصرف (123 ألف) دولار لحوالي (329) أسرة تعاني من وضعاً طارئاً وملحاً.

- بناءً على توصيات لجنة دراسة الآثار الاجتماعية لجائحة كورونا في فلسطين، تم تحديث خطة الطوارىء والممتدة من 01/07/2020م ولغاية 31/12/2020م، التي تم التركيز فيها على قطاع غزة، وتضمنت مجموعة من التدخلات، ومنها توفير بطاقات تموين للأسر الفقيرة من غير اللاجئين في الضفة الغربية التي لا تتلقى مساعدات غذائية لحوالي (63 ألف) فرداً بقيمة (3 مليون و793 ألف) دولار، وتوفير طرود غذائية لـ(100) أسرة مستفيدة من مشاريع التمكين الاقتصادي في الضفة الغربية، وتقديم كوبونات شرائية وطرود صحية لـ (389) أسرة من أسر الأيتام في محافظة نابلس ورام الله، وتوفير مواد صحية لـ(150) أسرة في البلدة القديمة/ الخليل، وتوفير مواد النظافة لـ(3,039) مسناً في المحافظات الشمالية.
- انعاش (115) مشروعاً للتمكين الاقتصادي تأثرت بجائحة كورونا، إعطاء الأولوية للنساء والأسر الفقيرة والمهمشة والأسر التي ترأسها نساء، وتوزيع مواد نظافة على (50) طفلاً من ذوي الإعاقة ومسرحين من المراكز المجتمعية، و(120) طالباً في مراكز تأهيل المعاقين وأسرهم، وتم توفير حقائب مدرسية لـ (677) طفلاً في المناطق المهمشة، وتوفير الموارد المالية لشراء الأغذية ومواد النظافة لـ (8) مؤسسات إيوائية بقيت تعمل في ظل الجائحة.
- في قطاع غزة تم تقديم مساعدات نقدية لـ (3,566) أسرة متضررة بقيمة (5 مليون و543 ألف) دولار، وتقديم كوبونات غذائية وشرائية لـ(10,899) أسرة فقيرة بقيمة (2 مليون و196 ألف) دولار، وتقديم طرود صحية لـ(27,197) أسرة بقيمة (517 ألف) دولار.
- يجري العمل حالياً ومن خلال مشروع الحماية الاجتماعية الطارىء والممول من البنك الدولي على التحقق من بيانات ما يزيد عن (300 ألف) أسرة، بهدف تقديم مساعدات نقدية لـ(65 ألف) أسرة، بالشراكة ما بين وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة العمل ووزارة المالية وصندوق التشغيل، وتم صرف الدفعة الأولى لحوالي (13,404) أسرة من عمال المياومة والفقراء الجدد بقيمة (2 مليون و665 ألف) دولار، ويجري فحص بيانات (670) أسرة من قطاع غزة، بهدف تقديم مساعدة نقدية لهم بدعم من اليونسيف.

وزارة شؤون المرأة

إضاءات حول أبرز انجازات وزارة شؤون المرأة

- تطوير خطة عملية تنفيذية شاملة لكافة القطاعات ومحاور عمل الفريق الوطني لتطبيق نظام التحويل، وتدريب العاملين على كيفية استقبال الحالات والتعامل معها بحسب النظام.
- إنجاز المرصد الوطني للعنف ضد المرأة.
- تجهيز 17 عيادة للإرشاد الأسري الشامل لاستقبال والتعامل مع النساء المعنفات.
- تخصيص قضاة في كافة المحاكم النظامية للنظر في قضايا النوع الاجتماعي، حيث بلغ عدد القضاة المكلفين 31 قاضي منهم 14 قاضٍ سيدة تم تدريبهم على كافة القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي.
- التوقيع على اتفاقية الرضا بالزواج وسن الزواج، وإصدار قرار بقانون منع الزواج تحت سن 18 عام، وإصدار 10 قرارات بقوانين تساهم في تعزيز المساواة بين الجنسين وإنهاء التمييز، وإصدار سبعة أنظمة تساهم في تعزيز المساواة بين الجنسين.
- إصدار 9 قرارات مستجيبة للنوع الاجتماعي منها: تخصيص مساعدات مالية لـ 21 مؤسسة وجمعية خيرية نسوية في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، واعتبار الثامن من آذار عطلة رسمية، وقرار بحق نقل الأم لأبنها من مدرسة لمدرسة، وإحالة مشروع قانون حماية الأسرة من العنف إلى فخامة الرئيس للمصادقة عليه وإصداره حسب الأصول.

قامت وزارة شؤون المرأة بما يلي:

1. تطوير خطة عملية تنفيذية شاملة لكافة القطاعات ومحاور عمل الفريق الوطني لتطبيق نظام التحويل، وتدريب العاملين على كيفية استقبال الحالات والتعامل معها بحسب النظام، وتقديم خدمات الحماية في مراكز الحماية، وتقديم ما يلزم من خدمات الإيواء والرعاية الصحية والنفسية والقانونية والاجتماعية للنساء ضحايا العنف.
2. إنجاز المرصد الوطني للعنف ضد المرأة، وإعداد تقرير المتابعة والتقييم لإنجاز خطة (1325)، وإعداد ورقة سياسية حول "مدى استفادة النساء المعنفات من خدمات التأمين الصحي، ومراجعة الاستراتيجية العربية للوقاية والاستجابة لكافة أشكال العنف خاصة العنف الجنسي ضد النساء والفتيات في حالات اللجوء"، وورقة عمل حول "المعتقلات الفلسطينيات في سجون الإحتلال الإسرائيلي"، وإعداد دراسة "التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة"، وإعداد (9) دراسات معمقة أخرى في قضايا المرأة.
3. تجهيز (17) عيادة للإرشاد الأسري الشامل لاستقبال والتعامل مع النساء المعنفات.
4. تقديم خدمات الإرشاد النفسي الأولي الهاتفي، والإرشاد القانوني والصحي عبر مركز استماع حماية المرأة الطفل المجاني (121).
5. تخصيص قضاة في كافة المحاكم النظامية للنظر في قضايا النوع الاجتماعي، حيث بلغ عدد القضاة المكلفين (31) قاضياً منهم (14) قاضياً سيدة تم تدريبهم على كافة القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي، وإصدار عدد من المبادئ القضائية في المحكمة العليا الشرعية ترعى حقوق المرأة عن طريق إرساء المبادئ القضائية في المشاهدة والحضانة.
6. إنشاء أماكن مخصصة في مركز كل محكمة من محاكم القضاء الشرعي لرؤية ومشاهدة الأطفال في جو أسري ملائم.

PMA

7. التوقيع على اتفاقية الرضا بالزواج وسن الزواج، وإصدار قرار بقانون منع الزواج تحت سن (18)عاماً، وتم إصدار (10) قرارات بقوانين تساهم في تعزيز المساواة بين الجنسين وإنهاء التمييز تتعلق بـ: الزراعة، والتراث الثقافي المادي، والصحة العامة والسلامة الطبية، والتقاعد العام، والتأمين، وإصدار قانون التنفيذ الشرعي الذي يسهم في سرعة إنجاز الأحكام للفئة الضعيفة من النساء والأطفال، وإصدار قرار بقانون يمنح المرأة حق فتح حسابات بنكية لأطفالها.

8. إصدار سبعة أنظمة تساهم في تعزيز المساواة بين الجنسين، تتعلق بـ: نظام صندوق الإنجاز والتميز لدعم التعليم، والنظام المالي لصمود المقدسيين، ونظام رسوم هيئة العمل التعاوني، ونظام بشأن التمويل والإقراض الخاصة بالمؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي، ونظام المشاتل الزراعية، ونظام المخصبات الزراعية، ونظام رؤساء وأعضاء الهيئات المحلية، ونظام الإجازات بدون راتب لأغراض التقاعد.

النصب التذكاري للمرأة الفلسطينية

9. إصدار(9) قرارات مستجيبة للنوع الاجتماعي، منها: تخصيص مساعدات مالية لـ (21) مؤسسة وجمعية خيرية نسوية في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، واعتبار الثامن من آذار عطلة رسمية، وتخصيص قطعة أرض لإنشاء مركز فلسطين لتمكين المرأة (تراث)، وقرار بحق نقل الأم لأبنها من مدرسة لمدرسة، وآخر بتشكيل لجنة فنية لمراجعة منظومة التشريعات الناظمة للأحوال الشخصية والمدنية، وقراراً بمذكرة التفاهم والتعاون مع تركيا في مجال المرأة، وإحالة مشروع قانون حماية الأسرة من العنف إلى فخامة الرئيس للمصادقة عليه وإصداره حسب الأصول، وآخر بدعم مراكز حماية النساء في محافظة نابلس وأريحا.

10. تخصيص الرقم (114) لوحدة حماية الأسرة بالشرطة ا لفلسطينية .

11. تدشين نصب تذكاري للمرأة الفلسطينية، الذي يذكر بتاريخ المرأة الفلسطينية وإنجازاتها، والتحديات التي تواجهها في النضال والتنمية.

12. تقديم الدعم النفسي لـ(887) حالة، وتوفير الحماية بالتنسيق مع جهات الاختصاص لأكثر من (200) امرأة.

13. التنسيق مع بنك القدس لتمويل (7) جمعيات نسوية بمناسبة يوم التراث الفلسطيني.

14. التعاون مع اللجنة الشعبية للاجئين في المحافظات الجنوبية، وشركاء آخرين في تعقيم (100) مقر نسوي، وتوزيع (550) طرداً غذائياً طرود الكرامة لتلبية احتياجات النساء في ظل الحجر المنزلي لمواجهة أزمة جائحة كوفيد 19.

15. توقيع (16) مذكرة تفاهم وتعاون لتعزيز العمل المشترك على قضايا المرأة، وتفعيل المؤسسات على دمج قضايا النوع الاجتماعي في الخطط والموازنات المؤسسية.

16. إطلاق الجيل الثاني من الخطة الوطنية التنفيذية لتفعيل قرار(1325).

17. رفع وعي المواطنين من خلال اللقاءات الإذاعية وعددها 20 لقاء إذاعي، وإعداد برامج إعلامية توعوية مرئية ومسموعة بمعدل (48) حلقة حول مجموعة من قضايا التي تهم النساء.

18. تشكيل (300) لجنة ميدانية في التجمعات الفلسطينية تحت عنوان "لجان الاسناد والارشاد والتوجيه" بمعدل (8) نساء في كل لجنة، بهدف تعزيز منعة النساء في التجمعات الفلسطينية خاصة المهمشة والبعيدة عند التعرض للاهتزازات والكوارث الصحية والاقتصادية، وبناء قدرات تلك الفتيات للوصول إلى مواقع صنع القرار.

19. تسليم التقرير الطوعي لقرار (1325) المعني بحماية النساء وقت النزاع، الذي ركز على الانتهاكات الإسرائيلية للأمين العام للأمم المتحدة.

وزارة الثقافة

إضاءات حول أبرز انجازات وزارة الثقافة

- دعم 95 مشروع بقيمة أكثر من 630 ألف دولار، استفاد منها فنانون أفراد ومؤسسات، بالتركيز على المناطق المهمشة والنائية.
- إقرار دعم أربعة مشاريع طويلة الأمد لمسرح وسينماتك القصبة، وسرية رام الله الأولى، ومسرح الحكواتي بالقدس، وبرنامج خاص بمنطقة الأغوار، حيث تم تقديم ما قيمته مليون دولار خلال العام 2020م.
- استكمال المرحلة الثانية لبناء قصر طوباس الثقافي وتشطيبه بتكلفة 286 ألف دولار.
- تقديم منح بقيمة 229 ألف دولار وهي: منحة نوار لليافعين والأطفال والموهوبين، منحة إبداعات لجميع الأعمار، منحة الزجالين الشعبيين، منحة الفنانين الأفراد، منحة الأدباء والكتاب، إضافة إلى منح للفنانين في الشتات بقيمة 20 ألف دولار.
- إصدار 28 كتاب لمجموعة من الكتاب والروائيين الفلسطينيين بما فيهم أدب المعتقلات في الوطن والشتات، وتوزيع 350 ألف كتاب من إصدارات وزارة الثقافة استفادت منها نحو 700 مؤسسة بينها مدارس وجامعات ومؤسسات ثقافية ومكتبات المؤسسات الأمنية في كافة محافظات الوطن بما فيها فلسطين المحتلة لعام 1948م، عدا عن تزويد المعتقلات بإصدارات الوزارة.

قامت وزارة الثقافة بما يلي:

1. منح عدة جوائز مثل جائزة للآداب والفنون والعلوم الإنسانية لثمانية فائزين، وجائزة نجاتي صدقي للكتّاب الشباب والقصة القصيرة لثلاثة فائزين.
2. إصدار (28) كتاباً لمجموعة من الكتاب والروائيين الفلسطينيين بما فيهم أدب المعتقلات في الوطن والشتات، وشراء كتب من (18) دار نشر ومكتبة.
3. توزيع (350 ألف) كتاب من إصدارات الوزارة استفادت منها نحو(700) مؤسسة بينها مدارس وجامعات ومؤسسات ثقافية ومكتبات ومؤسسات أمنية في كافة محافظات الوطن، وفلسطين المحتلة عام 1948م، بالإضافة إلى المعتقلات.
4. تنظيم نحو (800) نشاطاً ثقافياً متنوعاً على مدار العام بينها أنشطة افتراضية، منها (30) نشاطاً لمناسبة يوم التراث الفلسطيني.
5. دعم (95) مشروعاً بقيمة أكثر من (630 ألف) دولار، استفاد منها فنانون أفراد ومؤسسات، وكان التركيز على المناطق المهمشة والنائية.
6. إقرار دعم أربعة مشاريع طويلة الأمد لمسرح وسينماتك القصبة، وسرية رام الله الأولى، ومسرح الحكواتي بالقدس، وبرنامج خاص بمنطقة الأغوار، وبذلك يكون المبلغ المقدم خلال العام 2020م بقيمة مليون دولار في حقول ومناطق مختلفة.
7. التعاقد مع اتحاد الفنانين لتسجيل الأغاني الشعبية الفلسطينية وأرشفتها، بالإضافة إلى دعم مجموعة من العروض المسرحية، والمساهمة في تمويل إنتاج مجموعة من الأفلام والعروض والمهرجانات، مثل رعاية مهرجان "أيام فلسطين السينمائية"، الذي نظمت أنشطته في محافظات الوطن، وتمكين قطاع الموسيقى عبر دعم التأليف الموسيقي للموسيقيين الشباب، ودعم مجموعة من مراكز الموسيقى والفرق الفنية والعروض.

PMA

8. استكمال المرحلة الثانية لبناء قصر طوباس الثقافي وتشطيبه بتكلفة (286 ألف) دولار.
9. تسجيل غرزة التطريز الفلاحي على لائحة التراث العالمي لمنظمة اليونسكو بهدف المحافظة على عناصر التراث الفلسطيني، وتسجيلها ضمن الملفات الدولية كتراث فلسطيني والعادات والتقاليد المرافقة له، وإدراج "النول" الفلسطيني ضمن قائمة التراث العالمي المعرض للخطر لمنظمة اليونسكو، وتسجيل ملف عربي مشترك "الخط العربي" على لائحة التراث العالمي لمنظمة اليونسكو.
10. في مجال التشريعات تم إعداد قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة لدولة فلسطين، وقانون التراث الثقافي غير المادي، وإعفاء الفنانين الأفراد من ضريبة القيمة المضافة على كل نشاط تموله الدولة.
11. على صعيد البرامج الدولية تم إعداد تقرير دولة فلسطين حول تنفيذ التزاماتها ضمن اتفاقية 2005م لحماية وتعزيز أشكال التعبير الثقافي لدى منظمة اليونسكو، والمشاركة في عدة ملتقيات ومهرجانات دولية.
12. ترشيح أفلام فلسطينية في كل من "مهرجان الفيلم الفلسطيني" في رومانيا بوخارست، ومهرجان الفيلم العربي في دبلن والمنظم، ومهرجان أفلام الطلبة الفلسطينيون في جامعة دوق الأمريكية.
13. أبرز أنشطة وزارة الثقافة خلال الجائحة:
- طلات ثقافية وهي سلسلة من الندوات المباشرة على الفيسبوك لنخبة من الفنانين والأدباء شملت الفلسطينيين وصل عددها (60) ندوة.
- حكايا صغار: (12) حلقة خاصة بالأطفال تضمن مواضيع تتعلق بالسلوكيات في زمن الكورونا والنظافة وقيم وأخلاقيات بشكل تمثيلي جميل، التعليلة: (8) أمسيات زجلية.
- التأليف الموسيقي: هي مبادرة لدعم الإبداعات الفردية استهدفت (20) شخصاً من الموسيقيين العازفين على مختلف الآلات الموسيقية.
- مسابقة إبداعات لجميع الأعمار للتشجيع على الإبداع خاصة خلال الحجر المنزلي في مجال القصة القصيرة، والشعر، واليوميات، وأدب الأطفال.
- مسابقة نوار للأطفال في مجالات الكتابة والرسم والفيديو (دبكة، إلقاء، رقص تعبيري، تمثيل... إلخ).
- مجموعة من المعارض الافتراضية لمجموعة من الفنانين الفلسطينيين داخل وخارج الوطن.
- إطلاق القناة الثقافية على التلفزيونات التفاعلية.
- منح إبداعية دعماً للفنانين: قدمت الوزارة منحاً بقيمة (229 ألف) دولار لـ: منحة نوار لليافعين والأطفال والموهوبين، منحة إبداعات لجميع الأعمار، منحة الزجالين الشعبيين، منحة الفنانين الأفراد، منحة الأدباء والكتاب، إضافة إلى منح للفنانين في الشتات بقيمة (20 ألف) دولار.

المجلس الأعلى للشباب والرياضة

إضاءات حول أبرز انجازات المجلس الأعلى للشباب والرياضة

- إنشاء مقر المجلس الأعلى للشباب والرياضة والمفوضية الكشفية، بلغت المساحة 585م2 لكل طابق في المقر، ومساحة المفوضية الكشفية 300 م2 بتكلفة 2 مليون دولار.
- تطوير وتعشيب ملعب بلدية حلحول بتكلفة 192 ألف دولار.
- إنشاء وافتتاح مقرات ومؤسسات حيوية للعمل الرياضي، وهي : الهيئة الفلسطينية للتحكيم الرياضي، الأكاديمية الأولمبية، مركز الطب الرياضي، ومركز الإعداد الأولمبي.
- تنفيذ مجموعة من الفعاليات التطوعية في المدن والمخيمات والقرى في كافة محافظات الوطن الشمالية والجنوبية، وذلك بواقع 70 فعالية بمشاركة آلاف المتطوعين، ومشاركة الوفد الشبابي في ملتقى المبادرات العربية الإفريقية، وفي المؤتمر الوطني، والمنتدى العربي الأوروبي، وإحياء يوم الشهيد الفلسطيني "أحياء يرزقون" ، وفعاليات وطنية جابت كافة محافظات الوطن من جنين وحتى رفح.

قام المجلس الأعلى للشباب والرياضة بما يلي:

1. تفعيل وتوسيع المشاركة السياسية والمدنية وزيادة الوعي بقيم المواطنة لدى الشباب من الجنسيين، تم:

- تنفيذ فعاليات اليوم الوطني الفلسطيني للعمل التطوعي في المدن والمخيمات والقرى في كافة محافظات الوطن الشمالية والجنوبية، تحت شعار "إيد على إيد بركة"، بواقع سبعين فعالية بمشاركة الآلاف من المتطوعين.
- الإشراف على معسكرات الطليعي الموهوب في مركز الشهيد صلاح خلف في الفارعة، تحت شعار "إبداع وتميز" بمشاركة (140) طليعياً وطليعية.
- مشاركة وفد شبابي في ملتقى المبادرات العربية الإفريقية، ومشاركة وفد شبابي في المؤتمر الدولي (المبادرات الشبابية وعلاقتها بدحر الإرهاب) في مصر، والمشاركة في المنتدى العربي الأوروبي في تونس، وورشة شبابية لريادة الأعمال عن بعد في السعودية، وجلسة حول زواج الأطفال، وورشة في برنامج تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وجلسة حوارية حول الشباب العربي والعمل التطوعي في مصر.
- مسابقة الشباب العربي لإنتاج فيديوهات حول القضايا السكانية وجائحة كورونا، وشارك فيها (4) متسابقين.
- المشاركة في المنتدى السنوي الأول للعاملين في وزارات الشباب والرياضية العرب، والمصادقة على الاتفاقية المشتركة من قبل رئاسة الوزراء لدولة فلسطين، وجمهورية جنوب أفريقيا في المجال الرياضي والشبابي، وعقد المنتدى الوطني الخامس الإبداع والجائحة.
- إحياء يوم الشهيد الفلسطيني "أحياء يرزقون" فعاليات وطنية جابت كافة محافظات الوطن من جنين وحتى رفح.
- حملة (21) يوماً للمرأة، بمشاركة وزارة شؤون المرأة للتغيير، وتعديل سلوك المجتمع نحو ممارسة المرأة للرياضة.

2. لدعم المراكز الرياضية والشبابية وتطوير البنية التحتية لقطاعي الرياضة والشباب، تم:

- إنجاز مشروع إنشاء مقر المجلس الأعلى للشباب والرياضة والمفوضية الكشفية، بتكلفة (2 مليون) دولار.
- إنجاز مشروع إغلاق الطابق الثالث في مقر الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم، ومشروع أعمال تعشيب وتطوير ملعب بلدية حلحول بتكلفة (191 ألف) دولار، ومتابعة أعمال مشروع ستاد أبو ديس بقيمة (486 ألف) دولار، واستلام أعمال عزل السطح في مقر المجلس الأعلى للشباب والرياضة .

- إعداد دراسة وجداول كميات صيانة المدرجات الشرقية لاستاد الشهيد فيصل الحسيني/ الرام، وتقارير صيانة مقر الفضائية الرياضية وشبكة فلسطين الرياضية.
- تجهيز وثائق وتكلفة تقديرية للمشاريع التطويرية لإرسالها لوزارة المالية لعام 2021م.
- إنجاز أعمال عزل المدرج الغربي في ستاد الشهيد فيصل الحسيني، وتوريد عشب صناعي بارتفاع (2.5) سم لغرف اللاعبين تحضيراً للمباريات الدولية.
- استلام أعمال البنية التحتية الخاصة بمشاريع تعشيب الملاعب، وخاصة مشاريع الرؤيا العالمية، واستلام أعمال قص العشب الأبيض الخاص بالمنحة الصينية، والتجهيز للمنحة الثالثة من العشب الصناعي.
- قرار باستكمال الموسم الكروي 2020-2019م، وتحديداً ما تبقى من مباريات في دوري المحترفين.
- إنشاء وافتتاح مقرات ومؤسسات حيوية للعمل الرياضي، وهي: الهيئة الفلسطينية للتحكيم الرياضي، الأكاديمية الأولمبية، مركز الطب الرياضي، ومركز الإعداد الأولمبي.

هيئة شؤون الأسرى والمحررين

إضاءات حول أبرز انجازات هيئة شؤون الأسرى والمحررين

- صرف رواتب شهرية للأسرى داخل السجون، وعددهم 5200 أسير بقيمة 53 مليون و857 ألف دولار.
- صرف رواتب شهرية للأسرى المحررين وعددهم 7000 أسير، بقيمة 72 مليون و172 ألف دولار.
- صرف مخصصات الكانتينا للأسرى، بقيمة 6 مليون و572 ألف دولار.
- صرف مخصصات التدريب المهني للأسرى، بقيمة صرف 27 ألف دولار.
- استئناف 480 أسير محرر لتعليمهم الجامعي، بقيمة 101 مليون دينار.
- صرف بدل علاج للأسرى المحررين بقيمة 10 مليون دولار.
- صرف رواتب 48 محامي للدفاع عن قضايا الأسرى بقيمة مليون و943 ألف دولار.

عملت هيئة شؤون الأسرى والمحررين منذ بداية العام المنصرم 2020م على إعداد مقترح لمعالجة ملف الأسرى فيما يتعلق باستيعابهم في المؤسسات الرسمية، وبعد مصادقة الرئيس على ذلك، باشرت الهيئة بإجراءاتها للتنفيذ، والجدير بالذكر أن استيعاب (7,200) أسير محرر في المؤسسات الرسمية، وتحويلهم إلى موظفين عموميين على رأس عملهم له بالغ الأثر على المستوى السياسي والإجتماعي والوطني.

ومن أبرز إنجازات هيئة شؤون الأسرى والمحررين، ما يلي:

1. صرف رواتب شهرية للأسرى داخل سجون الاحتلال وعددهم (5,200) أسير، بقيمة (53 مليون و857 ألف) دولار.
2. صرف رواتب شهرية للأسرى المحررين وعددهم (7000) أسير، بقيمة (72 مليون و172 ألف) دولار.
3. صرف مخصصات الكانتينا للأسرى بقيمة (6 مليون و572 ألف) دولار.
4. صرف مخصصات التدريب المهني للأسرى بقيمة صرف (27 ألف) دولار.
5. استئناف (480) أسيراً محرراً لتعليمهم الجامعي بقيمة (101 مليون) دينار.
6. صرف بدل علاج للأسرى المحررين بقيمة (10 مليون) دولار.
7. صرف رواتب (48) محامياً بقيمة (943 ألف) دولار.
8. توثيق معاناة (43) أسيرة، ومراسلة المؤسسات المختصة مثل وزارة شؤون المرأة.
9. تقديم الخدمات القانونية لـ (43) أسيرة تشمل المرافعات أمام المحاكم.

10. عقد تدريبات ولقاءات وورشات عمل وندوات مع الأسيرات المحررات بحضور مختصين نفسياً.
11. تقديم خدمة التأهيل لـ(300) أسير، وعقد(9) دورات وتخريج (53) أسيراً محرراً، وتحويل (35)خريجاً لسوق العمل.
12. الموافقة على (21) مشروعاً للأسرى ومتابعته.
13. التحاق (140) طالباً جديداً بالجامعات، منهم (50) طالب ماجستير.
14. إعداد ونشر قصة مكتوبة عن الأسير الأخرس، وتم عمل ونشر فيديو مصور عن حياة الأسرى في السجون.
15. متابعة الأسرى الموقوفين في مراكز التحقيق ومتابعة الزيارات والمرافعات والاستئناف، ومتابعة ملفات أسرى القدس، حيث تمت متابعة (800) زيارة.
16. متابعة ملفات الأسرى المرضى أمام لجنة الإفراجات، وتنسيق علاج الأسنان للأسرى.
17. إعداد برنامج لإدارة خدمة التعليم الجامعي للأسرى المحررين والأسرى داخل السجون بنسبة إنجاز (70%).

PMA

إنجازات الحكومة
في جانب البنية التحتية

إنجازات الحكومة في جانب البنية التحتية

يشمل هذا الجزء من التقرير أبرز الإنجازات في مجال البنية التحتية التي قامت بها المؤسسات الحكومية التالية: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وزارة النقل والمواصلات، سلطة الطاقة والموارد الطبيعية، سلطة المياه، سلطة جودة البيئة، وزارة الأشغال العامة والإسكان.

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

إضاءات حول أبرز انجازات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

- إطلاق خدمة التناقل الرقمي تجارياً في فلسطين، وخدمة خط التمكين للحالات الاجتماعية.
- ترسية عطاء منظومة الدفع الإلكتروني على شركة (ميبس) لخدمات الدفع لتنفيذ مشروع الدفع الإلكتروني.
- منع استخدام الإنترنت الإسرائيلي، ومنع تسويق الشرائح الإسرائيلية التي أفقدت الخزينة العامة ما يقارب 125 مليون شيكل سنوياً.
- تشغيل نقطة تبادل الإنترنت الفلسطيني(PS-IX) ، حيث تم ربط 16 شركة عاملة في قطاع الاتصالات حتى الآن.
- ترخيص (60 شركة Wi-Fi، 39 شركة بريد دولي سريع، 39 شركة استيراد أجهزة اتصالات)، وإصدار 378 إذن إدخال بضاعة وموافقات نوعية.
- ربط 46 مؤسسة وهيئة حكومية على ناقل البيانات الوطني الآمن.
- تطوير نظام تسجيل الدخول الموحد، وتطوير تطبيق الهاتف المحمول الموحد تحت اسم "حكومتي" على نظام أندرويد لجميع المؤسسات والهيئات الحكومية لتقديم الخدمات الحكومية إلكترونياً، وتم الإعداد لتقديم 10 خدمات حكومية إلكترونياً حتى الآن.
- افتتاح 7 مكاتب بريد جديدة، وإعادة تأهيل 8 مكاتب بريدية، وتقديم خدمة عدم المحكومية في 13 مكتب بريد جديد ليصبح العدد الإجمالي لمواقع تقديم الخدمة 35 موقعاً.
- رفع سرعة خط النفاذ ومضاعفتها لدى جميع المشتركين على السرعات 4 و8 ميجا بشكل مجاني طيلة فترة الطوارىء الناجم عن أزمة جائحة كورونا، ورفع السرعات للأكاديميين بشكل مجاني.
- توقيع اتفاقية تعاون مع البنك الدولي لتطوير القطاع التكنولوجي الفلسطيني لتنمية قدرات الشركات الفلسطينية وعددها 200 شركة، ودعم التحول نحو البحث والتطوير والابتكار وتعزيز النظام البيئي التكنولوجي الشامل في فلسطين، حيث سيوفر 1000 فرصة عمل 50% منها للنساء، وسيوفر 750 فرصة تدريب.

قامت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بما يلي:

1. في مجال الاتصالات تم:

- إطلاق خدمة التناقل الرقمي تجارياً في فلسطين، وإطلاق خدمة خط التمكين لإتاحة الفرصة للمسجلين على بند الحالات الاجتماعية، للاستفادة من خدمات الهاتف الثابت والإنترنت بأسعار تتناسب مع مستوى الدخل.
- بناء واستحداث مركز استقبال الشكاوى في مقر الوزارة.
- إعداد تعليمات التعرفة والتسعيرة لوضع نظام وتعليمات تحكم تسعير خدمات الاتصالات، مبنية على مخرجات دراسة الأسوق.

- اعتماد تعليمات الحملات والعروض التجارية لشركات الاتصالات للحفاظ على المنافسة وحقوق المشتركين.
- ضبط جودة خدمات الاتصالات من خلال استحداث وتفعيل وربط عدة برامج لقياس مستويات الجودة والرقابة اللحظية عليها، إضافة إلى طرح عطاء لشراء نظام قياس مستويات جودة الخدمة للهاتف النقال.
- استحداث نظام للرقابة على شركات الخدمات من حيث المحتوى المقدم للمواطن، بالإضافة إلى العروض والحملات التي يترتب عليها تقديم جوائز واعتماد التعليمات بهذا الخصوص.
- تأسيس وتشغيل نقطة تبادل الإنترنت الفلسطيني(PS-IX) ، حيث تم ربط (16) شركة عاملة حتى الآن بموجب قرار صادر عن مجلس الوزراء، سعياً لرفع مستوى جودة خدمات الإنترنت وتحسين مستوى تبادل المعلومات محلياً.
- الرقابة على شبكات الإنترنت اللاسلكي، ومنع استخدام الإنترنت الإسرائيلي، إضافة إلى منع تسويق الشرائح الإسرائيلية التي أفقدت الخزينة العامة ما يقارب (35) مليون و(715) ألف دولار سنوياً.
- ترأس فلسطين لمجموعة EMERG للعام 2020م، وإبراز اسم فلسطين في كافة المحافل الدولية.
- تنفيذ المرحلة التحضيرية لمشروع البنك الدولي الخاص بالبنية التحتية للاتصالات والخدمات الحكومية الرقمية.
- إعداد مجموعة من الدراسات والتقارير المهمة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- إعداد مسودة الإرشادات الخاصة بالأجهزة قصيرة المدى، لغايات إصدار شهادة الموافقة النوعية الخاصة باستخدام هذه الأجهزة من ناحية الترددات.
- إجراء مراجعة ودراسة لجميع اتفاقيات الرخص للحصول على رخص ذات نطاق عمل محدد، وملزمة قانونياً وعوائد رخص ملائمة.
- ترخيص (60 شركة Wi-Fi، 39 شركة بريد دولي سريع، 39 شركة استيراد أجهزة اتصالات)، وإصدار (378) إذن إدخال بضاعة وموافقات نوعية.
- إعداد نموذج احتساب التكلفة للخدمات المقدمة على الهاتف الثابت والنقال، لتقديم تصور عن تكلفة خدمات الاتصالات، والمساعدة في وضع الأسعار ومراقبتها.

2. في مجال تكنولوجيا المعلومات تم:

- ترسية عطاء منظومة الدفع الإلكتروني على شركة (ميبس) لخدمات الدفع لتنفيذ مشروع الدفع الإلكتروني.
- ربط (46) مؤسسة وهيئة حكومية على ناقل البيانات الوطني الآمن.
- تطوير نظام تسجيل الدخول الموحد، وتطوير تطبيق الهاتف المحمول الموحد تحت اسم "حكومتي" على نظام أندرويد لجميع المؤسسات الحكومية لتقديم الخدمات الحكومية إلكترونياً، وتم الإعداد لتقديم (10) خدمات حكومية إلكترونياً حتى الآن.
- استضافة نظام جيومولج على خوادم الحاسوب الحكومي، وتوفير الأمن والحماية للنظام.
- بناء وبرمجة وتصميم مواقع إلكترونية لمحافظة سلفيت، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومؤسسة قامات لتوثيق النضال الفلسطيني.
- إطلاق نظام التقارير الإدارية لتسهيل عملية إدارة التقارير الواردة من شركات الاتصالات والإنترنت للوزارة، وإطلاق نظام الموافقات النوعية الخاص بأجهزة الاتصالات التي يتم توريدها إلى الوطن، وإطلاق نظام لصندوق التكافل الاجتماعي الذي من شأنه تسهيل عملية تقديم الطلبات بشكل إلكتروني.
- إعداد دراسة عن معايير المحتوى العربي على مواقع الإنترنت الحكومية تتضمن حجم الخط ونوعه.

PMA

3. في مجال دعم وتعزيز ورعاية الإبداع والإبتكار وتنمية القدرات، تم:

- تنفيذ (27) نشاطاً شارك فيها ما يقارب (ألفي) متسابق لتعزيز الإبداع والإبتكار التكنولوجي.
- إطلاق مبادرة المليون مبرمج التي تستهدف الشباب الفلسطيني والأطفال من داخل فلسطين والقدس والشتات، حيث تم تدريب (3200) طالب/ة حتى الآن، وتدريب (120) طالب/ة جامعيين في مجال الباحثون والتكنولوجيات الحديثة والذكاء الاصطناعي، وتنفيذ مخيمات تكنولوجية عدد (2) استهدفت المدارس الحكومية ومدارس وكالة الغوث بتدريب (440) طالباً وطالبة على لغات البرمجة والترميز وأدوات الذكاء الصناعي.
- تأهيل (170) معلماً من كوادر وزارة التربية والتعليم لاستخدام أدوات التعلم الإلكتروني.
- إطلاق النسخة التجريبية الجديدة من منصة البيانات الحكومية المفتوحة.
- تنفيذ واستضافة نشاطات تدريبية في مجال تكنولوجيا المعلومات والبرمجة، حيث بلغ عدد المستفيدين (5 آلاف) مشارك.
- إطلاق مبادرة تشكيل اللجنة الوطنية الفلسطينية للحقوق الرقمية، التي تعنى بمتابعة الحقوق الرقمية الفلسطينية على المستوى الدولي مع الشركات العالمية.
- توقيع اتفاقية تعاون مع البنك الدولي لتطوير القطاع التكنولوجي الفلسطيني لتنمية قدرات الشركات الفلسطينية وعددها (200) شركة، ودعم التحول نحو البحث والتطوير والابتكار، وتعزيز النظام البيئي التكنولوجي الشامل في فلسطين، حيث سيوفر (ألف) فرصة عمل (50%) منها للنساء، وسيوفر (750) فرصة تدريب.

4. في مجال البريد، تم:

- افتتاح (7) مكاتب بريد جديدة، وإعادة تأهيل (8) مكاتب بريدية، وربط عدد (19) مكتب بريد بخدمة الإنترنت.
- تقديم خدمة عدم المحكومية في (13) مكتب بريد جديد ليصبح العدد الإجمالي لمواقع تقديم الخدمة (35) موقعاً.
- تطوير خدمة التتبع للبعائث البريدية على تطبيق حكومتي، وإدخال نظام تبادل البيانات الجمركية الإلكتروني.
- توطين طباعة طوابع الإيرادات والبريد والطوابع التذكارية ولأول مرة داخل الوطن، والانفكاك عن تصدير البعائث البريدية عن طريق الطرف الآخر، وتصديرها مباشرة عن طريق الأردن.
- إصدار توصية من اللجنة العربية الدائمة للبريد بإعفاء البريد الفلسطيني من رسوم النفقات الختامية ونفقات العبور وحصص الطرود وأي نفقات مالية تترتب على توزيعه في الدول العربية .
- الإنتهاء من مرحلة الترميز البريدي والخاصة بتخصيص الرموز البريدية للمناطق البريدية، وإصدار منشورات دولية من خلال الاتحاد البريدي تعزز مكانة فلسطين بين دول العالم، وتحديث دليل الخدمات البريدية الفلسطيني على الموقع الإلكتروني للاتحاد العالمي للبريد.
- تجاوز الأزمات التي حلت بالبريد خلال جائحة كورونا، وفتح خطوط عبور مكشوف للبريد مع تركيا من أجل استمرار تصدير البريد من فلسطين إلى الدول التي لا تصلها الملكية الأردنية.

5. في مجال القوانين والسياسات والأنظمة، تم:

- عرض القراءة الثانية لمشاريع القوانين التالية على مجلس الوزراء: مشروع قانون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مشروع قانون الخدمات البريدية، مشروع قانون حماية البيانات الشخصية.
- إنجاز الاستراتيجية القطاعية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد 2021 – 2023م.
- إعداد السياسة الوطنية للتحول الرقمي، وإعداد نظام إدارة أمن المعلوماتISMS ، وسياسة أمن المعلومات، وبانتظار مصادقة مجلس الوزراء عليهم.
- إصدار تعرفة بريدية جديدة تواكب التطور في القطاع، والاهتمام غير المسبوق بالتجارة الإلكترونية.
- إعداد تعرفة عوائد وأجور الترددات وحرف ومهن الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد السريع، وإعداد تعرفة عوائد رخص خدمات الاتصالات.

6. الإجراءات التي قامت بها وزارة الاتصالات للتعامل مع أزمة الوباء العالمي كوفيد 19-:

- لإنجاح التعليم الإلكتروني في فلسطين بالتنسيق مع الشركات العامة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تم رفع سرعة خط النفاذ ومضاعفتها لدى جميع المشتركين على السرعات (4) و(8) ميجا بشكل مجاني طيلة فترة الطوارىء، ورفع السرعات للأكاديميين بشكل مجاني.
- نشرات توعوية مرئية من خلال التلفزيونات ومواقع التواصل الاجتماعي، ونشر رسائل نصية وصلت لأكثر من (12) مليون رسالة نصية، وأكثر من (450) ألف رسالة مسموعة من خلال مشغلي خدمة الهاتف المحمول والثابت خاصةً النصائح بشأن الوقاية من الفيروس.
- توطيد العلاقة بين إدارة فيس بوك ودولة فلسطين، وكان هذا في عهد الحكومة الثامنة عشر، ولأول مرة تم: الحصول على اعتماد وزارة الصحة الفلسطينية كمصدر رسمي للمعلومات بشأن فيروس كورونا، والحصول على دعم مالي من خلال نشر إعلانات توعوية بشأن فيروس كورونا بشكل مجاني، وتوثيق الصفحات الرسمية للمؤسسات الحكومية والوزارات وخاصةً صفحة الناطق الرسمي باسم الحكومة.
- إرسال رسائل على الحساب الشخصي للمواطنين الفلسطينيين من وزارة الصحة على شكل رسائل مؤقتة "popup".
- مكافحة التضليل الإعلامي الصادر عن صفحات معينة، ومحاربة الإشاعات حول الفيروس، وإعدادلانشرات توعوية إرشادية مرئية ومسموعة ومصورة تُعنى بالتعليم عن بعد.
- إطلاق خدمة الإنترنت المجاني لأكثر من (45) موقعاً خاصاً بالأمن الفلسطيني والمتواجدين على الحواجز من قبل شركة كول نت كمبادرة للدعم في ظل ظروف الطوارئ التي تعيشها البلاد.
- إعطاء التعليمات للشركات بعدم فصل الخدمة لأي مواطن طيلة فترة الجائحة، ومراقبة الشركات المقدمة للخدمات المضافة، ومنع الاستغلال، وتنفيذ حملات توعية بشأن الفيروس من قبل شركات الخدمات المضافة مجاناً.
- تشديد الرقابة على أداء الشركات وجودة خدماتها، حيث تم تفعيل البرامج الخاصة بمراقبة جودة الخدمة وأدائها.
- نقل رقم وحدة الشكاوى، بحيث يتم الرد عليه من قبل طاقم الوزارة بشكل مباشر، وتخصيص الرقم (105) لصالح المحافظات، والرقم (1800000888) لصالح وزارة الصحة، لاستخدامهما بشكل مجاني خلال فترة الطوارئ.
- التعامل مع البريد القادم من الخارج طيلة فترة الجائحة واستلامه حسب الأصول والقيام على تعقيمه، بالإضافة إلى عدة إجراءات من حيث تعقيم جميع مكاتب البريد، وتزويد عدد من المكاتب بالاحتياجات الوقائية.
- تسهيل وتوفير حركة حرة للشركات لتوصيل طلبات المواطنين من المشتريات عبر المواقع الإلكترونية.

وزارة النقل والمواصلات

إضاءات حول أبرز انجازات وزارة النقل والمواصلات

- تطوير البوابة الإلكترونية بحيث يمكن للمواطن الاستعلام عن نتائج الامتحان النظري وتقديم امتحان نظري تجريبي.
- ربط مراكز الدينمومترات ومراكز الفحص الهندسي بالحاسوب المركزي بالوزارة لمنع التزوير واختصار الوقت والجهد.
- الأرشفة الإلكترونية لملفات المواطنين في جميع المديريات، والملفات الخاصة بالسائقين والمركبات.
- استبدال رخص القيادة من ورقية إلى ممغنطة.
- تطوير تطبيق للهواتف الذكية الذي يعرض خدمات الاستعلام عن ملفات السائقين والمواطنين والرخص والمخالفات المرورية ونتائج الامتحانات النظرية والعملية.
- لجنة عليا للطوارئ في الوزارة لمتابعة وتقييم الوضع بشكل يومي، وتوزيع مركبات الخطوط المتضررة إلى خطوط أخرى فعالة بتصاريح مؤقتة.
- مرسوم من فخامة الرئيس بخصم ما نسبته 25% من رسوم الترخيص، ورخص التشغيل لبعض مهن وخدمات المواصلات وشركات النقل العام.

قامت وزارة النقل والمواصلات بما يلي:

1. تطوير البوابة الإلكترونية بحيث يمكن للمواطن الاستعلام عن نتائج الامتحان النظري وتقديم امتحان نظري تجريبي بنسبة إنجاز(90%) .
2. ربط مراكز الدينمومترات ومراكز الفحص الهندسي بالحاسوب المركزي بالوزارة لمنع التزوير واختصار الوقت والجهد .
3. الأرشفة الإلكترونية لجميع الملفات الخاصة بالمواطنين في جميع المديريات، وتم أرشفة حوالي (250) ألف ملف من المعاملات القديمة بنسبة إنجاز(60%).
4. دفع المخالفة في البنك المتواجد في مديريات النقل والمواصلات.
5. استبدال رخص القيادة من ورقية إلى ممغنطة.
6. الرسائل التذكيرية لتنبيه المواطنين المشتركين بقرب انتهاء الرخصة الشخصية أو رخصة المركبة.
7. السماح بتقديم الامتحان النظري لأكثر من مرة باليوم للطالب.
8. إطلاق خدمة الرقم (150) التي تم إطلاقها لاستفسارات المواطنين عن الخدمات المقدمة من الوزارة، وتقديم الشكاوى، والذي يعمل (24) ساعة على مدار الأسبوع، حيث تم معالجة (273) شكوى خلال العام2020م.
9. افتتاح مبنى مديرية أريحا الجديد، وافتتاح مكتب تابع لمديرية نابلس في المنطقة الغربية، وافتتاح مكتب ترخيص في لاكاسا مول ضاحية الريحان في شهر نوفمبر الماضي، وسيعمل لأول مرة في الفترات المسائية وخلال أيام الأعياد والعطل الرسمية.
10. الأرشفة الإلكترونية لجميع الملفات الخاصة بالسائقين والمركبات بنسبة (40%).
11. قوانين ولوائح تغطي قطاعات النقل متوائمة مع التشريعات الدولية، ومنها: قانون المرور المعدل، ونظام الأرقام المميزة، ونظام المركبات الكلاسية.

PWA

12. استقبال كافة الشكاوى الواردة والعمل على متابعتها للوصول إلى الحلول المناسبة بنسبة (90%).
13. توفير لوازم البيئة المرورية الآمنة للمدارس (غير الآمنة مرورياً) بدعم من البنك العربي.
14. صرف رخص تشغيل عمومية وتسجيل مركبات عمومية مهيئة لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة عدد (4)، بالإضافة إلى (8) مركبات تحت الإجراء.
15. إنشاء خطوط خدمة جديدة للمناطق المهمشة (سوسية/مسافر يطا والأغوار) بنسبة (70%).
16. تقليل أعمار الشاحنات والحافلات المحولة من الجانب الآخر لتصبح (8) سنوات بدل (12) سنة، والحافلات من (13) سنة لـ (9) سنوات، وذلك للتخفيف من الاعتماد على السوق الإسرائيلية، وتحديث أسطول النقل.
17. تسهيل إجراءات استيراد المركبات الكهربائية والمركبات الهجينة بنسبة (80%).
18. تطوير تطبيق للهواتف الذكية يعرض خدمات الاستعلام عن ملفات السائقين والمواطنين والرخص والمخالفات المرورية ونتائج الامتحانات النظرية والعملية بنسبة إنجاز (90%).
19. تابعت وزارة النقل والمواصلات تنفيذ المشاريع الحكومية طويلة المدى خلال العام 2020م.

الإجراءات التي قامت بها وزارة النقل والمواصلات للتعامل مع أزمة الوباء العالمي كوفيد 19:

1. تشكيل لجنة عليا للطوارئ في الوزارة قامت بمتابعة وتقييم الوضع بشكل يومي، وما زالت تعمل إلى الآن.
2. تعقيم كافة المديريات بشكل دوري، وإصدار تعليمات لكافة وسائل النقل بضرورة الالتزام بالبروتوكول الصحي وتعقيم المركبات.
3. توزيع مركبات الخطوط المتضررة إلى خطوط أخرى فعالة بتصاريح مؤقتة.
4. تمديد سريان رخص المركبات والرخص الشخصية بشكل تلقائي خلال فترة إعلان الطوارئ.
5. إسناد الخدمات الطبية العسكرية بسائقي سيارات إسعاف من دوريات السلامة على الطرق.
6. تفعيل تجديد الرخص من خلال الوسائل الإلكترونية (واتس اب، الإيميل) وتسليمها من خلال البنوك.
7. تمديد عمل بعض المديريات للساعة السادسة مساءً للتخفيف من التجمهر وخدمة أكبر عدد من المواطنين.
8. إصدار مرسوم من فخامة الرئيس بخصم ما نسبته (25%) من رسوم الترخيص، ورخص التشغيل لبعض مهن وخدمات المواصلات وشركات النقل العام.

PWA

سلطة الطاقة والموارد الطبيعية

إضاءات حول أبرز انجازات سلطة الطاقة والموارد الطبيعية

- تشغيل محطات التحويل الثلاث (نابلس، رام الله وجنوب الخليل)، وتأهيل وصيانة وتشغيل محطة ترقوميا – الخليل.
- تنفيذ الأعمال المدنية اللازمة لتطوير النظام الكهربائي في شمال وجنوب الضفة، بتكلفة 994 ألف يورو.
- تزويد (3) عيادات في المحافظات الجنوبية بأنظمة خلايا شمسية، لتوليد الطاقة الكهربائية، بتكلفة 334 ألف دولار.
- توقيع اتفاقية (ASPIRE) لتعزيز الاستدامة في الأداء والبنية التحتية لمؤسسات قطاع الكهرباء بالضفة الغربية وغزة بتمويل 63 مليون دولار.
- تزويد شركات توزيع الكهرباء في المحافظات الشمالية والجنوبية بعدادات كهربائية ذكية.
- تركيب أنظمة الطاقة الشمسية على أسطح 82 مدرسية حكومية في محافظات الضفة بتكلفة مليون و160 ألف دولار.
- تزويد مستشفى عزون، مستشفى قشدة ، تفوح، مستشفى دورا بالمواد والمحولات الكهربائية اللازمة لمواجهة تفشي جائحة كورونا بتكلفة 28 ألف دولار.
- تزويد بلدية طولكرم بـ (10) محولات بقيمة 172 ألف دولار، وتزويد الهيئات المحلية:(حبلة ،كفر ثلث، عاطوف) بمواد كهربائية بما يتلاءم مع خطة التنمية بالعناقيد الزراعية للعام 2020م.
- توفير الكهرباء للتجمعات البدوية في طوباس وأريحا ضمن العنقود الزراعي السكاني بتكلفة مليون و572 ألف دولار.
- تزويد 1592 عداد مسبق الدفع للهيئات المحلية غير الملتزمة بدفع الفاتورة الشهرية في (مرج نعجة، بردلة، مرج غزال الريحية، بيت عوا، الزبيدات).

قامت سلطة الطاقة والموارد الطبيعية بما يلي:

1. تشغيل محطات التحويل الثلاث (نابلس، رام الله وجنوب الخليل)، وتأهيل وصيانة وتشغيل محطة ترقوميا – الخليل، الممول من البنك الدولي بتكلفة (786 ألف) دولار.

2. تنفيذ الأعمال المدنية اللازمة لتطوير النظام الكهربائي في شمال وجنوب الضفة، وتأمين قدرة أكبر لتلبية احتياجات الطاقة، بتكلفة (994 ألف) يورو.

3. تزويد (3) عيادات في المحافظات الجنوبية بأنظمة خلايا شمسية، لتوليد الطاقة الكهربائية، بتكلفة المشروع (334 ألف) دولار.

4. توقيع اتفاقية (ASPIRE) لتعزيز الاستدامة في الأداء والبنية التحتية لمؤسسات قطاع الكهرباء بالضفة الغربية وغزة والمخصص لها بتمويل (63 مليون) دولار.

5. الحصول على الموافقة على تمويل مشروع الطاقة الشمسية المركزة CSH في مجمع رام الله الطبي بقدرة (30) ميغا واط من الحكومة الصينية بتكلفة (50 مليون) دولار.

PWA

إنجازات الحكومة في جانب البنية التحتية

6. تزويد شركات توزيع الكهرباء في المحافظات الشمالية والجنوبية بعدادات كهربائية ذكية من خلال برنامجRPP.
7. تزويد شركات الكهرباء في المحافظات الشمالية بنظام إدارة معلومات متكامل يشمل كل من: ERP CMS, BI and IRMS، بقيمة (4 مليون و200 ألف) دولار.
8. توريد قواطع آلية وأجهزة موديم لنظام SCADA لصالح شركة توزيع كهرباء غزة، وذلك للمساعدة في تجميع البيانات المتعلقة بأداء الشبكة الكهربائية، وتطوير خطط الأتمتة لاستعادة الطاقة والقدرة على التحكم بعمليات الفصل والوصول للكهرباء عن بعد بتكلفة (مليون و477 ألف) دولار.
9. تزويد بئر ماء الفارعة بنظام طاقة شمسية بقدرة (160) كيلو واط، وتزويد خزان مياه عصيرة الشمالية بنظام شمسي مستقل Off-grid PV system مع بطاريات للتخزين، بقدرة (3) كيلو واط لإنارة موقع الخزان وتلبية أغراض الحراسة، حيث بلغت نسبة الإنجاز (95%).
10. تركيب وتشغيل واستلام أنظمة طاقة شمسية على أسطح المدارس، وينتفع من هذا المشروع (82) مدرسة موزعة جغرافياً على محافظات الضفة، بتمويل من وزارة المالية بتكلفة إجمالية (مليون و160 ألف) دولار، وبقدرات مختلفة تصل بمجملها الى (720) كيلو واط .
11. منح (8) رخص تجارية للقطاع الخاص لإنشاء محطات للخلايا الشمسية بقدرات متفاوتة من (1) إلى (5) ميجا واط في مناطق مختلفة من الضفة الغربية .
12. البدء بإنشاء مشروع المنطقة الزراعية الصناعية بأريحا بقدرة (2) ميجا واط (تم إنجاز 1.5 ميجا واط والعمل جاري لاستكمال إنشاء المشروع) وإنشاء شركة طاقة جديدة لصيانة وتشغيل وإدارة مشروع الطاقة الشمسية في مدينة أريحا الصناعية بتمويل من وكالة اليابان للتعاون الدولي (JICA) بتكلفة إجمالية (2) مليون دولار وقد بلغت نسبة الإنجاز (80%).
13. تدريب (10) مهندسات حديثات التخرج من كافة محافظات الوطن على كفاءة الطاقة من خلال إجراء دراسة التدقيق الطاقي للمؤسسات المختلفة ضمن مشروع GROW لتعزيز فرص النساء الرياديات.
14. تزويد (مستشفى عزون، وقشدة، وتفوح، ودورا) بالمواد والمحولات الكهربائية اللازمة لمواجه تفشي جائحك كورونا بتكلفة مالية بلغت (98 ألف) دولار.
15. تزويد بلدية طولكرم بـ (10) محولات بقدرة (630) ك.ف.أ، وبتكلفة (171) ألف دولار تحضيراً لرفع القدرة الكهربائية للمدينة.
16. تزويد (1592) عداد مسبق الدفع للهيئات المحلية غير الملتزمة بدفع الفاتورة الشهرية (مرج نعجة، بردلة، مرج غزال الريحية، بيت عوا، الزبيدات).
17. تزويد الهيئات المحلية التالية: حبلة، كفر ثلث، عاطوف، بمواد كهربائية بما يتلاءم مع خطة التنمية بالعناقيد الزراعية للعام 2020م بتكلفة (46 ألف) دولار، وكهربة التجمعات البدوية في طوباس وأريحا ضمن العنقود الزراعي السكاني بتكلفة (مليون و57 ألف) دولار.
18. الانتهاء من تصميم برنامج التوأمة مع الاتحاد الأوروبي لتزويد الجانب الفلسطيني بخبرات فنية في مجال قطاع الطاقة بقيمة (مليون و500 ألف) يورو من خلال المساعدات الفنية وتدريب الكوادر الفنية الفلسطينية.

PWA

سلطة المياه

إضاءات حول أبرز انجازات سلطة المياه

- إنجاز عدة مشاريع للمياه : محطة معالجة طوباس – تياسير وعقابا، ونظام إعادة استخدام المياه المعالجة، ومشروع صرف صحي باقة الشرقية والنزلات وزيتا، وتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بقيمة 6.7 مليون دولار.
- إنشاء شبكات صرف صحي لخدمة 20 ألف نسمة في باقة الشرقية ونزلة عيسى والنزلات الغربية والشرقية والوسطى.
- تشغيل محطة معالجة شمال غزة بقدرة إنتاجية 35000 متر مكعب يومياً.
- توفير تمويل من جهات مانحة متعددة بقيادة البنك الدولي لتنفيذ مشاريع في غزة بقيمة تزيد عن 110 مليون دولار لتحسين خدمات الصرف الصحي، وحماية الصحة العامة.
- الحد من تلوث الخزان الجوفي الساحلي في غزة بتمويل من صندوق المناخ الأخضر لإعادة شحن المياه المعالجة لتأهيل الحوض الجوفي الساحلي.

PWA

قامت سلطة المياه بما يلي:

1. إنجاز مشروع محطة معالجة طوباس – تياسير وعقابا، ونظام إعادة استخدام المياه المعالجة.

2. إنجاز مشروع صرف صحي باقة الشرقية والنزلات وزيتا، وتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الانمائي بقيمة (6.7 مليون) دولار.

3. إنشاء شبكات صرف صحي لخدمة (20 ألف) نسمة في باقة الشرقية ونزلة عيسى والنزلات الغربية والشرقية والوسطى، لحماية المياه الجوفية من التلوث بالمياه العادمة وحماية الأراضي الزراعية الخصبة، وتحسين خدمات الصرف الصحي في المنطقة.

4. إنجاز مشروع تشغيل محطة معالجة شمال غزة بقدرة إنتاجية (35 ألف) م3 يومياً، والحصول على تمويل من جهات مانحة متعددة بقيادة البنك الدولي لتنفيذ مشاريع بقيمة تزيد عن (110 مليون) دولار لتحسين خدمات الصرف الصحي، وحماية الصحة العامة.

5. الحد من تلوث الخزان الجوفي الساحلي بتمويل من صندوق المناخ الأخضر بهدف إعادة شحن المياه المعالجة لتأهيل الحوض الجوفي الساحلي.

6. للتعامل مع أزمة الوباء العالمي كوفيد 19 تم إعداد خطة طوارئ خلال الفترة من (آذار-آب 2020م) لضمان المتابعة الدورية (اليومية والأسبوعية)، وذلك للتأكد من:

- استمرارية عمل مصادر المياه مثل الآبار ووصلات المياه المشتراه من الجانب الإسرائيلي، وتحديد مصادر مياه بديلة وصالحة للاستخدام من خلال: توفير نقاط تعبئة في المناطق التي تحتاج للمياه مع التركيز على المناطق المهمشة والبعيدة عن شبكات التوزيع الرئيسية، وتعقيم مصادر المياه الرئيسية والبديلة ومرفقات التوزيع، وإجراء الفحوصات للمياه المستخدمة في الري.

إنجازات الحكومة في جانب البنية التحتية

- متابعة تعبئة الصهاريج من نقاط التزويد المعتمدة من قبل سلطة المياه واتباع الإرشادات الخاصة بالصهاريج وتعقيمها، واستمرارية عمل مرافق الصرف الصحي (شبكات، محطات ضخ، محطات معالجة)، ونضح ونقل وتفريغ الحفر الامتصاصية والصماء بالصهاريج.
- تعزيز الحماية الشخصية لجميع العاملين في قطاع الصرف الصحي تجاه الإصابة بالأمراض والأوبئة التي قد تنتج عن التعامل اليومي مع مياه الصرف الصحي الملوثة.

PWA

سلطة جودة البيئة

إضاءات حول أبرز انجازات سلطة جودة البيئة

- إصدار كتاب يحوي قانون البيئة ومجموعة الأنظمة والتعليمات البيئية.
- الحصول على تمويل من صندوق المناخ الأخضر بقيمة (24 مليون) يورو، لمشروع وفرة المياه وتكيف الزراعة مع تغير المناخ شمال قطاع غزة.
- تركيب نظام طاقة شمسية لخدمة (200 ألف) مواطن في غزة، بتكلفة إجمالية تقديرية بلغت (45 مليون) يورو.
- إعداد قائمة بأهم النباتات البرية والطيور الواجب حمايتها في فلسطين، وإعداد الدليل السياحي فلسطين بعيون الطبيعة، والذي يهدف إلى تعزيز وتشجيع السياحة البيئية في فلسطين.

قامت سلطة جودة البيئة بما يلي:

1. تكثيف الرقابة والزيارات الميدانية لمكبات النفايات الصلبة (مكب المنيا ومكب زهرة الفنجان ومحطات الترحيل)، لضمان التزام مشغلي المكبات بالتعليمات الفنية، والقيام بـ (450) جولة رقابة وتفتيش، والتعامل مع حوالي (150) شكوى بيئية، وتحويل عدد من الشكاوى إلى القضاء.

2. التعاون مع الضابطة الجمركية في محافظات الوطن لمراقبة مداخل المحافظات للحد ومنع عمليات التهريب لأي نفايات أو مخلفات من داخل الخط الأخضر أو المستوطنات إلى المناطق الفلسطينية.

3. دراسة وإصدار ما يزيد على (60) موافقة بيئية لعدد من المشاريع التطويرية والأبراج الخلوية.

4. القيام بفحص ينابيع المياه من حيث (الملوحة، الحرارة، التدفق، الاستخدام الحالي والسابق، مصادر التلوث المحتملة، مستوى المياه) في محافظات الوطن، وإجراء قياسات للخصائص الفيزيائية لتلك الينابيع، وتقييم مصادر التلوث التي تهدد الينابيع.

5. تعزيز التوعية البيئية وتنفيذ العديد من الأنشطة، تم:

- إصدار كتاب يحوي قانون البيئة ومجموعة الأنظمة والتعليمات البيئية.

- إعداد تقرير الانتهاكات الإسرائيلية في مجال المياه منذ الاحتلال 1967م، حتى عام 2019م.

- تصميم واعتماد شعار للنفايات الإلكترونية – واقع وحلول واعتماده من قبل جامعة الدول العربية وتعميمه على الدول العربية للاحتفال بيوم البيئة العربي تحت هذا الشعار.

- إقامة معرض التنوع الحيوي الوطني برعاية دولة رئيس الوزراء في مدينة بيت لحم وفي مدينة رام الله، والذي ضم أكثر من (200) لوحة توعوية، وإطلاق فعاليات المخيم الكشفي العربي البيئي الافتراضي الأول في القاهرة.

- تنفيذ أنشطة توعوية في مجال حماية البيئة استهدفت 5 آلاف مواطن من كافة محافظات الوطن، منها 3564 طالباً وطالبة في المدارس والجامعات، (901) من قطاع الموظفين والمدرسين، و(297) من النساء، من خلال: لقاءات توعوية متنوعة بواقع (27) لقاء، (11) مناسبة بيئية، (12) ورشة عبر الزووم، (25) لقاء تفاعلي، إحياء المناسبات الدولية البيئية وتنفيذ زيارات ومسارات سياحية بيئية، وإصدار البيانات الصحفية الخاصة بكل مناسبة بيئية.

6. توقيع مذكرة تفاهم بين سلطة جودة البيئة وجامعة بيت لحم لتعزيز أوجه التعاون فيما بينهم، في مجال صون وحماية التراث الطبيعي، والتنوع الحيوي في عدة مجالات خاصة في مجال الدراسات العلمية والقانونية.
7. توقيع مذكرة تفاهم بين سلطة جودة البيئة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائيUNDP ، لتركيب وتشغيل وصيانة محرقة نفايات طبية في كلية العروب الزراعية.
8. إصدار تصاريح للمواد الكيماوية والمستخدمة في تصنيع المواد الطبية المعقمة وغيرها من المواد لمحافظات الوطن.
9. الحصول على تمويل من صندوق المناخ الأخضر بقيمة (24 مليون) يورو، لمشروع وفرة المياه وتكيف الزراعة مع تغير المناخ شمال قطاع غزة، ويشمل المشروع إعادة استخدام المياه العادمة المعالجة، بالإضافة إلى تركيب نظام طاقة شمسية لخدمة (200 ألف) مواطن في غزة، بتكلفة إجمالية تقديرية بلغت (45 مليون) يورو.
10. إصدار مجموعة من التعليمات والقرارات من رئيس سلطة جودة البيئة لإدارة النفايات المعدية في حالات الطوارئ، وتعليمات فنية متعلقة بإجراءات عملية جمع ونقل النفايات المعدية داخل مراكز الحجر والعزل الصحي، وقرار بمنع استيراد واستخدام منتج (Air Doctor) أو أي منتجات مماثلة.
11. إعداد خطة عمل تفصيلية لقطاع الزراعة والطاقة فيما يخص تقرير المساهمات المحددة وطنياً في إطار تغير المناخ، وإعداد برنامج عمل وطني خاص بتغير المناخ، وإعداد دراسة تقييمية لتكنولوجيا المناخ وتشمل عدة قطاعات، منها: الزراعة، الطاقة، المياه، المواصلات، الصناعة، النفايات الصلبة، وتطوير نظام المعلومات البيئي الفلسطيني من خلال اتفاقية SSFA SEIS، وإعداد عدة تقارير عن المياه والتنمية المستدامة وجودة المياه، وتلوثها وعن عيون الماء ومصادر المياه في فلسطين.
12. إعداد قائمة بأهم النباتات البرية والطيور الواجب حمايتها في فلسطين، وإعداد الدليل السياحي: فلسطين بعيون الطبيعة، والذي يهدف إلى تعزيز وتشجيع السياحة البيئية في فلسطين.
13. إصدار تعليمات سلطة جودة البيئة لعام 2020م، بخصوص الاستخدام الآمن لمادة الزيبار في المجال الزراعي وتوزيعها على أصحاب معاصر الزيتون.
14. جمع البذور البرية لقائمة من النباتات البرية التي تعتبر أصول للخضروات في فلسطين بالتعاون مع اتحاد لجان العمل الزراعي وشركة ريجيك زوان الهولندية، وتزويد الاتحاد بقائمة أنواع الأشجار النادرة والمهددة لإكثارها.
15. إعداد ملف المحميات الطبيعية التي عليها اعتراضات من المخططات الهيكلية وهي: محمية شوباش، محمية وادي الدلف، ومحمية سوبا بالتعاون مع وزارة الزراعة.
16. تدريب (130) شخصاً من المؤسسات الشريكة في مجال إدارة النفايات الخطرة.
17. إعداد الدراسة الخاصة بالتقييم البيئي الاستراتيجي لمشروع تطوير عدد من المناطق الحضرية في فلسطين من خلال صندوق إقراض وتطوير البلديات.

ولمواجهة جائحة كورونا قامت سلطة جودة البيئة بالآتي:

1. تزويد بعض مجالس الخدمات المشتركة بمعدات وأدوات الوقاية والحماية الشخصية من النفايات المعدية الناتجة عن جائحة كورونا، وتزويدهم بدليل إرشادات أعدته سلطة جودة البيئة.
2. إعداد بروتوكول خاص بمراكز الحجر الصحي وتعميمه على كافة أعضاء لجان الطوارئ في المحافظات، والتأكد من الالتزام بتعليماته، استناداً لإجراءات منظمة الصحة العالمية.
3. إعداد الدليل الإرشادي لإجراءات الحفاظ على الصحة والبيئة وإدارة النفايات الصلبة للحد من تفشي فيروس كورونا المستجد.

وزارة الأشغال العامة والإسكان

إضاءات حول أبرز انجازات وزارة الأشغال العامة والإسكان

- الإشراف على تنفيذ 31 مشروع طرق حيث بلغت أطوال هذه الطرق 103 كم، أنجز منها 24 مشروع بتكلفة 44.6 مليون دولار، و7 مشاريع قيد التنفيذ بتكلفة 13 مليون و66 ألف دولار ، وخدمات هندسية بتكلفة 192 ألف دولار.
- تنفيذ 23 مشروع أبنية تشمل بناء مقرات وتقديم خدمات هندسية للمؤسسات الحكومية والأهلية في المحافظات الشمالية، وإنجاز 10 مشاريع بتكلفة 9.4 مليون دولار، ومشاريع قيد التنفيذ بتكلفة 29.6 مليون دولار و 1.1 مليون يورو، وتقديم مشاريع هندسية بتكلفة 129 ألف دولار.
- دعم عنقود قلقيلة الزراعي وذلك شق 37 كم طرق زراعية في المحافظة، وطرح مجموعة من العطاءات بأطوال 17.2كم في محافظتي رام الله والخليل لخدمة 120 ألف مواطن.
- وفي المحافظات الجنوبية تم الإنتهاء من بناء وتأهيل وترميم وحدات سكنية ومنشأت صناعية بتكلفة 96.8 مليون دولار و 8.24 مليون يورو، وهناك مشاريع قيد الإنجاز في قطاعات متعددة بلغت تكلفتها 109.4 مليون دولار و 6.6 مليون يورو .

قامت وزارة الأشغال العامة والإسكان بما يلي:

1. تنفيذ (63) مشروع موزعة على قطاعات الطرق والمباني العامة والخدمات الهندسية ومشاريع مواجهة حالة الطوارئ الناجمة عن الأحوال الجوية على النحو الآتي:

- لدعم التنمية المستدامة والانفكاك الاقتصادي عن الاحتلال وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، تم العمل على توفير شبكة طرق آمنة وفعالة لتلبي احتياجات المواطنين من خلال متابعة الإشراف على تنفيذ (31) مشروع طرق، حيث بلغت أطوال هذه الطرق (103) كم، أُنجز منها (24) مشروع بطول (57) كم بتكلفة (44) (مليون و558 ألف) دولار، وخدمات هندسية بتكلفة (192 ألف) دولار، وجاري تنفيذ (7) مشاريع بطول (28) كم بتكلفة (13 مليون و66 ألف) دولار، بالإضافة لطرح عطائين لمشاريع طرق في نهاية العام بطول (18) كم.
- تم توقيع (7) اتفاقيات لمواجهة حالة الطوارىء الجوية لإنجاز مشاريع أعمال موجهة الأحوال الجوية في (7) محافظات بقيمة بلغت (216 ألف) دولار بتمويل من الخزينة العامة .
- في مجال الخدمات الهندسية تم طرح (4) عطاءات جديدة بقيمة تجاوزت (286 ألف) دولار لمشاريع حيوية وهامة من ضمنها مشروعي " إنشاء طريق بديل لشارع وادي النار" ومشروع "سطح مرحبا – كفر عقب – الرام " بطول (11,5) كم لهذين المشروعين.

2. مجتمع قادر على الصمود والتنمية من خلال:

- توفير وتطوير المقرات الحكومية والمرافق العامة، حيث تم تنفيذ (23) مشروع أبنية تشمل بناء مقرات وتقديم خدمات هندسية للمؤسسات الحكومية والأهلية في المحافظات الشمالية، وقد تم إنجاز (10) مشاريع خلال العام، بتكلفة (9 مليون و 384 ألف) دولار.

- عمل دراسة اقتصادية واجتماعية لثلاث مواقع مقترحة لمشاريع إسكان ميسرة في محافظة الخليل.

- مسح (96) حالة لمستفيدي إسكاني قلقيلية ونابلس، وذلك لدراسة وضعهم الاقتصادي لتأجيل الدفعات المالية إن أمكن.

PMA

- العمل على تسجيل وفرز (22) شقة في "المشروع النمساوي" للطابو.
- متابعة التحصيلات المالية للمستفيدين من إسكانات الوزارة وحل الإشكاليات حال حدوثها.
- تحديد الجمعيات التي بحاجة لعمل بنية تحتية لها مع تحديد التكلفة التقديرية.

3. إعادة إعمار المحافظات الجنوبية، حيث تم إنجاز الآتي:

- بناء (2,253) وحدة سكنية لـ (2,253) مستفيد بتكلفة (75 مليون) دولار بتمويل من الحكومة الكويتية.
- إعمار (364) منشأة صناعية مختصة بالصناعات الخشبية والإنشائية بتكلفة بلغت (8 مليون و 600 ألف) دولار بتمويل من الحكومة الكويتية.
- إنشاء (20) عمارة سكنية لـ(320) مستفيد بتكلفة بلغت (13 مليون و200 ألف) دولار بتمويل من تركيا/ تيكا.
- إنشاء وإعادة تأهيل وترميم وحدات سكنية وبنايات مدمرة و(377) وحدة سكنية بتكلفة مالية (7 مليون و 40 ألف) يورو بتمويل من الحكومة الإيطالية.
- مشاريع بنية تحتية بتكلفة (مليون و200 ألف) يورو بتمويل من الحكومة الإيطالية.

PMA

إنجازات الحكومة
في جانب الحكم

إنجازات الحكومة في جانب الحكم

يشمل هذا الجزء من التقرير أبرز الإنجازات في جانب الحكم التي قامت بها المؤسسات الحكومية التالية: وزارة المالية، وديوان الموظفين العام، وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، وزارة الداخلية، وزارة الحكم المحلي، وزارة العدل، وسلطة الأراضي، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة الإعلام، وزارة شؤون القدس، هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، والشؤون المدنية.

وزارة المالية

إضاءات حول أبرز انجازات وزارة الأشغال العامة والإسكان

- ضمان صرف مخصصات أسر الشهداء والأسرى خلال العام 2020م، ورفع إجمالي الإنفاق على قطاع غزة في عام 2020م ليصبح حوالي 4.4 مليار شيكل أي ما نسبته 10% عن العام السابق.
- العديد من التسهيلات المالية، ومنها: كفالة الحكومة لقرض قيمته 670 مليون شيكل للصالح شركة كهرباء القدس، وسداد 4 مليون شيكل قيمة فواتير كهرباء للمخيمات، و4 مليون شيكل مستحقات سابقة، و2 مليون شيكل قيمة فواتير كهرباء للمؤسسات الحكومية.
- زيادة الشركات المحلية المشاركة في المناقصات، حيث تم طرح (173) مناقصة و(17) مزاد و(9) عمليات شراء مباشر، وبلغ عدد الإحالات القطعية (125)، وتمت المصادقة على 2,309 طلبية شراء على المناقصات المركزية مع الالتزام بإعطاء المنتج الوطني أفضلية الإحالة للعطاءات.
- تعزيز صمود القطاع الخاص في ظل التداعيات السلبية لجائحة كورونا، وتقديم العديد من التسهيلات، ومنها دفع مستحقات القطاع الخاص في العام 2020م، حيث تم صرف ما يقارب 285 مليون و714 ألف دولار، وتسديد كامل الإرجاعات النقدية للقطاعين السياحي (الفنادق) والزراعي.
- المساهمة بدعم الأسر الفقيرة بالشراكة مع الإتحاد الأوروبي بما يقارب 38 مليون 970 ألف دولار، ودعم العمال المتضررين من الجائحة بما يقارب 3 مليون 600 ألف دولار من خلال الخزينة العامة والبنك الدولي.
- توقيع عدة اتفاقيات مع دول 3 دول مانحة، وهي: اليابان ، وإيطاليا، وفرنسا، وذلك لتنفيذ عدة مشاريع تنموية وخدماتية.

بالرغم من عدم انتظام التدفق النقدي لأموال المقاصة وانخفاض الإيرادات المتأثرة بالركود الاقتصادي خلال عام 2020م، وانخفاض الدعم الخارجي، إلا أن الحكومة استطاعت من خلال الخطة النقدية أن تقوم بأقصى جهد لاحتواء الأزمة والاستمرار في الايفاء بالتزاماتها تجاه كل من المواطنين والموظفين والموردين، وذلك حسب السيولة المتوفرة، حيث قامت وزارة المالية بالآتي:

1. ضمان صرف مخصصات أسر الشهداء والأسرى خلال العام 2020م، حيث قامت بصرف ثلاث رواتب مقدماً في شهر كانون أول من أجل التمهيد لصرف المخصصات من خلال البريد.
2. ضمان صرف مخصصات السفارات الفلسطينية في الخارج والبالغة (244 مليون) شيكل خلال العام 2020م.
3. رفع إجمالي الإنفاق على قطاع غزة في عام 2020م ليصبح حوالي (4.4 مليار) شيكل، أي ما نسبته (10%)عن العام السابق.
4. تسديد حوالي (1.6 مليار) شيكل من المتأخرات المتراكمة السابقة حتى نهاية عام 2020م.

5. تقديم تسهيلات وسياسات مالية، وأهمها قامت الحكومة بكفالة قرض قيمته (670 مليون) شيكل للصالح شركة كهرباء القدس، والتعهد بتحويل مبلغ (10 مليون) شيكل كدفعة شهرية لشركة الكهرباء، لحل مشكلة مديونية شركة كهرباء القدس والشركة المزودة، وتم سداد (4 مليون) شيكل قيمة فواتير كهرباء للمخيمات، و(4 مليون) شيكل مستحقات سابقة، و(2 مليون) شيكل قيمة فواتير كهرباء للمؤسسات الحكومية.

6. المساهمة في دعم وتطوير الاقتصاد الفلسطيني وتشجيع الاستثمار من خلال تشجيع الشركات على تقديم المنتج الوطني بإعطائه الأولوية في المناقصات الحكومية، وزيادة الشركات المحلية المشاركة في المناقصات، حيث تم طرح (173) مناقصة و(17) مزاد و(9) عمليات شراء مباشر، وبلغ عدد الإحالات القطعية (125)، وتمت المصادقة على (2,309) طلبية شراء على المناقصات المركزية مع الالتزام بإعطاء المنتج الوطني أفضلية الإحالة للعطاءات بنسبة(15%)، وتمت زيادة عدد الشركات المحلية المشاركة في المناقصات إلى حوالي (150) شركة، وخاصة من القطاع الطبي.

7. تعزيز صمود القطاع الخاص من خلال مراعاة الظروف غير العادية الناشئة عن تداعيات الجائحة المالية والاقتصادية والصحية، وتقديم العديد من التسهيلات، ومنها تمديد صلاحية تاريخ شهادات الخصم بالمصدر، وشهادات براءة الذمة، وتقليل التشديد في ضرورة توفر معايير الالتزام الضريبي المحددة من قبل ضريبة الدخل، والتساهل في مسألة الشيكات المرتجعة والصادرة من المكلف للوزارة، وإعادة جدولة الشيكات المرتجعة، وعدم القيام بإجراءات التحصيل الجبري المتبعة في الظروف العادية ما قبل الجائحة، بالإضافة إلى دفع مستحقات القطاع الخاص في العام 2020م، حيث تم صرف ما يقارب (285 مليون و714 ألف) دولار، وتسديد كامل الإرجاعات النقدية للقطاعين السياحي (الفنادق) والزراعي.

8. تنفيذ بعض البرامج كالبرنامج الخاص بدعم الأسر الفقيرة من خلال تنفيذ دفعات ربعية لهذا البرنامج، وقد بلغت مساهمة وزارة المالية بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي ما يقارب (38 مليون 970 ألف) دولار، ودعم العمال المتضررين من الجائحة بما يقارب (3 مليون 600 ألف) دولار من خلال وزارة المالية والبنك الدولي.

9. العمل على تحسين نوعية الخدمات العامة المقدمة للمواطنين من خلال استخدام التكنولوجيا والحوسبة المتوفرة لدى دوائر الضريبة عبر برنامج إدارة الإيرادات المحوسب حيث يمكن للمكلف استخدام البوابة الإلكترونية (portal) للحصول على معظم الخدمات المتعلقة بالتكليف الضريبي للأفراد والشركات.

10. إنجاز مشاريع من قبل الهيئة العامة للبترول بنسبة إنجاز تعادل (60%).

11. بلغ إجمالي الإيرادات المحلية (الضريبية، وغير الضريبية) (1 مليار و205 مليون 714 ألف) دولار، بالإضافة إلى الإيرادات المقاصة البالغة (2 مليار 285 مليون 714 ألف) دولار، ليصبح إجمالي صافي الإيرادات للدولة لعام 2020م ما يقارب (3 مليار 428 مليون و572 ألف) دولار.

12. تنفيذ عدة مشاريع حكومية ممتدة لأكثر من سنة، هي: مشروع نظام الإيرادات الضريبية (RMS) بنسبة إنجاز (80%)، وبتكلفة مالية (7 مليون و68 ألف) دولار، ومشروع تحسين إدارة المال العام بموازنة (3 مليون و500 ألف) دولار ممول من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، والحكومة الدنماركية، ومشروع تكامل بتمويل من DFID بموازنة كلية تبلغ (7 مليون 900 ألف) جنيه إسترليني، ممتد من آذار 2019م حتى أيلول 2022م، ومشروع الحفاظ على مصادر المياه وتوافر المياه، في شمال قطاع غزة بلغت قيمة الاتفاقيات الإجمالية لتمويل المشروع ما قيمته (44 مليون و710 ألف) يورو موزعة بين عدة مانحين بإدارة فرنسية، وتوقيع عدة اتفاقيات مع دول (3) دول مانحة هي اليابان وإيطاليا وفرنسا لتنفيذ مجموعة من المشاريع التطويرية والتنموية.

ديوان الرقابة المالية والإدارية

إضاءات حول أبرز انجازات ديوان الرقابة المالية والإدارية

- إصدار 114 تقريراً رقابياً، موزعة على القطاعات المختلفة.
- متابعة الشكاوى الواردة للديوان والبالغ عددها 174 شكوى، حيث أنجز منها 117 شكوى، و 77 شكوى مدورة لعام 2021م.
- تفعيل الاتفاقيات مع المنظمات الدولية والأجهزة النظيرة، حيث وقع الديوان اتفاقية تعاون بينه وبين الديوان العام للمحاسبة في المملكة العربية السعودية، لدعم الديوان ليتمكن من توفير حلول تقنية المعلومات والاتصالات والتدريب لضمان استمرارية عمله.
- وفي ظل جائحة كورونا، تم التدقيق على الأموال المصروفة على فعالية لجان الطوارئ للحد من انتشار فيروس كورونا، وبرامج دعم ومساندة العمال المتضررين، والمساعدات المقدمة للفنادق التي تم استعمالها كمراكز حجر.

قام ديوان الرقابة المالية والإدارية بالآتي:

1. إصدار (114) تقريراً رقابياً في مختلف القطاعات.
2. نشر ديوان الرقابة المالية والإدارية التقرير السنوي للديوان للعام 2019م، وتسليمه لرئيس الوزراء.
3. متابعة الشكاوى الواردة لديوان الرقابة المالية والإدارية، والبالغ عددها (174) شكوى خلال العام 2020م، وأنجز منها (97) شكوى، في حين تم تدوير(77) شكوى للعام 2021م.
4. لتعزيز العلاقات الثنائية لدولة فلسطين، ارتبط ديوان الرقابة المالية والإدارية بعلاقات وثيقة مع المجتمع الدولي، والأجهزة النظيرة المهنية، ومثل فلسطين في العديد من المنظمات الإقليمية.
5. الحصول على منحة الصندوق السعودي لتحسين أداء الأجهزة العليا للرقابة، وتوقيع الاتفاقية مع الديوان العام للمحاسبة في المملكة العربية السعودية، ليتمكن الديوان من توفير تقنية المعلومات والاتصالات والتدريب لضمان استمرارية عمله.
6. اجتماع لمناقشة التعاون مع الجهاز الرقابي البولندي فيما يتعلق بمشروع التوأمة بين المؤسستين، بتمويل من الاتحاد الأوروبي.
7. في ظل أزمة جائحة كورونا قام ديوان الرقابة المالية والإدارية بالآتي:

- ركز الديوان في تدقيقه على ضمان توجيه الأموال العامة نحو تحسين الوضع، والتخفيف من تأثير الوباء على المجتمع من خلال الرقابة على فعالية لجان الطوارئ المشكلة للحد من انتشار فيروس كورونا، وبرنامج دعم ومساندة العمال المتضررين من إعلان حالة الطوارئ، والمساعدات المقدمة للفنادق التي تم استعمالها كمراكز حجر وغيرها.
- وضع خطة طوارئ عاجلة، تتكون هذه الخطة من أربع ركائز استراتيجية، هي: سلامة موظفي الديوان، استمرار عمليات التدقيق الحالية المخطط لها و«عمليات التدقيق الناشئة» المستقبلية، والاستفادة من التقنيات في العمل عن بعد، واستخدام التقنيات في إجراء عمليات التدقيق.

PMA

- اتخاذ الإجراءات التالية لتنفيذ المهام الرقابية وفق الخطط وبرامج العمل المتعددة، هي: التنسيق مع الجهات الخاضعة للرقابة فيما يتعلق بآلية التدقيق وتوفير البيانات اللازمة، والتنسيق مع الجهات الأخرى بالدولة لضمان استمرار أنشطة المراجعة بالقدر الذي يناسب الظروف الحالية، وتأجيل تنفيذ الأعمال والأنشطة غير الضرورية التي قد تزيد من خطر الإصابة بالعدوى، والتكيف مع الوضع الحالي بمرونة وسهولة، كي تتماشى الخطط مع أفضل الممارسات الدولية المعتمدة من قبل مجتمع الإنتوساي، وتكون واقعية وقابلة للتحقيق. وشارك الديوان كعضو مراقب في لجان الشراء المباشر بوزارة الصحة والمتعلقة بجميع المشتريات الخاصة بمجابهة الوباء ومساعدة المستشفيات ومراكز الحجر على القيام بأعمالها.

ديوان الموظفين العام

أبرز انجازات ديوان الموظفين العام:

- تطوير الخطة الاستراتيجية للخدمة المدنية لتشمل الأعوام (2021-2023)م.
- إعداد مشروع نظام العقود، وإعداد نظام الحوافز والمكافآت التشجيعية وفق أحكام قانون الخدمة المدنية، وإجراء تعديلات على مدونة السلوك الوظيفي.
- دراسة واعتماد ما لا يقل عن 30 هيكلاً تنظيمياً جديداً للدوائر الحكومية من اللجنة الفنية للهياكل التنظيمية.
- إنجاز جدول تشكيلات الوظائف لـ 76 دائرة حكومية والذي تم اعتماد بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (73) بتاريخ 2020/09/07، وإنجاز 400 بطاقة وصف وظيفي معتمدة للمسميات الوظيفية بالإضافة إلى 5647 بطاقة وصف وظيفي معتمدة للمسميات الوظيفية الإشرافية.
- تطوير نماذج تقييم الأداء الخاصة بالفئات الوظيفية (3 نماذج للفئة العليا، ونموذج للفئة الأولى)، بالإضافة إلى تطوير7 نماذج تقييم أداء لعدد من المسميات الوظيفية التخصصية ضمن الفئة الثانية.
- تطوير آلية الاختيار والتعيين، حيث أصبحت آلية استقبال طلبات التوظيف الكترونية فقط من خلال الموقع الإلكتروني للديوان، وتم تحديث لجان الاختيار والتنافس في الدوائر الحكومية وعددها 166.
- الانتهاء من إعداد الخطة الوطنية للتدريب في القطاع العام للأعوام 2018-2020م.
- تطوير نظم المعلومات المتكاملة، وأتمتة الخدمات الخاصة بإدارة الموارد البشرية لقطاع الخدمة المدنية من خلال نظام التوظيف الإلكتروني.
- تشكيل لجنة تحكيم علمية لإعداد مجلة روافد تطويرية للأبحاث الإدارية والمقترحات العلمية في مجال الخدمة المدنية والإدارة العامة.

لمأسسة التزام المؤسسات الحكومية بمدونة السلوك الوظيفي، ومكافحة الفساد بكل أشكاله، وتنمية الموارد البشرية في قطاع الخدمة المدنية وإدارتها بفعالية، قام ديوان الموظفين العام بالآتي:

1. مراجعة الخطة الاستراتيجية للخدمة المدنية للأعوام (2017-2020)م، وتطوير الإطار الزمني لها ليشمل الأعوام (2021-2023)م، ومواءمة الأهداف والأولويات والتدخلات بما يحقق نتائج مؤثرة، وتم اعتمادها من مجلس الوزراء بتاريخ 28/9/2020م.
2. إجراء العديد من التعديلات على مسودة قانون الخدمة المدنية نسخة 2020م، وعرضها على الدوائر الحكومية لأخذ الملاحظات.
3. إعداد مشروع نظام العقود، وإعداد نظام الحوافز والمكافآت التشجيعية وفق أحكام قانون الخدمة المدنية، وتنظيم آلية منح الحوافز والمكافآت لموظفي الخدمة المدنية وفق معايير ممنهجة ومدروسة مرتبطة بنظام تقييم الأداء.
4. إجراء تعديلات على مدونة السلوك الوظيفي، وتقديم مشروع معدل للائحة رقم(4) لسنة 2009م للائحة التنفيذية لقانون الخدمة رقم (4) سنة 1998م المعدل بالقانون رقم (4) لسنة 2005م، وهي مشروع ينظم جوانب الاعتقال للموظف لدى النيابة العامة، وضبط العملية لتكون وفق إطار قانوني سليم، وعُرضت بالقراءة الثانية على مجلس الوزراء، وتم توزيعها على الدوائر الحكومية لأخذ التغذية الراجعة قبل مراجعته بالصيغة النهائية ورفعه لمجلس الوزراء.
5. تعزيز الرقابة على تطبيق قانون الخدمة المدنية عن طريق المراقب الإداري تمهيداً للانتقال التدريجي من المركزية إلى اللامركزية المدروسة للسعي نحو تعزيز مبادئ الحكم الرشيد، وتسهيل العمل الإداري في الدوائر الحكومية، وتقليل المعاملات غير المستوفية للشروط، حيث تمت متابعة غير الملتزمين بالدوام واتخاذ الإجراء القانوني، مما أدى إلى رفع نسبة الالتزام بالدوام من نسبة (66%) إلى نسبة (99%)، وإلزام الموظفين بضرورة إثبات الدوام بالختم الإلكتروني.
6. دراسة واعتماد ما لا يقل عن (30) هيكلاً تنظيمياً جديداً للدوائر الحكومية من اللجنة الفنية للهياكل التنظيمية.
7. إنجاز دراستين متخصصتين في الهياكل التنظيمية، قدمت الأولى دراسة وتحليل لواقع الهياكل التنظيمية في الخدمة المدنية، في حين تخصصت الدراسة الثانية بموضوع الهيكل التنظيمي المعياري في الخدمة المدنية في فلسطين.
8. إنجاز جدول تشكيلات الوظائف لـ(76) دائرة حكومية والذي تم اعتماد بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (73) بتاريخ 2020/09/07، وإنجاز(400) بطاقة وصف وظيفي معتمدة للمسميات الوظيفية، بالإضافة إلى (5647) بطاقة وصف وظيفي معتمدة للمسميات الوظيفية الإشرافية.
9. مراجعة وتدقيق وحصر (60%) من وظائف الخدمة المدنية بالتشاور مع فرق الدوائر الحكومية بواقع (30) دائرة حكومية تم الانتهاء من حصر مسمياتها الوظيفية.
10. تشكيل لجنة تحكيم علمية لإعداد مجلة روافد تطويرية للأبحاث الإدارية والمقترحات العلمية في مجال الخدمة المدنية والإدارة العامة، بمشاركة أساتذة الجامعات الفلسطينية كجزء من هيئة التحرير (اللجنة العلمية للمجلة)، وعقد لقاء أولي لهيئة التحرير لوضع الأسس العلمية لإطلاق العمل لإعداد مجلة روافد التطويرية العلمية.
11. إصدار وطباعة نشرة الخدمة المدنية في أرقام للعام 2018م، بما يعزز استخدام الإحصائيات في تطوير الإدارة العامة.
12. إعداد الإطار العربي لكفايات الكوادر العليا في الإدارة العامة للدول العربية بقيادة دولة فلسطين، وتطوير ثلاث بطاقات وصف وظيفي للفئة العليا (الوكيل، الوكيل المساعد، المدير العام)، واعتمادها من مجلس الوزراء.

PMA

13. تطوير نماذج تقييم الأداء الخاصة بالفئات الوظيفية (3 نماذج للفئة العليا، ونموذج للفئة الأولى)، بالإضافة إلى تطوير(7) نماذج تقييم أداء لعدد من المسميات الوظيفية التخصصية ضمن الفئة الثانية، وتم إعداد واعتماد ونشر أدلة توجيهية لتقييم الأداء للمسميات، وتدريب الدوائر الحكومية على استخدام النماذج المطورة.

14. تطوير آلية الاختيار والتعيين، حيث أصبحت آلية استقبال طلبات التوظيف إلكترونية فقط من خلال الموقع الإلكتروني للديوان، وتم تحديث لجان الاختيار والتنافس في الدوائر الحكومية وعددها (166)، حيث عمل الديوان على تمكينها وتدريبها من خلال (4) ورش عمل تقييمية استهدفت (50) متدرباً من الدوائر الحكومية، و(70) موظفاً من كادر ديوان الموظفين العام. كما تم تطوير وتحديث بنك الأسئلة لامتحانات التوظيف بـ (60 ألف) سؤال من قبل اللجان المتخصصة المشكلة من الدوائر الحكومية، بالإضافة إلى تحديث البرنامج المحوسب للعقود وتحديث بيانات العقود من خلال مطابقة بيانات العقود لـ (20) دائرة حكومية وسيتم مطابقتها مع وزارة المالية.

15. الانتهاء من إعداد الخطة الوطنية للتدريب في القطاع العام للأعوام 2018-2020م، التي ستساهم في الاستخدام الأمثل للموارد البشرية المتاحة.

16. تطوير نظم المعلومات المتكاملة، وأتمتة الخدمات الخاصة بإدارة الموارد البشرية لقطاع الخدمة المدنية من خلال نظام التوظيف الإلكتروني، والإعلان عن كافة الوظائف والتقدم لها يتم إلكترونياً، وتم إنجاز الأرشفة الإلكترونية لملفات الموارد البشرية العاملة في الخدمة المدنية، مما مكن الوزارات من الوصول إلى تلك الملفات على مدار الساعة عبر خدمة الأرشيف الإلكتروني، وتم تطوير وتطبيق النظام الموحد المحوسب لإدارة الموارد البشرية "موارد"، والذي يتم من خلاله ربط الدوائر الحكومية بديوان الموظفين العام، وحالياً يطبق النظام في (90%) من الدوائر والمؤسسات الحكومية.

PMA

وزارة الخارجية والمغتربين

إضاءات حول أبرز انجازات وزارة الخارجية والمغتربين:

- العديد من الجهود الدبلوماسية لمواجهة ما تسمى بـ "صفقة القرن"، ولحث دول العالم للاعتراف بالدولة الفلسطينية.
- المشاركة بالاحتفال الرسمي لتسليم شعار مجموعة الـ 77 والصين بعد اختتام دولة فلسطين لفترة رئاستها للمجموعة.
- توقيع اتفاقية تعاون ثنائي مع صربيا في مجالات الشباب، التدريب والرياضة، واتفاقية لإعفاء الجواز الفلسطيني الدبلوماسي من تأشيرة الدخول إلى الأراضي الصربية.
- إبرام عدداً من الاتفاقيات الثنائية التي شملت مجالات التعاون المختلفة لدعم شعبنا في قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وذلك مع كل من: صربيا، بلغاريا، فرنسا، سويسرا، أسبانيا، المانيا، ايرلندا، النرويج، تركيا، مالطا، الدنمارك، السويد، قبرص، وعدداً آخر من اتفاقيات الدعم الفني والمالي مع الاتحاد الأوروبي.
- انتخاب دولة فلسطين عضواً في لجنة التفويض لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، رغم اعتراض الولايات المتحدة الامريكية.
- اعتماد أربعة قرارات في مجلس حقوق الإنسان لصالح دولة فلسطين، والمشاركة في مداخلات المراجعة الدورية لحقوق الإنسان لـ 32 دولة، وجرى إصدار بيانات من أكثر من 47 مقرراً خاصاً لحقوق الإنسان ضد خطط الضم واستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية.
- تنفيذ حملة "عودة الأحباب"، حيث تم إجلاء 29,165 مواطن ومواطنة من جميع دول العالم منهم 13,800 تم إجلائهم إلى قطاع غزة ، و 15,365 إلى الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية المحتلة، وذلك عبر 92 رحلة جوية و 47 دفعة عبر المعابر البرية، سواء من خلال معبر رفح أو معبر الكرامة، وتسهيل سفر 45,700 مواطن وطالب موزعين على 382 دفعة عبر الأراضي الأردنية.

قامت وزارة الخارجية بجهود كبيرة لإفشال صفقة القرن وخطط الضم الإسرائيلية، حيث تم:

1. الاتصالات التي أجريت مع المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، التي أثمرت عن إقدام المدعية العامة على تحويل طلب دولة فلسطين الى الدائرة التمهيدية الأولى في المحكمة للنظر فيها.
2. إجراء المشاورات مع عدة دول عربية لمجابهة ما يسمى بـ "صفقة القرن"، والمشاركة في الاجتماع الطارىء لوزراء الخارجية العرب في القاهرة، الذي تمخض عنه إجماعاً عربياً على رفض (خطة ترامب) لمخالفتها مرجعيات عملية السلام المستندة إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، والمشاركة في الاجتماع الطارىء لمنظمة التعاون الإسلامي على مستوى وزراء الخارجية.
3. العديد من الجهود الدبلوماسية لحث دول الاتحاد الأوروبي على الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة.
4. ناقش وزير الخارجية مع الأمين العام لجامعة الدول العربية مجموعة من الأفكار والآليات الرامية إلى مواجهة مخطط الضم الاسرائيلي، وسبل تعزيز الدعم العربي للجهد الفلسطيني في تلك المواجهة، بما فيها ترجمة الوعود العربية بتوفير شبكة أمان مالية.

5. المشاركة في جلسة لمجلس الأمن لبحث خطط إسرائيل لضم أراض فلسطينية إلى سيادتها.
6. شارك وزير الخارجية بالاحتفال الرسمي بالنيابة عن السيد الرئيس محمود عباس لتسليم شعار مجموعة الـ(77) والصين بعد اختتام دولة فلسطين لفترة رئاستها للمجموعة.
7. عمل زيارة رسمية إلى جمهورية صربيا تخللها توقيع اتفاقية تعاون ثنائي في مجالات الشباب، التدريب والرياضة، بالإضافة إلى اتفاقية لإعفاء الجواز الفلسطيني الدبلوماسي من تأشيرة الدخول إلى الأراضي الصربية.
8. التواصل مع الأردن ومصر لمواجهة التداعيات الخطيرة لتفشي جائحة كورونا، ولتسهيل عملية إجلاء المواطنين ومتابعة أوضاع الطلبة العالقين والعمل على إعادتهم إلى أرض الوطن، وتم الحصول على مساعدات ومسحات فحص لفيروس كورونا والعديد من الأجهزة الطبية.
9. استمرار سفارات دولة فلسطين والدوائر القنصلية بتقديم الخدمات للمواطنين مع الأخذ بعين الاعتبار البروتوكولات الصحية المعمول بها من جانب تلك الدول، وضمان تجديد جوازات سفر المواطنين بدون استيفاء أي رسوم ولمدة عام كامل.
10. في إطار الجهد المبذول لتشجيع المجتمع الدولي على مواصلة دعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين وقطع الطريق على المحاولات الإسرائيلية والأمريكية لمحاصرتها وتقويض دورها، التقى وزير الخارجية في رام الله مع المفوض العام الجديد للوكالة "فيليب لازاريني"، وشارك عبر تقنية الفيديو كونفرنس في المؤتمر الوزاري لدعم الأونروا تحت عنوان "أونروا قوية في عالم مليء بالتحديات – حشد عمل جماعي".
11. عُقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب برئاسة دولة فلسطين تم فيه منع صدور أي قرار عربي بدعم التوجه الإماراتي اتجاه التطبيع، وتنازلت فيه دولة فلسطين عن رئاسة المجلس الوزاري العربي بدورته الحالية.
12. إبرام عدد من الاتفاقيات الثنائية التي شملت مجالات التعاون المختلفة السياسية، الصحية، المالية، التعليمية، الثقافية، الشبابية، الأمنية، التنموية لدعم شعبنا في قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وذلك مع كل من: صربيا، بلغاريا، فرنسا، سويسرا، أسبانيا، المانيا، ايرلندا، النرويج، تركيا، مالطا، الدنمارك، السويد، قبرص، وعدد آخر من اتفاقيات الدعم الفني والمالي مع الاتحاد الأوروبي، وتم تقديم مبالغ مالية لدولة فلسطين في مجالات متعددة. ونجحت دولة فلسطين عبر بعثتها في بروكسل بالحصول على قرار من لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان الفدرالي البلجيكي للاعتراف بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران 1967م، وأيضاً الحصول على قرار من البرلمان الفدرالي البلجيكي برفض الضم تماماً، وفرض عقوبات بلجيكية على إسرائيل في حال قامت بالمضي في مشروع الضم.
13. الإشراف على عملية إنشاء شبكة المدن المتوأمة بين مدن فلسطينية وبلجيكية، ووصل عددها إلى(11) اتفاقية.
14. استصدار قرار من السلطات المختصة في كردستان العراق بشأن وقف طلب التعهد للفلسطينيين من حملة الوثائق، وتمكينهم من القيام بأعمالهم واستثماراتهم.
15.حث المفوضة السامية لحقوق الإنسان على نشر قاعدة البيانات الخاصة بالشركات التجارية العاملة في المستوطنات الجاثمة على الأرض الفلسطينية، حيث تم نشر قاعدة بيانات تضمنت أسماء (112) شركة تعمل في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وهضبة الجولان.
16. انتخاب دولة فلسطين عضواً في لجنة التفويض لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، رغم اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية. كما جرى انتخاب دولة فلسطين عضواً في المكتب التنفيذي لجمعية الدول الأطراف للمحكمة الجنائية الدولية، واعتماد قرارات فلسطين في منظمة التعاون الإسلامي وداخل حركة دول عدم الانحياز.
17. اعتماد أربعة قرارات في مجلس حقوق الإنسان لصالح دولة فلسطين، وشاركت البعثة الفلسطينية في مداخلات المراجعة الدورية لحقوق الإنسان لـ (32) دولة، وجرى إصدار بيانات من أكثر من (47) مقرراً خاصاً لحقوق الإنسان ضد خطط الضم واستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية.

18. متابعة الدعوى القضائية التي رفعتها دولة فلسطين في محكمة العدل الدولية ضد الولايات المتحدة الأمريكية بسبب نقلها لسفارتها إلى مدينة القدس، والتي تأخر البت فيها بسبب جائحة كورونا وبسبب انتخابات القضاة، وجرى عقد (56) اجتماعاً مع البعثات المعتمدة في جنيف، بالإضافة للمشاركة في اجتماعات منظمة الصحة العالمية المتعلقة بجائحة كورونا وكيفية مواجهتها، وشاركت بعثة فلسطين في جنيف بأكثر من (120) اجتماعاً مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وغيرها، وذلك عبر وسائل التواصل الالكتروني.

19. منذ بداية جائحة كورونا تم إطلاق حملة دولية واسعة لحشد أوسع تبرعات ممكنة لسد حاجة القطاع الصحي في دولة فلسطين، حيث تم تأمين أجهزة الفحص والمواد المستخدمة في الكشف عن الفيروس، بالإضافة إلى ملابس ومعدات الوقاية وأجهزة التنفس والفرشات الطبية وغيرها من المواد الطبية اللازمة، حيث جاءت جمهورية الصين الشعبية في صدارة الدول التي بادرت إلى تقديم المساعدات والخبرات الطبية من خلال إيفاد كوادر طبية رفيعة المستوى إلى دولة فلسطين، كما أرسلت دفعات متتالية من المساعدات الطبية تم تسليمهما لوزارة الصحة.

20. بادرت دولة فلسطين بإعلان تضامنها مع شعوب العالم في مواجهة جائحة كورونا، ونفذت الدبلوماسية الرقمية العديد من رسائل التضامن المصورة التي لقت رواجاً كبيراً في الفضاء الإلكتروني.

21. فور إعلان منظمة الصحة العالمية عن تفشي فيروس كورونا في الصين، وضعت وزارة الخارجية والمغتربين خطة طوارىء لمتابعة الأوضاع الصحية والمعيشية للجاليات الفلسطينية في دول العالم المختلفة، وتم تشكيل خلايا أزمة ولجان طوارىء في السفارات بالشراكة مع رؤساء ومجالس وفعاليات ومؤسسات الجاليات وفروع الاتحاد العام لطلبة فلسطين ومؤسسات منظمة التحرير لمتابعة الأوضاع الصحية والمعيشية لأبناء الجاليات والطلبة، حيث تم توفير الاحتياج الصحي والمعيشي للطلاب والأسر المحتاجة، والتكفل بتغطية تكاليف العلاج والمساعدة في توفير أجور السكن خاصة للطلبة المحتاجين الذين أخرجوا من سكناتهم في بعض الدول.

22. متابعة الأوضاع الصحية والمعيشية للجالية الفلسطينية في الولايات المتحدة الأمريكية رغم إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، حيث تم بناء أوسع شبكة علاقات واتصال وتواصل مع رؤساء الجالية ومراكز الخدمات ومع الشخصيات الاعتبارية والفعاليات والمؤسسات في كل ولاية، وتم تنسيق حملات واسعة النطاق لمساعدة أبناء الجالية من الناحيتين الصحية والمعيشية والغذائية.

23. تنسيق وصول المساعدات الطبية والمالية التي قدمتها الجالية في أمريكا للبلدات والقرى والمخيمات والمدن والمؤسسات الفلسطينية في الوطن.

24. إعداد ترتيبات لوجستية معقدة لإجلاء جميع المواطنين والطلبة ورجال الأعمال العالقين في أمريكا، وتأمين وصولهم إلى أرض الوطن من خلال (15) رحلة جوية.

25. الحصول على الموافقة الأردنية والمصرية لتسهيل إجلاء العالقين الفلسطينيين، والإعلان عن انطلاق حملة "عودة الأحباب" بوصول أول طائرة تابعة للملكية الأردنية قادمة من كندا تقل أول دفعة من العالقين، وذلك بتاريخ 19 حزيران 2020م، وبتاريخ 31 آب 2020م، أعلنت الوزارة انتهاء حملة "عودة الأحباب"، حيث تم إجلاء (29,165) مواطناً ومواطنة من جميع دول العالم منهم (13,800) تم إجلاؤهم إلى قطاع غزة، و(15,365) إلى الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية المحتلة، وذلك عبر(92) رحلة جوية و(47) دفعة عبر المعابر البرية، سواء من خلال معبر رفح أو معبر الكرامة، وتسهيل سفر (45,700) مواطن وطالب موزعين على (382) دفعة عبر الأراضي الأردنية، حيث تطلب ذلك جهداً كبيراً من قبل فريق العمل الذي عمل بما يقارب (5,940) ساعة عمل، وأجاب عما يزيد على (450 ألف) اتصال هاتفي، بالإضافة إلى رسائل الاستفسار عبر الواتس أب و البريد الإلكتروني.

26. فيما يخص الخدمات القنصلية بلغ عدد المعاملات المنجزة خلال العام 2020م في دائرة التصديقات ما يقارب (142,472) معاملة، وبلغ عدد المعاملات المنجزة في دائرة الرعاية القنصلية حوال(2,090) معاملة.

27. تنفيذ عدد من البرامج التطويرية الهادفة إلى تعزيز قدرات موظفي وزارة الخارجية:

- إنجاز برنامج ماجستير بالدبلوماسية خُصص لأبناء الجاليات، وعقد في المدرسة الدبلوماسية بمدريد، وبرنامج ماجستير مماثل عقد في مالطا، وبرنامج التدريب الدبلوماسي بالتعاون مع الدول الصديقة، برنامج التدريب في هولندا، السويد، الهند، مالطا، باكستان ونيوزيلندا.
- إبرام العديد من الاتفافيات من بينها اتفاقية مع معهد كونفوشيوس بجامعة القدس من أجل تنظيم أنشطة تعليمية في مقدمتها تعليم اللغة الصينية، وافتتاح دورة لتعليم اللغة الصينية تستهدف الكادر الدبلوماسي، والتوقيع على اتفاقية لتنفيذ تدريبات تطويرية حول الشأن الإسرائيلي بالتعاون مع المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار".

PMA

وزارة الداخلية

إضاءات حول أبرز انجازات وزارة الداخلية:

في الشق الأمني قامت وزارة الداخلية بما يلي:

- وضع 899 خطة طوارئ لجائحة كورونا، وإعادة هيكلة الشرطة بما يحقق الاستجابة اللازمة.
- تشكيل فرق فنية شرطية مؤهلة للتعامل مع الأوبئة والمصابين، والقيام بتعقيم 980 مبنى، والقيام ب 1,950 مهمة ونشاط لمساندة قوى الأمن ولجان الطوارئ في أثناء فرض الحظر.
- تكثيف النشاطات الأمنية وعمل الدوريات ليصل إلى 13,870 دورية، ووضع خطة أمنية بنسبة إنجاز 85%، ومكافحة التهريب والحد من آثارها حيث تم ضبط 2,726 قضية تهريب، وإنشاء قاعدة بيانات مركزية متطورة، ووضع خطة للمتابعة الدائمة لأصحاب السوابق وتوجيهاتهم الجنائية.
- خفض الخروقات الأمنية عالية المستوى من خلال ضبط ومصادرة 251 قطعة سلاح، ومتابعة 85 قضية غسيل أموال وتزوير العملات والحوالات المالية التي لها علاقة بالأمن الاقتصادي ومعالجة 1,712 قضية فلتان أمني، والتعامل مع 4,707 قضية تتعلق بحماية الأسرة والأحداث، والتعامل مع 9980 جريمة تتعلق بالنفس، والتعامل مع 3591 جريمة تتعلق بسرقات الأموال، والتعامل مع 1,879 قضية حيازة وتعاطي وزراعة مخدرات.
- إنجاز 1246 قضية تتعلق بالجرائم الإلكترونية، وتسهيل مهمة سفر 416,077 مواطن عبر معبر الكرامة ذهاباً وإياباً، وقامت هندسة المتفجرات بفحص سيارات وأجسام مشبوهة عدد 125، والتعامل مع ألغام وقذائف عسكرية وإنارة وقنابل يدوية وصوتية عدد 344، وإتلاف أجسام خطرة عدد 418.

في الشق المدني قامت وزارة الداخلية بما يلي:

- دعم تفعيل خدمة الرسائل النصية (SMS)، واستكمال تسجيل المواليد والوفيات مع وزارة الصحة.
- إقرار دستور معاصر ومنسجم مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان من خلال الآلية الوطنية لمناهضة التعذيب.
- إنجاز66,100 معاملة خدمات اعتيادية للمواطنين، وإصدار 278 ألف جواز سفر فلسطيني ، وإصدار 16,164 معاملة حسن سيرة وسلوك، وإنجاز 1,600 معاملة تقديم خدمات الإقامات وشؤون الأجانب الاعتيادية، وإنجاز 5,640 معاملة خدمات للجمعيات، وتوفير كل ما يتعلق بتقديم الخدمات كوثائق الأحوال المدنية ذات معايير وجودة عالية (نماذج أحوال مدنية)، وتوفير مخزون أحبار طباعة الجواز الفلسطيني، وخدمات الأحوال المدنية ودفعات دفاتر الجوازات من الفرنسية بقيمة مليون و693 ألف دولار.

PMA

قامت وزارة الداخلية بما يلي في الشق الأمني:

1. تكثيف النشاطات الأمنية على النحو الآتي:

- وعمل الدوريات ليصل إلى (13,870) دورية، ووضع خطة أمنية بنسبة إنجاز (85%)، ومكافحة التهريب والحد من آثارها، حيث تم ضبط (2,726) قضية تهريب، وإنشاء قاعدة بيانات مركزية متطورة، ووضع خطة للمتابعة الدائمة لأصحاب السوابق وتوجيهاتهم الجنائية.

- خفض الخروقات الأمنية عالية المستوى من خلال ضبط ومصادرة (251) قطعة سلاح، ومتابعة (85) قضية غسيل أموال وتزوير العملات والحوالات المالية التي لها علاقة بالأمن الاقتصادي، ومعالجة(1,712) قضية فلتان أمني، والتعامل مع (4,707) قضية تتعلق بحماية الأسرة والأحداث، والتعامل مع (9980) جريمة تتعلق بالنفس، والتعامل مع (3591) جريمة تتعلق بسرقات الأموال، والتعامل مع (1,879) قضية حيازة وتعاطي وزراعة مخدرات.

- إنجاز (1246) قضية تتعلق بالجرائم الإلكترونية، وتسهيل مهمة سفر (416,077) مواطناً عبر معبر الكرامة ذهاباً وإياباً، وقامت هندسة المتفجرات بفحص سيارات وأجسام مشبوهة عدد(125)، والتعامل مع ألغام وقذائف عسكرية وإنارة وقنابل يدوية وصوتية عدد(344)، وإتلاف أجسام خطرة عدد(418).

2. تجهيز مبنى للدفاع المدني في مدينة أريحا بنسبة إنجاز(97%)، وعقد (107) دورات لكادر جهاز الدفاع المدني، ودورات عدد (445) دورة استفاد منها (250 ألف) شخص من المجتمع المحلي فيما يتعلق بالإجراءات السريعة للدفاع المدني، وتخريج فرقة من المتطوعين، والاستجابة السريعة والعاجلة لـ(1,851) حادث إنقاذ، و(5,779) حالة استجابة لحوادث حرائق، وفحص(3,733) مصعداً.

3. حوكمة المؤسسة الأمنية من خلال ترشيد النفقات، ومتابعة تحديث أنظمة وبرامج الرواتب لقوى الأمن، واستكمال إنجاز الوصف الوظيفي للأقسام الداخلية بنسبة إنجاز(35%)، واعتماد مسودة قانون الاستخبارات بنسبة (60%)، وتنفيذ عدد من الأنظمة كنظام الترقيات المحدث، وهيكل تنظيمي موحد ونظام تأمين صحي.

4. تعزيز مستوى الانضباط والمساءلة والشفافية من خلال تطوير الرقابة والمساءلة وتطوير أقسام الشكاوى بنسبة إنجاز (30%)، ورفع (1,478) قضية للنيابة العسكرية، واعتماد نظام فعال للرقابة والتفتيش، ومعالجة (298) شكوى بحق الأمن العام، وتطوير دليل إجراءات موحد لعمل الجهاز بنسبة إنجاز (70%).

5. وحول البنية التحتية المتعلقة بالمباني والتجهيزات تم العمل على استكمال بناء مقرات للاستخبارات في كل من أريحا بنسبة (100%)، والخليل بنسبة (50%)، وجنين بنسبة (45%)، واستكمال تجهيز مركز صيانة المركبات في محافظة رام الله، وشراء وتجهيز مركبتين بثلاجات لنقل اللحوم والألبان والأجبان والمفرزات بنسبة إنجاز (20%)، وشراء مركبة (ونش) لسحب المركبات المعطلة لمركز الصيانة.

6. قام الجهاز الأمني بوضع (899) خطة طوارئ لمواجهة تداعيات جائحة كورونا، وإعادة هيكلة الشرطة وتأهيلهم بما يحقق الاستجابة اللازمة، وتشكيل فرق فنية شرطية مؤهلة للتعامل مع الأوبئة والمصابين، والقيام بتعقيم (980) مبنى، وتنفيذ (1,950) مهمة ونشاطاً لمساندة قوى الأمن ولجان الطوارئ في أثناء فرض الحظر.

وقامت وزارة الداخلية في الشق المدني بالآتي:

1. فيما يخص الخدمات الإلكترونية قامت وزارة الداخلية بتفعيل خدمة الرسائل النصية (SMS) بنسبة إنجاز(60%)، واستكمال تسجيل المواليد والوفيات بالتعاون مع وزارة الصحة، وتوقيع اتفاقية تبادل بيانات مع وزارة العمل وديوان قاضي القضاة، واستكمال بناء وتطوير نظام الهجرة على المعابر، وعمل ويب سيرفر عبر رابط الحكومة الإلكترونية لاستخدامها من قبل البنوك، وعمل خدمات ويب سيرفر جديد عبر الناقل البيني الحكومي، وإعداد شاشة لتسجيل كتبة العرائض على منظومة الشؤون العامة، وربط نظام الجباية مع خدمة الرسائل النصية (SMS).

2. تطوير برنامج الأرشفة الإلكترونية بما يتلائم مع مستجدات العمل، والعمل على أرشفة معاملات الأحوال المدنية اليومية بنسبة (65%) شهرياً، وأرشفة معاملات جوازات السفر اليومية بنسبة (85%) شهرياً، وأرشفة معاملات الأحوال المدنية القديمة بنسبة (80%).

3. إعداد مبانٍ لخدمة المواطنين، حيث تم افتتاح مكتب فرعي في بيرزيت، وبتكلفة (14 ألف) دولار، واستبدال مبنى مديرية حلحول، وتأهيل مدخل وزارة الداخلية وتأهيل مكان للإدارة العامة للجوازات في مقر الوزارة في عين منجد بنسبة إنجاز (40%) وبتكلفة (42 ألف) دولار.

4. على المستوى الخارجي تم توقيع اتفاقية تعاون في مجال مكافحة الجريمة مع صربيا، رومانيا، بلغاريا، فيتنام، المغرب، مالطا، واستقطاب دعم لـ(4) مشاريع من دولة ماليزيا بنسبة إنجاز(40%).

5. الانتهاء من إعداد وإقرار دستور معاصر منسجم مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان من خلال الآلية الوطنية لمناهضة التعذيب، حيث تم عقد اجتماعين وإنشاء مسودة قرار بقانون لإنشاء الآلية ومتابعة المصادقة على المسودة من مجلس الوزراء، بالإضافة إلى توفير جزء خاص بالبنية التحتية لتنفيذ الآلية الوطنية لمناهضة التعذيب بنسبة إنجاز (20%)، ومواءمة التشريعات والقوانين المحلية مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها دولة فلسطين بنسبة إنجاز (20%).

PMA

وزارة الحكم المحلي

إضاءات حول أبرز انجازات وزارة الحكم المحلي

- إصدار وتعديل 11 تشريعاً شملت قرار بقانون تعديل قانون الانتخابات المحلية (الذي يعرض للقراءة المرة الثالثة) بهدف توسيع نسب المشاركة خاصة للنساء والشباب، وتعديل قوانين وأنظمة البناء.
- إطلاق بوابة الموازنات والمصادقة على غالبية موازنات الهيئات المحلية وتعديلاتها، وتقييم ديون الكهرباء والمياه، وحصر 115 هيئة بغرض جدولة ديون الكهرباء والمياه.
- ترفيع 4 مجالس بمناطق(ج) في القدس، واستحداث هيئتين محليتين، هما: الفراسين في محافظة جنين، زنوتة في محافظة الخليل، واستحداث أربع هيئات نتجت عن فك ودمج، وإعادة تشكيل 21 مجلساً.
- تركيب 2,950 عداد مسبقة الدفع للمياه بتكلفة مليون و312 ألف دولار، واعتماد تنفيذ 1,180عدادات مسبقة للكهرباء، واعتماد تركيب 110 خلايا شمسية بقيمة 286 ألف دولار.
- استخدام تكنولوجيات مبتكرة لإدخال المعاملات التنظيمية والمشاريع التعديلية والمعاملات الخاصة بالإستئنافات وغيرها من معاملات بنظام مجلس التنظيم الأعلى واللجان الإقليمية ضمن أنظمة إلكترونية متعددة منها نظام (e-hpc) للنظر في المعاملات.
- تنفيذ (35) مشروع بقيمة 5 مليون و940 ألف دولار من خلال تمويل رسوم النقل على الطرق والبنك الإسلامي العربي.
- الحصول على 40.5 مليون يورو من خلال الصندوق للعامين(2022-2021)م للمشروع الطارئ للتعافي من جائحة كورونا ولتحسين الوضع المالي الصعب للهيئات المحلية.
- إنشاء ثلاث وحدات تخطيط في الضفة (شمال-وسط- جنوب)، و تطوير الخدمات الإلكترونية وزيادة عدد الخوادم الإلكترونية، وإطلاق البوابات الإلكترونية.

قامت وزارة الحكم المحلي بما يلي:

1. المصادقة على قوانين منها تعديل قانون الانتخابات المحلية، وقوانين وأنظمة البناء، وإصدار أنظمة خاصة لمنع المكاره ورسوم جمع النفايات في بلديات بتير والخليل وطولكرم والرام وقلقيلية وروابي، والمصادقة على نظام النفايات الصلبة لمحافظتي غزة والشمال، ونظام مجلس غرب رام الله، بالإضافة لنشر تعليمات موظفي الهيئات المحلية.
2. لتعزيز استجابة الهيئات المحلية للمواطنين تم:

- ترفيع (4) مجالس بمناطق (ج) في القدس، واستحداث هيئتين محليتين، هما: الفراسين في محافظة جنين، وزنوتة في محافظة الخليل، واستحداث أربع هيئات نتجت عن فك ودمج، وإعادة تشكيل(21) مجلساً.
- المصادقة على غالبية موازنات الهيئات المحلية وتعديلاتها، لتتمكن من مواجهة الظروف الحالية، وتقييم ديون الكهرباء والمياه، وحصر (115) هيئة بغرض جدولة ديون الكهرباء والمياه، وإطلاق بوابة الموازنات.
- تركيب (2,950) عدادات مسبقة الدفع للمياه بتكلفة(مليون و232 ألف) دولار، واعتماد تنفيذ (1,180) عدادات مسبقة للكهرباء، واعتماد تركيب (110) خلايا شمسية بتكلفة (286 ألف) دولار.

3. مجتمع قادر على الصمود والتنمية والارتقاء بمستوى الخدمات من خلال:

- القيام بمبادرات توطين استدامة المدن على مستوى الهيئات المحلية من خلال مشروع الأماكن العامة الشاملة والآمنة، والتغير المناخي، والتخطيط والتوطين.
- تسخير قوة البيانات لأغراض التنمية المستدامة من خلال برنامج وحدة المعلومات الجيومكانية.
- استخدام تكنولوجيات مبتكرة لإدخال المعاملات التنظيمية والمشاريع التعديلية والمعاملات الخاصة بالاستئنافات وغيرها من معاملات بنظام مجلس التنظيم الأعلى واللجان الإقليمية ضمن أنظمة إلكترونية متعددة منها نظام (e-hpc للنظر في المعاملات).
- إنجاز ونشر خطط تنموية مكانية لمحافظات رام الله القدس "إطار التنمية المكانية الاستراتيجية " 2030"، وبذلك تكون استكملت كافة خطط المحافظات في الضفة الغربية.
- تفعيل النظام الإلكتروني للخطط التنموية الاستراتيجية على مستوى الهيئات المحلية من خلال مشروع إدخال بيانات(153) خطة لبلديات الضفة وغزة (2018-2022)م، وثق منها(96) خطة، ويجري العمل على حل الإشكالات الفنية في الخطط المتبقية، وحل بعض إشكالات البرنامج الإلكتروني، علماً بأن العمل يأتي استكمالاً لتحميل(204) خطة استراتيجة بشكل كامل للمجالس القروية عام 2019م.
- إعداد أربعة مخططات هيكلية ضمن منطقة تخطيط مشترك لقرى يتما والساوية واللبن الشرقية وعمورية.
- تدقيق تصوير جوي لـ(7) بلدات تمهيداً لتخطيطها.

4. التخطيط وتنفيذ مشاريع في المناطق المهمشة والقدس من خلال إطلاق الإطار السياساتي واستراتيجية وأدوات التنفيذ من أجل "تعزيز حيازة المسكن والمنعة للتجمعات البدوية في المنطقة (ج) من الضفة الغربية" بالتعاون مع الممول والشبكة الدولية لأداوت الأراضي GLTN.

5. لتوفير بيئة استثمارية ملائمة بهدف الارتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطن تم الآتي:

- تحديث (36) من المخططات الهيكلية التفصيلية والقطاعية، وقاعدة بيانات خاصة بالمخططات الهيكلية لعدد من التجمعات المختارة في المناطق المسماة (ج).
- إطلاق مجموعة من الأدلة والملاحق منها دليل "تصميم وتنفيذ الأماكن الملائمة للناس"، ودليل "آلية تقييم أثر حقوق الإنسان والمخططات الهيكلية المحلية في المنطقة (ج)"، وملحق دليل التخطيط التنموي "ملحق توطين أهداف التنمية المستدامة للهيئات المحلية"، ودليل التخطيط التفصيلي، ودليل إعداد المخططات القطاعية التكميلية، ودليل معايير استخدامات الأراضي (المرحلة الأولى).
- تنفيذ (35) مشروع بقيمة (5 مليون و940 ألف) دولار من خلال تمويل رسوم النقل على الطرق والبنك الإسلامي العربي.
- إعداد دراسة شمولية للنقل العام لمنطقة رام الله البيرة بيتونيا، ودراسة سبل مأسسة التعاون للحوكمة والإدارة للشؤون المشتركة في المناطق الحضرية، ودراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للمناطق الحضرية، وإعداد خطة تطوير السياحة المستدامة لمنطقة بيت لحم الحضرية.
- إقرار (8) مشاريع تأهيل بنى تحتية في الأماكن العامة لجعلها شاملة وآمنة خاصة للنساء.
- إتمام مبادرة مدينتي بعيون الأطفال، التي استهدفت أكثر من(165) طالباً وطالبة تحت سن (15) سنة بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم.
- نشر كتيب بعنوان "آلية تقييم حقوق الإنسان في مناطق (ج) نيسان 2020م"، والمشاركة بإعداد أطلس فلسطين للتنمية 2020م.

6. هيئات محلية تلعب دوراً محفزاً ومسانداً في تحفيز التنمية الاقتصادية المحلية من خلال:
- إنجاز الإطار السياساتي لشراكة القطاع الخاص والهيئات المحلية، ورفعه لمجلس الوزراء لنقاشه.
-المساهمة في إعداد واعتماد البنود المرجعية للاستثمار في الطاقة النظيفة، وصياغة العطاء الدولي للاستثمار في مكب زهرة الفنجان ومتابعة طرحه.
- المباشرة بتطبيق قرار مأسسة وحدات التنمية في الهيئات المحلية (أ) و (ب).
- تنظيم اتفاقيات شراكة بين بلديات ومستثمرين لبيت ساحور وحلحول وبيت جالا ودير الغصون وطولكرم وجنين.
- القيام بمسح أثر جائحة كورونا على الهيئات المحلية، ووضع خطة الطوارئ للتعامل مع الوباء للعام 2021م.
- توقيع (10) مذكرات تفاهم واتفاقية تم التركيز فيهاعلى المناطق المهمشة والأكثر تأثراً بالجائحة.
- الحصول على (40 مليون و500 ألف) يورو من خلال الصندوق للعامين (2021-2022)م للمشروع الطارئ للتعافي من جائحة كورونا ولتحسين الوضع المالي الصعب للهيئات المحلية.
- التوافق مع الشركاء الداعمين للقطاع على إمكانية استخدام الهيئات المحلية لـ(25%) من مخصصاتهم للعام 2020م، لأغراض ومستجدات فرضتها الجائحة مثل التعقيم وحل أزمات تقديم الخدمات الأساسية وترحيل النفايات ضمن برنامجي تطوير البلديات MDP وتحسين خدمات المجالس القروية LGSIP.
- تخصيص بعض المنح للمناطق المهمشة، وتحويل رسوم النقل على الطرق.
- إنشاء ثلاث وحدات تخطيط في الضفة (شمال-وسط- جنوب)، وتطوير الخدمات الإلكترونية، وزيادة عدد الخوادم الإلكترونية، وإطلاق البوابات الإلكترونية.
- تحديث البنية التحتية لوزارة الحكم المحلي من خلال: نظام الجيومونج وتركيب البرنامج على خادم الحاسوب الحكومي، حيث عاد النظام للعمل على مستوى الوزارة والمديريات.
7. مشاريع البنى التحتية ومنها:
- تنفيذ مشاريع خاصة بالمجالس المحلية منها (6) قاعات عامة، و(7) مقرات للهيئات المحلية، وترميم (115) منزلاً بقيمة إجمالية (914 ألف) دولار.
- دعم الهيئات المحلية بتنفيذ (878) مشروعاً من خلال صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية، وصرف قرابة (40 مليون) دولار في الضفة وغزة، وتوفير (3 آلاف) فرصة عمل مباشرة، و (480 ألف) يوم عمل غير مباشرة.
- مشاريع مركزية من خلال الصندوق مثل كراجات ومسلخ بلدي أريحا، وانتهاء مشروع النفايات الصلبة بغزة.
- استفادت (381) هيئة محلية من المشاريع التي تنفذها وزارة الحكم المحلي (خدمات عامة وصرف صحي وطرق وغيرها)، حيث شكل قطاع الطرق ما نسبته (62%) في تمكين وتعزيز قدرات الهيئات المحلية وتطوير خدماتها المقدمة للمواطنين.
- تطبيق (10) مشاريع في (7) تجمعات كجزء من استكمال تخطيط الأماكن المهمشة.

PMA

وزارة العدل

إضاءات حول أبرز انجازات وزارة وزارة العدل

- إصدار الدليل الاسترشادي لحقوق الإنسان في ظل جائحة كورونا بالتعاون مع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ومكتب المفوض السامي.
- المشاركة في إعداد حوالي أكثر من 30 قرار بقانون منها: قرار بقانون للتحكيم، قرار بقانون بشأن المختبر الجنائي، قرار بقانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، قرار بقانون حماية البيانات الشخصية، قرار بقانون بشأن الإدارة المالية المركزية العسكرية،....وغيرها.
- تقديم أكثر من 32 رأي قانوني، وطلبات تفسير أمام المحكمة الدستورية وأبحاث قانونية أخرى.
- المساهمة في إعداد تقرير المتابعة المقدم من دولة فلسطين بشأن الملاحظات الختامية للجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"، و تقرير التكلفة الاقتصادية لقانون ذوي الإعاقة.
- تطوير عملية الربط الإلكتروني بين وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى، والربط الإلكتروني مع وزارة الاقتصاد للتحقق من قانونية الشركات أوتوماتيكياً لتحقيق الاستجابة السريعة لخدمات الجمهور .
- إطلاق خدمات التحكيم والترجمة والجمعيات والشكاوى واقتراحات الجمهور إلكترونياً، و تلقي ألف طلب ومعالجتها إلكترونياً.
- قام المعهد القضائي بتطوير وتفعيل وسائل تدريبية حديثة وتطوير بوابة المعهد الالكترونية ومواد تدريبية الكترونية منذ بداية جائحة كورونا.
- توقيع اتفاقية دعم بين مشروع سواسية والمعهد القضائي لدعم ديوان قاضي القضاة، ولدعم برامج تدريب لكافة العاملين في القضاء الشرعي من قضاة إداريين، حيث بلغت قيمة الدعم 160 ألف دولار.

قامت وزارة العدل بالآتي:

1. ضمان فاعلية النظام القضائي وتعزيز تنفيذ الأحكام القضائية:

- العمل من خلال لجنة استرداد جثامين الشهداءعلى حل إشكاليات حصول أهالي الشهداء المحتجزة جثامينهم لدى الاحتلال الإسرائيلي على استصدار شهادة وفاة لأبنائهم لتسهيل معاملاتهم أمام الجهات الحكومية، والإعداد لتشكيل لجنة قانونية للتصدي للتشريعات العنصرية الإسرائيلية برئاسة وزير العدل.
- مراجعة ودراسة وتقديم ملاحظات قانونية لحوالي (7) قوانين عربية، والانتهاء من إعداد نظام للطب الشرعي.
- تشكيل لجنة لمشروع مراجعة قانون العقوبات والعمل على مواءمته مع كافة الاتفاقيات الدولية.

2. ضمان نزاهة النظام القضائي واستقلاليته من خلال المشاركة في إعداد مجموعة من القوانين بعد إنشاء مجلس القضاء الانتقالي، وهي: مشروع تعديلات قانون السلطة القضائية، قانون الإجراءات الجزائية والمدنية، قانون الاخطار والتنفيذ وقانون البينات، قانون تشكيل المحاكم العادية واستحداث قانون المحاكم الإدارية.

3. تعزيز التشريعات الناظمة لحقوق الإنسان وإنفاذها حيث تم:

- إنجاز العرض الثاني من قانون التحكيم الفلسطيني المعدل، والانتهاء من العرض الثالث لقانون الخبراء، والانتهاء من العرض الثالث لمشروع قرار بقانون بشأن تنظيم مزاولة أعمال الخبراء في دولة فلسطين أمام جهات القضاء أو النيابة العامة أو هيئات التحكيم، وسيتم من خلال القانون توفير قاعدة بيانات وطنية تخدم كافة مؤسسات الدولة التي تشتمل على بيانات الخبراء.
- إحياء اليوم العالمي لحقوق الإنسان في 10 كانون أول 2020م من خلال إنتاج مجموعة مواد حقوقية توعوية لأبناء طلبة المدارس، وبثها عبر المنصة الإلكترونية لوزارة التربية والتعليم.
- إصدار الدليل الاسترشادي لحقوق الإنسان في ظل جائحة كورونا بالتعاون مع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ومكتب المفوض السامي.
- المشاركة في إعداد حوالي أكثر من (30) قرار بقانون، منها: قرار بقانون للتحكيم، قرار بقانون بشأن المختبر الجنائي، قرار بقانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، قرار بقانون حماية البيانات الشخصية، قرار بقانون بشأن الإدارة المالية المركزية العسكرية،....وغيرها.
- تقديم أكثر من (32) رأي قانوني، وطلبات تفسير أمام المحكمة الدستورية وأبحاث قانونية أخرى.
- إعداد وإبداء الرأي حول (14) اتفاقية بين الدوائر الحكومية، ومؤسسات دولية أخرى، إضافة لمذكرات تفاهم بين تلك الجهات منها.
- المساهمة في إعداد ومناقشة تقرير المتابعة المقدم من دولة فلسطين بشأن الملاحظات الختامية للجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو" في شهر تموز/يوليو 2020م، والمساهمة في مناقشة التقرير الموازي لتقرير دولة فلسطين حول سيداو.
- إعداد قانون حول التزام الحكومة بإنشاء آلية وطنية وقائية مستقلة وفقاً للبروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب.

4. الوصول العادل إلى خدمات العدالة وتعزيز التكاملية في تقديمها لا سيما للنساء والأحداث من خلال:

- مصادقة من قبل مجلس الوزراء على إنشاء عيادة قانونية متنقلة، والعمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان، وتنفيذ أعمال الاتفاقيات التي انضمت إليها دولة فلسطين.
- تعيين سبعة أطباء جدد لرفد كادر الطب الشرعي، وتجهيز مختبر السموم والأنسجة في مقر الوزارة.
- المصادقة على مصفوفة العدالة الإلكترونية، ووضع تشريعات إلكترونية تنظم العمل.

5. تعزيز البناء المؤسسي والتنظيمي لقطاع العدل من خلال:

- تطوير خدمة إصدار شهادة عدم المحكومية الإلكترونية وتسريعها.
- تزويد وزارة العدل بنماذج شهادات مزودة بعلامات أمنية لمنع التزوير، وذلك لطباعة شهادة عدم محكومية.
- إصدار وطباعة برشور توعوي للمحكمين، وربط خدمة إصدار عدم المحكومية وخدمة التصديقات إلكترونياً بأمناء الصناديق، وتطوير عملية الربط الإلكتروني مع وزارة الداخلية عن طريق تقنية الخط الآمن عبر الإنترنت.
- تطوير عملية الربط الإلكتروني مع مجلس القضاء الأعلى من خلال الويب سيرفس لتسريع تقديم الخدمات.
- إعادة تدقيق بيانات الأحكام الجزائية في نظام ميزان التابع لمجلس القضاء الأعلى عن طريق توفير مدخلين بيانات مختصين بدعم من سواسية، حيث تم تدقيق أكثر من (50 ألف) سجل.
- الربط الإلكتروني مع وزارة الاقتصاد الوطني للتحقق من قانونية الشركات أوتوماتيكياً لتسريع خدمات الجمهور.
- تطبيق سياسات أمنية عالية المستوى على الشبكة الإلكترونية، والتحكم في كل البيانات والمواقع في الوزارة وفروعها، وبين الوزارة والمؤسسات الخارجية، وإنشاء خطوط نفاذ آمنة للعمل في المنزل خاصة لموظفي الحاسوب للاستخدام عند الضرورة، كما تم رفع مستوى الأمان عن طريق ترخيص نظام نسخ احتياطي لكل البيئة الافتراضية.

- إطلاق خدمات التحكيم والترجمة والجمعيات والشكاوى واقتراحات الجمهور إلكترونياً، حيث تم التعامل مع ألف طلب خلال هذا العام.
- إنشاء النسخة الأولى من الموسوعة الدولية الالكترونية المتعلقة بدولة فلسطين ونشرها للجمهور، وإدخال (300) قراراً من قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بدولة فلسطين وخطابات رؤساء فلسطين في الأمم المتحدة.
- إنشاء قاعدة بيانات جديدة لخدمة التصديقات، ونقل (400 ألف) سجل من بيانات ووثائق قاعدة البيانات الجديدة.
- اعتماد مصفوفة الخدمات العدلية الموحدة لقطاع العدالة من قبل جميع المؤسسات المشاركة.
- توسيع النطاق الجغرافي لتقديم خدمة إصدار شهادة عدم المحكومية إلكترونياً، وذلك من خلال (15) مكتباً بريدياً إضافياً.

6. لمواجهة أزمة كورونا قامت وزارة العدل بالآتي:

- استمرار العمل وتقديم الخدمات في جميع الفروع والمديريات التابعة لوزارة العدل، رغم ترتيب العمل وتنفيذ قرارات الحكومة بدوام (30%) من الموظفين، إلى أن صدر قرار بإغلاق عدد من المحافظات.
- تشكيل لجنة طوارئ تعمل في مقر الوزارة منذ بداية الأزمة.
- استمرت الوزارة في فرع رام الله بتقديم خدمة تصديق الوكالات وإصدار شهادة عدم محكومية للفلسطينيين بالخارج، والتنسيق مع السفارات ووزارة الخارجية والمغتربين للحالات المستعجلة في استخدام شهادة عدم محكومية خارج فلسطين، على أن يكون تقديم الخدمة في مقر الوزارة الرئيسي أيام الأحد والثلاثاء والخميس.

وحول دور المعهد القضائي في تعزيز البناء المؤسسي والتنظيمي لقطاع العدالة، فقد قام المعهد بالآتي:

1. هيكلية تنظيمية مستجيبة لمهام المعهد مصادقاً عليها من قبل مجلس الوزراء.
2. خمسة قواعد بيانات تخصصية مطورة ومعمول بها في نهاية العام 2021م، ومنها برنامج الشؤون الإدارية.
3. زيادة الوعي الإعلامي حول المعهد القضائي ودوره في تطوير ورفد القضاء بالكفاءات.
4. إطلاق الاستراتيجية الإعلامية للعام 2020–2021م، بالاستعانة بخبير إعلامي، وخلق آليات شراكة مع مؤسسات ومعاهد التدريب العربية والأجنبية، حيث شارك المعهد القضائي بالاجتماع الذي تعقده الشبكة الأوروبية العربية للتدريب القضائي عبر الزووم وبمشاركة كافة الدول الأعضاء الأوروبية والعربية، حيث تم إقرار التقارير المالية السنوية للشبكة، وأنظمة عملها، وقواعد الإجراءات الخاصة بها.
5. مشاركة المعهد القضائي كما في كل عام في اجتماعات نظرائه من معاهد الدول العربية.
6. توقيع اتفاقية دعم بين مشروع سواسية والمعهد القضائي لدعم برامج تدريب لكافة العاملين في القضاء الشعي من قضاة وإداريين، حيث بلغت قيمة الدعم المخصص لذلك (160 ألف) دولار.
7. لمواجهة أزمة كورونا قام المعهد القضائي بتطوير وتفعيل وسائل تدريبية حديثة، وتطوير بوابة المعهد الإلكترونية والمواد التدريبية الإلكترونية، وتنفيذ العديد من التدريبات، كما وواصل المعهد تعاونه مع المعاهد القضائية المماثلة في الدول العربية والأجنبية رغم تأثره بشكل كبير.

ديوان الفتوى والتشريع

إضاءات حول أبرز انجازات ديوان الفتوى والتشريع

- قام ديوان الفتوى والتشريع بإعداد الدليل الإسترشادي الأول من نوعه في الدول العربية لمواءمة التشريعات مع الاتفاقيات الدولية، تحقيقاً لرؤية الديوان المتمثلة بالوصول إلى مجتمع فلسطيني ذو هوية تشريعية موحدة، كما عمل الديوان على تجميع كافة الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها دولة فلسطين وتم رفعها على أيقونة متخصصة على الموقع الرسمي للديوان.
- أصدر ديوان الفتوى والتشريع عدداً من الأدلة الإجرائية التي تنسجم مع أدلة الصياغة التشريعية المعتمدة مع مراعاة خصوصية عمله بما يخدم العملية التشريعية بشكل عام والديوان بشكل خاص، وصياغة وإبداء الرأي بالتشريعات المحالة إليه من جهات الاختصاص وفقاً للأصول حيث بلغ عدد التشريعات الواردة لديوان الفتوى والتشريع للصياغة 34 مشروع تشريع، وتم إبداء الرأي القانوني في 145 مشروع تشريع، و287 تشريع وارد للنشر في الجريدة الرسمية.

قام ديوان الفتوى والتشريع بالآتي:

1. لمواءمة التشريعات الفلسطينية مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية ومبادئ حقوق الإنسان تم إعداد الدليل الاسترشادي الأول من نوعه في الدول العربية لمواءمة التشريعات مع الاتفاقيات الدولية، تحقيقاً لرؤية الديوان المتمثلة بالوصول إلى مجتمع فلسطيني ذو هوية تشريعية موحدة، كما عمل الديوان على تجميع كافة الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها دولة فلسطين وتم رفعها على أيقونة متخصصة على الموقع الرسمي للديوان.
2. لتعزيز الصياغة التشريعية تم إصدار عدد من الأدلة الإجرائية منسجمة مع أدلة الصياغة التشريعية المعتمدة مع مراعاة خصوصية عمل الديوان بما يخدم العملية التشريعية بشكل عام والديوان بشكل خاص، وشملت إعداد الدليل الإجرائي الداخلي لصياغة التشريعات الرئيسية، وإعداد الدليل الاجرائي الداخلي لصياغة التشريعات الثانوية.
3. الاستمرار في صياغة وإبداء الرأي بالتشريعات المحالة إلى الديوان من جهات الاختصاص وفقاً للأصول، حيث بلغ عدد التشريعات الواردة للديوان للصياغة (34) مشروع تشريع، وتم إبداء الرأي القانوني في (145) مشروع تشريع، و(287) تشريع وارد للنشر في الجريدة الرسمية، ومراسلة جهات الاختصاص بالخصوص، ومراجعة الأرقام وتحديثها لتشمل كافة التشريعات للعام 2020م.
4. تم إنجاز عدد من الدراسات والأبحاث القانونية، وتقديمها لصناع القرار، وهي: المستشار القانوني للحكومة، وحوكمة الجهاز الإداري للدولة في المؤسسات الحكومية المستقلة، وآلية ربط المستشارين القانونيين في الدولة، والاستشراف القانوني في التشريع، ودور التشريع في تحقيق التنمية، والقضاء المتخصص ودوره في تشجيع الاستثمار، وأثر الفساد الإداري على التنمية المستدامة، والرقابة على جودة التشريعات.
5. تحسين كفاءة إعداد وإصدار الجريدة الرسمية الوقائع الفلسطينية، حيث تم إصدار(12) عدداً عادياً، وعدد واحد ممتاز، بالإضافة إلى تحسين إجراءات العمل، وإعداد دليل إجرائي لإعداد وإصدار الجريدة الرسمية.

PMA

6. لتعزيز قدرات ديوان الفتوى والتشريع، وتمكينه، ودعم مأسسته تم:

- تطوير الموقع الإلكتروني للديوان ليصبح بحلته الجديدة وفق المعايير التكنولوجية الحديثة، وذلك تلبية لاحتياج الجمهور للاطلاع على التشريعات السارية في فلسطين، والاتفاقيات التي انضمت إليها دولة فلسطين والتشريعات الصادرة في فترة الطوارئ.

- للتعاون والتشبيك مع المؤسسات الأخرى، وقع الديوان مذكرة تفاهم مع وزارة الثقافة.

7. تحديث قاعدة بيانات التشريعات المنشورة في الجريدة الرسمية، حيث تم تطوير وتحديث المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية بإضافة خيارات جديدة للبحث في المرجع الإلكتروني إلى جانب البحث في التشريعات والأحكام القضائية، ألا وهو الإعلانات الخاصة بالأراضي، والإعلانات المتعلقة بالحكم المحلي، بالإضافة إلى الجمعيات ومجلس تدقيق الحسابات.

8. لمواجهة أزمة كورونا عمل الديوان خلال فترة الطوارئ على تطوير أدائه وخدماته، لا سيما تلك المقدمة للجمهور من خلال التحديث المستمر لصفحة الديوان الرسمية، وجعلها أكثر فاعلية وكفاءة، حيث تم اعتماد آلية توزيع الجريدة الرسمية "الوقائع" إلكترونياً على الموقع الرسمي للديوان مباشرة حال صدورها، لتسهيل وصول كافة المواطنين إلى المعلومة القانونية ورفع الوعي لدى المواطن الفلسطيني بالتشريعات الصادرة، كما عمل الديوان على تجميع كافة التشريعات المتعلقة بحالة الطوارئ، وإعداد أيقونة على الموقع الرسمي للديوان تتضمن تلك التشريعات.

PMA

سلطة الأراضي

إضاءات حول أبرز انجازات سلطة الأراضي

- فتح 31,803 معاملة لتسجيل أراضي وشقق، واستلام 3,382 مخططاً للتصديق والترخيص العمراني، أرشفة 1,593 من السجلات، تصديق 4,462 من المعاملات المساحية، ودراسة 11 طلباً لتخصيص الأراضي الحكومية، القيام 563 كشفاً ميدانياً للأملاك حكومية، وتصوير معاملات 719 مسحاً ضوئياً، وإصدار 277 رخصة للمساحين، وإصدار49,533 إخراج قيد، إصدار 37,510 من سندات تسجيل الأراضي، وأرشفة 2,293 معاملة ، حيث بلغت الايرادات 26 مليون دينار.

- افتتاح مكتب قباطية في محافظة جنين والتحضير لتشغيل مكتب آخر في الخليل وبيرزيت.

- ربط نظام أذونات الشراء بنظام تسجيل الأراضي.

- ترحيل كافة ملفات جنين ونابلس إلى نظام الأرشفة الإلكترونية بنظام DMS.

- إنشاء شاشات خاصة بالجمهور "المواطنين" على الموقع الإلكتروني الرسمي لسلطة الأراضي.

- إنشاء بريد الكتروني باسم e-support ليتسنى للموظف متابعة المشاكل المتعلقة بالمواطنين وأي استفسارات أخرى.

- تفعيل خدمة المسجات (الرسائل النصية) المرسلة إلى المواطنين.

PMA

قامت سلطة الأراضي بما يلي:

1. استكمال نظام الحوسبة لتسجيل الأراضي الفلسطينية من خلال: نظام أمن كفؤ وفعال من خلال الآتي:

- فتح (31,803) معاملة لتسجيل أراضي وشقق، واستلام مخططات تصديق للترخيص العمراني لـ (3,382) من الأراضي، وأرشفة (1,593) من السجلات، وتصديق (4,462) من المعاملات المساحية، ودراسة(11) طلباً لتخصيص الأراضي الحكومية، القيام بـ (563) كشفاً ميدانياً للأملاك حكومية، وتصوير(719) معاملة /مسحاً ضوئياً، وإصدار (277) رخصة للمساحين، وإصدار (49,533) إخراج قيد، وإصدار (37,510) من سندات تسجيل الأراضي، وأرشفة (2,293) معاملة، حيث بلغت الإيرادات (26 مليون) دينار.
- افتتاح مكتب قباطية في محافظة جنين.
- تحويل النظام المحوسب إلى نظام مركزي، وإتاحة الخدمات الالكترونية للمواطنين من بيوتهم وللمحامين من مكاتبهم حتى لا يتوقف العمل أثناء فترة الكورونا.
- ربط نظام أذونات الشراء بنظام تسجيل الأراضي، وتطوير نظام طباعة الصحائف.
- ترحيل كافة ملفات جنين ونابلس إلى نظام الأرشفة الإلكترونية بنظام DMS، وتجميع البيانات لكافة المكاتب في المحافظات قبل التحول إلى النظام المركزي.
- إنشاء شاشات خاصة بالجمهور "المواطنين" على الموقع الإلكتروني الرسمي لسلطة الأراضي، وهي شاشة حجز المواعيد، وتسجيل مستخدم جديد، والبدء في عملية ربط برنامج تسجيل الأراضي المحوسب مع برنامج الرصد والتقييم من خلال تحليل بيانات برنامج تسجيل الأراضي المحوسب لكي تتم عملية نقل البيانات.
- إنشاء شاشة لاسترجاع كلمة المرور على الموقع الإلكتروني لسلطة الأراضي.

- إنشاء بريد إلكتروني بإسم e-support حتى ليتسنى للموظف متابعة المشاكل المتعلقة بالمواطنين، وأي استفسارات أخرى.
- تفعيل خدمة الرسائل النصية المرسلة إلى المواطنين.
- إتمام عملية الربط مع وزارة الخارجية، وإعطائهم نافذة للاطلاع على السجلات.
- منح المحافظات صلاحية الاطلاع على قطع الأراضي التابعة لمنطقتي "أ" و "ب" كل حسب محافظته.
- إتاحة شاشة عزل الصحائف لوزارة العدل حسب المطلوب.
- عزل الصحائف وأرشفة (1,539) سجلاً إلكترونياً ضمن خطة الطوارىء.

وقامت هيئة تسوية الأراضي والمياه بالآتي:

1. إنشاء قاعدة للبيانات والأرشفة لكل مراحل التسوية، وإخراجها على موقع هيئة تسوية الأراضي والمياه وبرنامج تسويتي.
2. مسح وتسوية (600 ألف) دونم في الضفة الغربية خلال 2020م، وتعليق بيانات (155 ألف) دونم من الأراضي التي تم مسحها.
3. تشكيل لجنة طوارىء خلال جائحة كورونا لضمان استمرارية العمل خلال الجائحة في كافة المحافظات، وتعزيز التواصل الإلكتروني لضمان حقوق المواطنين في الاعتراض، وتثبيت ملكيتهم في أرضهم، خاصة أن قانون التسوية يحتكم للمدد الزمنية.

الجهاز المركزي للاحصاء

إضاءات حول أبرز انجازات الجهاز المركزي للاحصاء

- إصدار 97 مخرجاً إحصائياً في المجالات الاقتصادية، و 30 مخرجاً إحصائياً في المجالات الاجتماعية، و 9 مخرجات إحصائية بنسبة 97.1% من المخطط، وذلك في مجال تنفيذ المسوح والسجلات الإدارية في المجالات الجغرافية، و 9 تقارير تفصيلية لخصائص المساكن من واقع نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017، بتكلفة المالية 2 مليون و608 ألف دولار.

- مسح أثر أزمة فيروس كورونا المستجد على مؤسسات القطاع الخاص COVID-19 لعام 2020م.

- نشر التقرير الإحصائي الأول حول رصد التقدم على واقع مؤشرات التنمية المستدامة في فلسطين من واقع البيانات التي تم تجميعها من المسوح الدورية والمتخصصة إضافة إلى ما تم اشتقاقه من بيانات السجلات الإدارية للمؤسسات العامة والخاصة.

- إطلاق قاعدة البيانات التفاعلية لمؤشرات التنمية المستدامة بما يضمن سهولة ومعيرة تبادل البيانات والبيانات الوصفية مع مختلف الشركاء وطنياً ودولياً وذلك باستخدام تقنية SDMX.

- مسح أثر كورونا على الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفلسطينية.

PMA

قام الجهاز المركزي للإحصاء بما يلي:

1. إصدار (97) مخرجاً إحصائياً في المجالات الاقتصادية، و(30) مخرجاً إحصائياً في المجالات الاجتماعية، و (9) مخرجات إحصائية بنسبة (97.1%) من المخطط، وذلك في مجال تنفيذ المسوح والسجلات الإدارية في المجالات الجغرافية، و (9) تقارير تفصيلية لخصائص المساكن من واقع نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017م، حيث بلغت التكلفة المالية (2 مليون و608 ألف) دولار.

2. في مجال التعداد الزراعي 2020م، تم إعداد تقرير التعداد الزراعي التجريبي واعتماده وتعديل وثائق التعداد بناءً على توصياته ونتائجه، وتم تمديد العمل على المشروع حتى العام 2022م بسبب جائحة كورونا، كما تم تأجيل تنفيذ التجربة الثانية للتعداد الزراعي للعام 2021م، وبلغت نسبة الإنجاز على أنشطة التعداد الزراعي خلال العام 2020م ما نسبته (30%) من إجمالي أنشطة المشروع الكلية، بتكلفة (704 ألف) دولار.

3. في مجال تطوير الأنظمة والإجراءات الإدارية وتطبيقها، (28) من الشركاء في النظام الإحصائي الوطني يستخدمون المعايير والتصنيفات المعتمدة بنسبة(100%) من المخطط، وتنفيذ (4) دورات تدريبية للشركاء في النظام الإحصائي الوطني بإنجاز أكبر من المخطط، وإعداد (3) تقارير حول جودة "عمليات وبيانات" المسوح الإحصائية في الجهاز، واستقبل الجهاز (1,850) طلب بيانات من جهات مختلفة حول البيانات الإحصائية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والجغرافية، وتم الرد على تلك الطلبات بنسبة (93%) من المخطط، بهدف تعزيز الشراكة والتنسيق، وتم توقيع (4) مذكرات تفاهم بين الجهاز وعدد من الشركاء في النظام الإحصائي الوطني، بلغت نسبة الرضا العام لدى المستخدمين للبيانات الإحصائية والخدمات التي يقدمها الإحصاء الفلسطيني (87%) بتكلفة (مليون و383 ألف) دولار.

4. تنفيذ مسح أثر أزمة فيروس كورونا المستجد على مؤسسات القطاع الخاص COVID-19 لعام 2020م، واشتمل مجتمع الهدف جميع المؤسسات التي تمارس أنشطة ضمن قطاعات الصناعة، والإنشاءات، والتجارة الداخلية، والخدمات، والنقل والتخزين، والمعلومات والاتصالات في فلسطين خلال العام 2020م، وبلغ حجم العينة (13,650) مؤسسة.

5. تنفيذ مسح أثر كورونا على الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفلسطينية، حيث تم تنفيذ مسح أسري خاص لقياس أثر الفيروس على الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويهدف هذا المسح إلى توفير منظومة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفلسطينية خلال الجائحة، وبلغ حجم العينة (9,926) أسرة، منها (5,898) أسرة في الضفة الغربية، و(4,028) أسرة في قطاع غزة.

6. تنفيذ المسح الفلسطيني العنقودي متعدد المؤشرات (MICS6) وهو عبارة عن برنامج دولي صممه صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لإجراء مسوح حول الأسرة المعيشية، حيث أتم المسح العنقودي في جولته السادسة حوالي (15%) من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات العلاقة بالأسرة المعيشية وصحة الأم والطفل، وتم إصدار نتائج المسح من خلال مؤتمر عقده الجهاز بالتعاون مع اليونيسيف.

7. إنجاز أطلس الفقر التفاعلي، وإصدار نسخة مطبوعة من أطلس الفقر في شهر كانون ثاني 2020م.

8. اعتماد مفهوم الفقر متعدد الأبعاد من مجلس الوزراء، وإعداد تقرير الفقر متعدد الأبعاد ونشره.

9. في مجال تقدم العمل على أجندة التنمية المستدامة 2030 SDGsم:

-وطنياً: تم بناء الشراكات من خلال عقد سلسلة من الاجتماعات الافتراضية نتيجة لجائحة كورونا مع مكونات النظام الإحصائي الوطني، وتحديث مصفوفة المؤشرات

والمتغيرات المتعلقة بها، ليصبح مجموع مؤشرات التنمية (247) مؤشراً بدل من (244)، وتحديث قاعدة بيانات مؤشرات التنمية المستدامة على الموقع الخاص للجهاز، ونشر التقرير الإحصائي الأول حول رصد التقدم على واقع مؤشرات التنمية المستدامة في فلسطين، وإطلاق قاعدة البيانات التفاعلية لمؤشرات التنمية المستدامة بما يضمن سهولة ومعيرة تبادل البيانات والبيانات الوصفية مع مختلف الشركاء وطنياً ودولياً وذلك باستخدام تقنية SDMX، وتم تحديد (127) مؤشراً ذات علاقة مباشرة بأجندة السياسات الوطنية، حيث يمكن توفير بيانات (81) مؤشراً منها في حين أن عدد المؤشرات الدولية التي تتوفر حولها بيانات بلغ (134) مؤشراً.

- إقليمياً: تمت المتابعة مع إسكوا على تنفيذ الجزء المتعلق بفلسطين في إطار خطة العمل الإقليمية بشأن بيانات التنمية المستدامة، ومشاركة الجهاز في الاجتماعات وورش العمل التي تنظمها اسكوا في إطار رصد بيانات التنمية المستدامة، والمشاركة في أنشطة جامعة الدول العربية، والمشاركة في أنشطة مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC) المتعلقة بمؤشرات التنمية المستدامة.

- دولياً تمت مشاركة الجهاز في اجتماعات الفريق عالي المستوى للشراكة والتعاون وبناء القدرات حول التنمية المستدامة 2030م HLG-PCCB، والاستعداد للمشاركة في فعاليات الدورة الأولى الافتراضية من منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات، واستيفاء استمارات لمنظمات دولية حول واقع التنمية المستدامة، واحتياجات الدول من بيانات التنمية المستدامة، والمشاركة بورش عمل واجتماعات ثنائية أو جماعية حول تطورات العمل في مجال توفير بيانات مؤشرات التنمية المستدامة، ومناقشة قضايا تقنية هامة بتنظيم المنظمات الأممية والدولية الأخرى.

10. استخدام التقنيات الحديثة في مجال جمع البيانات من خلال استخدام الأجهزة الكفية (Hand Held Devices) والأجهزة اللوحية (Tablet) إضافة إلى استخدام الويب في جمع البيانات وذلك بهدف رفع جودة البيانات، حيث بلغ عدد المسوح التي باتت تجمع بياناتها باستخدام التقنيات الحديثة (102) تطبيق مربوط بالخرائط الجغرافية، و (68) تطبيقاً يجمع باستخدام الويب، و(5) تطبيقات تجمع البيانات عبر الهاتف، وتطوير نظام تقارير ومراقبة إدارة العمل الميداني، وسحب البيانات والمتابعة.

11. إطلاق الموقع الإلكتروني "المؤشرات الإحصائية" والذي وفر بيانات إحصائية رسمية وحديثة وشاملة حول مواضيع مختلفة، وتم التركيز على مؤشرات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017م حيث أن الموقع أتاح للمستخدم عرض البيانات باستخدام التصورات المرئية الـ Data Visualization، وإمكانية البحث والفلترة الديناميكية للمؤشرات حسب الموضوع والموضوع الفرعي، المحافظة، السنة، الفئات العمرية وغيرها، وكذلك إتاحة خاصية تنزيل أو تصدير للبيانات بصيغ مختلفة.

12. فيما يتعلق بتقرير منظمة البيانات المفتوحة "ODW" للعام 2020م، حصلت دولة فلسطين ممثلة بالجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على المرتبة (20) عالمياً (من بين 187 دولة)، وعلى المرتبة الثالثة على مستوى دول غرب آسيا، وذلك ضمن تقرير منظمة البيانات المفتوحة "ODW" للعام 2020م في مجال الانفتاح والتغطية، الذي يشير إلى تحسن واضح وملحوظ في العلامة والترتيب.

13. للتعامل مع أزمة جائحة كورونا، تم:

- تحويل الخط المجاني للجهاز والخط الأرضي بربطه بالهاتف الخلوي لأحد موظفات الجهاز، بهدف الرد على اتصالات واستفسارات الجمهور ومساعدتهم بالحصول على البيانات المطلوبة، وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات بالجهاز لتتواءم مع متطلبات المرحلة.

- انضمام الجهاز لمبادرة دولية أطلقتها شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة حول مشاركة أهم خطوات العمل في ظل الجائحة من الناحية الإدارية والفنية، لتوضع في منصة عالمية خاصة بالأجهزة الإحصائية للاطلاع عليها، والاستفادة منها، وكانت فلسطين ممثلة بالجهاز من أوائل الدول التي أمدت المنصة بالمعلومات اللازمة.
- لرصد أثر الجائحة تم إجراء تقديرات حول الخسائر المتوقعة بسبب الأزمة الحالية، وتقديمها لدولة رئيس الوزراء ووزير المالية، ولمختلف المؤسسات ذات العلاقة، للمساعدة في إعداد موازنة الطوارئ، كما تم تحديث التنبؤات الاقتصادية للعام 2020م، والسيناريوهات المتوقعة في ظل انتشار الفيروس.
- إعداد مواد وتقارير بشكل سريع تتضمن أهم المؤشرات الإحصائية التي يمكن تزويد صانعي القرارات والمؤسسات الدولية والإغاثية.
- تنفيذ مسحين متخصصين لقياس أثر الأزمة، الأول لقياس الأثر على الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفلسطينية، والثاني لقياس الأثر على المنشآت الاقتصادية.
- إطلاق منصة إلكترونية تفاعلية خاصة بالجائحة، تتضمن المؤشرات والخرائط التفاعلية والبيانات ذات العلاقة بالجائحة وأثرها على المجتمع الفلسطيني، وأبرز المؤشرات الخاصة بالحالات النشطة والحالات المسجلة والوفيات والمتعافين، إضافة إلى أثر الأزمة الحالية على المجتمع الفلسطيني، والخسائر الاقتصادية الناتجة عن الأزمة، وأثر الجائحة على سوق العمل، إضافة إلى مجموعة من الأدلة والنشرات التوعوية والبيانات والإحصاءات ذات العلاقة.

PMA

وزارة الإعلام

إضاءات حول أبرز انجازات وزارة الإعلام

- إعداد خطة إعلامية لمواجهة قرار الضم، وإطلاق برنامج اللقاءات الإعلامية الإلكترونية مع مسؤولين وخبراء وصناع سياسات ومنفذيها من داخل فلسطين وخارجها.

- إصدار 502 تقريراً حول أبرز المستجدات، وانتهاكات الاحتلال ضد الصحافيين، والأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال، وحول صفقة القرن، والمساهمة في التقرير الطوعي لدولة فلسطين عن مدى إنفاذ أجندة المرأة والأمن والسلام في فلسطين.

- عشرات المؤتمرات الصحفية وجولات في المحافظات حول انتهاكات الإحتلال بحق الإنسان، الأرض، السكن، الأسرى، الأطفال والاعتداءات على الصحافيين، وجولات إلى البلدة القديمة في الخليل والأغوار، وتنفيذ 9 ندوات متخصصة مع الإغاثة الزراعية في جنين حول الإعلام التنموي.

- إطلاق ميثاق شرف حماية الأطفال من الانتهاك الإعلامي، والمشاركة في إطلاق الحملة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، وحملات ضغط ومناصرة لدعم جهود وزارة شؤون المرأة في رفع سن الزواج إلى 18 عاماً.

- إنجاز استراتيجية اتصال لتطويق الجائحة، وإصدار التعميمات لتوجيه وسائل الإعلام نحو تغطية القضايا ذات العلاقة، ومتابعة وإسناد لجنة الطوارئ الإعلامية، وإصدار 600 بطاقة صحافية، حيث تم إصدار380 بطاقة خلال إعلان الطوارئ والإغلاقات.

إنجازات الحكومة في جانب الحكم

قامت وزارة الإعلام بما يلي:

1. عضوية اللجنة العليا لاحتفالات بيت لحم عاصمة للثقافة العربية 2020م، ووضع إطار عمل الخطة الإعلامية للاحتفالية (تأجل التنفيذ بسبب الجائحة)، وعضوية فريق الخبراء المعني بالإعلام ومكافحة الإرهاب المنبثق عن الجامعة العربية، والمشاركة في الاجتماع الرقمي (23) للفريق، والمشاركة في اجتماع اللجنة الفلسطينية الأوروبية من أجل تعزيز وتفعيل التعاون مع الاتحاد الأوروبي، وتمثيل الوزارة في عدة لجان مختلفة.
2. العمل على الاستراتيجية الإعلامية الوطنية لمكافحة الفساد، والمشاركة في تحديث الاستراتيجية الوطنية لتعليم ورعاية الكبار، والمشاركة في المشاورات الوطنية حول الخطة الاستراتيجية لتنفيذ توصيات سيداو.
3. تنفيذ عشرات موجات البث الموحد بين الإذاعات والإذاعات المتلفزة والتلفزيونات المحلية، وإنتاج موجات توعوية يومية على كافة الإذاعات والتلفزيونات الشريكة، وتطوير مقترحات منصة مكافحة الأخبار الكاذبة، ومتابعة شكاوى المواطنين عبر "واتس أب" خلال الجائحة حول الأخبار الكاذبة، وإنجاز قاعدة بيانات للأرشيف الإعلامي الفلسطيني وبناء موقع إلكتروني له، وتطوير البرنامج الخاص بالمطبوعات والنشر، وتطوير تصميم الموقع الإلكتروني للوزارة، وإنجاز الأرضية الخاصة بـ نظامXroad ، وتنفيذ استطلاع رأي مع جامعة القدس حول الإعلام الرقمي، ومعالجة مواد الأرشيف الإعلامي.
4. إعداد خطة إعلامية لمواجهة قرار الضم، وإطلاق برنامج اللقاءات الإعلامية الإلكترونية مع مسؤولين وخبراء وصناع سياسات ومنفذيها من داخل فلسطين وخارجها، وتصوير فيلم وثائقي قصير حول استهداف الاحتلال للأغوار، و(330) نشرة إخبارية و (50) رصدت الأحداث في القدس، وتغطيات إخبارية خاصة حول الأسرى وشخصيات وطنية تاريخية.
5. إنجاز ملف ترخيص الإذاعات عبر المكاتب الفرعية، وترخيص (15) إذاعة حسب النظام الجديد، ومواكبة دورية للإذاعات قيد الترخيص، وترخيص (10) مؤسسات إعلامية.
6. مذكرات تفاهم بين الوزارة وجامعة القدس ونقابة الصحافيين، ومذكرة تفاهم قيد الإنجاز بين الوزارة ووزارة التنمية الرقمية والاتصالات والإعلام في روسيا الاتحادية.
7. إصدار (502) تقريراً حول المعيقات في مجال تحقيق الوزارة لدورها، حول انتهاكات الاحتلال.
8. تنظيم مؤتمرات صحافية وجولات في المحافظات حول انتهاكات الإحتلال بحق الإنسان والأرض والسكن، الأسرى والأطفال والاعتداءات على الصحافيين، والعديد من ورش العمل.
9. إطلاق ميثاق شرف حماية الأطفال من الانتهاك الإعلامي، والمشاركة في إطلاق الحملة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، وحملات ضغط ومناصرة لدعم جهود وزارة شؤون المرأة في رفع سن الزواج إلى (18) عامًا، وتوزيع ونشر (10) ومضات حول النكبة والقرى المدمرة من إنتاج الوزارة، وإنتاج ومضات لمناسبة اليوم العالمي للإذاعة.
10. إطلاق الخطة التنفيذية للقرار (1325)، وإنجاز المسودة الأولى لقانون الإعلام الموحد، ومسودة بنك الأسئلة الإعلامي لديوان الموظفين.
11. تنفيذ مخيم صحفيات صغيرات الثامن في طوباس عبر زووم، والمشاركة في ملتقى فلسطين للرواية العربية الثالث حول الإعلام الثقافي.
12. جمع أكثر من (130) صحيفة ومجلة فلسطينية صدرت قبل عام 1948م، وجمع الصور القديمة للمدن الفلسطينية والمواقع الأثرية، وإعداد خطة لإنشاء موقع خاص بالصور الفلسطينية القديمة والحديثة، وجمع الإعلانات القديمة المنشورة في الصحف والمجلات، وتصنيفها حسب موضوعها وتاريخها، والوثائق والسجلات والمخطوطات القديمة.

PMA

13. إنجاز استراتيجية اتصال لتطويق الجائحة، وإصدار التعميمات لتوجيه وسائل الإعلام نحو تغطية قضايا ذات علاقة بتطور الجائحة، وتغطية قضايا ومناسبات وطنية من خلال علاقتها مع "كورونا" يومياً، ومتابعة وإسناد لجنة الطوارئ الإعلامية بمواكبة منتظمة لعمله، وعقد سلسلة لقاءات وتدريبات عن بعد مع مركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت؛ لاستخلاص العبر وتبادل الخبرات التي حصل عليها الصحافيون خلال تغطيتهم للجائحة، وإصدار (600) طاقة صحفية، و(380) بطاقة تم إصدارها خلال إعلان الطوارئ والإغلاقات، وتوزيع بدلات واقية ومواد تعقيم على الصحفيين والإذاعات في المحافظات، وإعداد تعقيب حول التصور الخاص بخطة التحرك الإعلامي في الخارج، في إطار جامعة الدول العربية.

14. إعداد بروشور تعريفي عن الوزارة بالإنجليزية، وإعداد بروشور خاص بأعياد الميلاد المجيدة، لتوزيعه على الصحافيين الأجانب.

15. رصد توجهات الصحافة الأجنبية والعربية حيال القضية الفلسطينية في الإعلام الدولي، وترجمة مقالات مختارة وهامة من الصحف العالمية، ونشرها على الصفحة الإلكترونية للوزارة.

16. التواصل مع القنصليات والسفارات والممثليات الأجنبية والمنظمات الدولية؛ لتزويدهم بكافة تقارير الوزارة ونشراتها.

PMA

وزارة القدس

إضاءات حول أبرز انجازات وزارة القدس

- صرف 5 مليون و288 ألف دولار على عدة برامج مثل: العيادة القانونية، المساعدات الهدم ومخالفات البناء، مشاريع الإسكان الغير ربحية، المساعدات الإنسانية، المؤسسات غير الربحية وبرنامج وقفية القدس.

- الانتهاء من إعداد خطة عنقود العاصمة التنموي واعتمادها بشكل نهائي من مجلس الوزراء، وتأتي كخطة تنفيذية للخطة القطاعية الصادرة عن الرئاسة.

- توقيع اتفاقية تعاون بين وزارة شؤون القدس ووزارة الإعلام لتبني القدس عاصمة دائمة للإعلام العربي بالتوازي مع اختيار عاصمة عربية أخرى سنوياً.

- لمواجهة جائحة كورونا، تعاونت وزارة شؤون القدس مع باقي المؤسسات المقدسية والمستشفيات لرصد حالات الإصابة والتعافي من فيروس كورونا داخل محافظة القدس، والتنسيق الدائم مع وزارة الصحة الفلسطينية، بالإضافة لاستمرارية رصد الانتهاكات الإسرائيلية داخل المحافظة.

عملت وزارة شؤون القدس على الانتقال من مرحلة تقديم الخدمات المباشرة للمواطنين إلى مرحلة جديدة وهي مرحلة التطوير والبناء والبعد التنموي، وذلك بربط استراتيجية الوزارة مع الخطة العنقودية التنموية للقدس، حيث تم:

1. الانتهاء من إعداد خطة عنقود العاصمة التنموي من قبل وزارة شؤون القدس في العام 2020م، واعتمادها بشكل نهائي من مجلس الوزراء، وتكمن أهمية الخطة كونها تأتي كخطة تنفيذية للخطة القطاعية الصادرة عن الرئاسة، حيث تهدف خطة العنقود لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في أبرز القطاعات الحيوية في محافظة القدس مثل: قطاع الإسكان، قطاع الصحة، قطاع التعليم، قطاع السياحة والثقافة، وقطاع المرأة والشباب.
2. تعزيزاً لصمود المقدسيين خلال العام 2020م، تم إنفاق ما قيمته (5 مليون و288 ألف) دولار على عدة برامج، وهي: برنامج العيادة القانونية، ومساعدات الهدم ومخالفات البناء، ومشاريع الإسكان غير الربحية، والمساعدات الإنسانية، ودعم المؤسسات غير الربحية، وبرنامج وقفية القدس، وتم اعتماد نظام الأتمتة والتوثيق والأرشفة الإلكترونية لجميع آليات عمل وزارة شؤون القدس الداخلية .
3. توقيع اتفاقية تعاون بين وزارة شؤون القدس ووزارة الإعلام في مطلع العام 2020م، حيث تؤكد الاتفاقية على أهمية تفعيل توصية المكتب التنفيذي لمجلس الإعلام العربي في دورة انعقاده السادسة بتاريخ 23/11/2016م بخصوص تبني القدس عاصمة دائمة للإعلام العربي بالتوازي مع اختيار عاصمة عربية أخرى سنوياً، تتضمن اتفاقية التعاون إنجاز خطة إعلامية وطنية حول القدس بالشراكة مع المؤسسات المقدسية.

4. لمواجهة جائحة كورونا قامت وزارة شؤون القدس منذ اليوم الأول من إعلان حالة الطوارئ بالإيعاز للجهات المختصة في وحدة التخطيط والسياسات بإعداد خطة طارئة شاملة حول آلية التعامل مع الجائحة، حيث تم الآتي:
- إنشاء شبكة من المؤسسات المقدسية للحصول على الإحصائيات المتعلقة بالإصابات داخل مدينة القدس، وتزويد الصحة بها، في ظل التعتيم الإعلامي الكبير الذي مارسته سلطة الاحتلال.
- استخدام صفحات الوزارة على مواقع التواصل الاجتماعي للتوعية بخصوص الفيروس.
- توحيد الجهود والمرجعيات المحلية والدولية لتقديم العون والمساعدات الطارئة لسكان محافظة القدس، من خلال توزيع طرود ومساعدات غذائية وصحية للعائلات المتضررة من الأزمة في محافظة القدس.
- التنسيق مع مستشفيات القدس للاطلاع على مدى استعدادها لمحاربة ومعالجة الفيروس من خلال عقد الاجتماعات الدورية مع سلسلة شبكة مستشفيات القدس ووزارة الصحة الفلسطينية من خلال تطبيق زووم.
- التواصل مع الأطراف الدولية من أجل التدخل لوقف الاعتداءات الإسرائيلية، وتقديم يد العون للمقدسيين، وللمؤسسات الصحية من خلال مشاريعهم الإنمائية، والاجتماع مع قناصل الاتحاد الأوروبي (ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، السويد)، واطلاعهم على الصعوبات التي تواجه القطاع الصحي في القدس.
- الاستمرار برصد وتوثيق الانتهاكات التي تقوم بها دولة الاحتلال من أعمال الهدم والمخالفات والاستيطان والاعتقالات في محافظة القدس.

هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

إضاءات حول أبرز انجازات هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

- بناء مدرسة التحدي 19 في تجمع راس العوجا التي تخدم 120 طالباً في هذه المنطقة المهددة من المشروع الاستيطاني.
- شق طريق زراعي في قرية سبسطية للأراضي المهددة .
- تسليم خيام للأسر المتضررة بفعل هدم جيش الاحتلال لمساكن المواطنين في حمصة في محافظة طوباس والأغوار.
- إعادة بناء بعض المنازل التي هدمها الاحتلال في رأس العوجة وتشمل 0 بركسات سكنية وحظائر للأغنام.
- تمكن محامو الهيئة من استرجاع تسعة دونمات من أراضي بلدة الجيب الواقعة خلف الجدار من الجمعيات الاستيطانية الصهيونية التي كانت قد استولت عليها بالنصب والاحتيال والتزوير.
- إبطال عدد من الصفقات العقارية لعدد من أراضي المواطنين مثل أراضي في قرية قراوة بني حسان، كفر برا وقلقيلية.

PMA

إنجازات الحكومة في جانب الحكم

قامت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان بما يلي:

1. تكثيف الفعاليات ضد ممارسات الاحتلال مثل: فعالية الاحتجاج على إنشاء منطقة صناعية استعمارية على أراضي مدينة طولكم في قرية شوفة.

2. بناء مدرسة التحدي 19 في تجمع راس العوجا، التي تخدم (120) طالباً في هذه المنطقة المهددة من قبل المشروع الاستيطاني.

3. رغم أزمة جائحة كورونا والأزمة المالية واصلت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان تقديم مقومات دعم الصمود للعديد من القرى والتجمعات التي تتعرض للاعتداءات من قبل جيش الاحتلال وقطعان المستوطنين، وذلك من أجل تعزيز صمودهم في وجه المخططات الاستعمارية المتواصلة، ومنها:

- تنظيم حملة لقطف الزيتون في الأراضي المهددة بالاستيطان، إطلاق فعاليات حملة قطف الزيتون في عدة قرى ومواقع في محافظات الوطن.
- الإعداد لحشد جماهيري متواصل في منطقة بيت دجن بعد أن قام أحد المستعمرين بالاستلاء على قطعة أرض تابعة لأهالي القرية.
- شق طريق زراعي في قرية سبسطية للأراضي المهددة من قبل المشروع الاستيطاني.
- تقديم مستلزمات مأوى لعديد من التجمعات والقرى، وتسليم خيام للأسر المتضررة بفعل هدم جيش الاحتلال لمساكن المواطنين في حمصة في محافظة طوباس والأغوار، بالتعاون مع مؤسسات حقوقية ودولية.
- إعادة بناء بعض المنازل التي هدمها الاحتلال في رأس العوجة، وتشمل (5) بركسات سكنية وحظائر للأغنام.

4. إبطال صفقات عقارية وإخلاء، على النحو الآتي:

- إبطال الصفقة العقارية رقم (9304) بخصوص قطعة الأرض (800) من الحوض (2) من أراضي قرية قراوة بني حسان، التي تعود ملكيتها لأحد المواطنين، عقب قيام ما تسمى بشركة "نحلاه" بتسجيلها، حيث قام محامو الهيئة بإلغاء الصفقة وإيقاف تسجيلها.
- إبطال الصفقة العقارية رقم (9,281) لقطعة الأرض (9) من الحوض (2) من أراضي كفر برا، المملوكة لأحد المواطنين، بعد طلب تسجيلها من شركة هيملتون، وتقديم استئناف، ومن ثم التماساً للمحكمة العليا حمل الرقم(9857)، حيث تم رفض الالتماس وإبطال الصفقة.
- إبطال ملف الإخلاء رقم (1281) الذي صدر بخصوص القطعة (1) من الحوض (7572) من أراضي قلقيلية.
- استرجاع تسعة دونمات من أراضي بلدة الجيب الواقعة خلف الجدار من الجمعيات الاستيطانية الصهيونية التي كانت قد استولت عليها بالنصب والاحتيال والتزوير.

هيئة الشؤون المدنية

إضاءات حول أبرز انجازات هيئة الشؤون المدنية

- التنسيق للعمل على توسعة المخططات الهيكلية للمدن والقرى الفلسطينية وعددها 4، وتأهيل 10 طرق زراعية، والتنسيق لإصلاح الأعطال المتعلقة بانقطاع التيار الكهربائي عن مناطق طولكرم وزيادة الطاقة الكهربائية بالخليل.

- لإعادة إعمار غزة، تم التنسيق لمشاريع سكنية فوق 3 طوابق، ومشاريع صحية وتعليمية وبنية تحتية، ولمشاريع بناء المنازل المهدمة كلياً، ومنازل النمو الطبيعي للعمران.

- استصدار التصاريح للحالات الإنسانية لمرضى السرطان والكلى، وعمل التنسيقات اللازمة لهم ولمرافقيهم.

- متابعة الاعتداءات على الحرم الإبراهيمي الشريف، ومقاومة الخروقات الإسرائيلية.

- في جائحة كورونا، تم التنسيق لتثبيت حواجز لجان الطوارئ على مداخل القرى والبلدات مثل سنجل وقرى الأغوار والرشايدة وحوسان في بيت لحم ومناطق أخرى، والتنسيق لدخول الطب الوقائي والصحة لمناطق خلف الجدار مثل برطعة وأم الريحان ومسافر يطا وبيت سكاريا في بيت لحم للفحص ومتابعة المحجورين في هذه المناطق.

PWA

1. لتعزيز صمود المواطنين في الأراضي الفلسطينية المهمشة والمصنفة (ج)، تم:

- زيادة نقاط الكهرباء لمدينتين فلسطينيتين، والعمل على توسعة المخططات الهيكلية لـ (4) مدن وقرى فلسطيني، وتأهيل (10) طرق زراعية.
- الحصول على (123) تصريح زيارة للمستثمرين ورجال الأعمال، و(20 ألف) تصريح للتجار، و(2,690) تصريح لحمله BMC.
- إدخال المواد الكيماوية مزدوجة الاستخدام للمصانع الفلسطينية بنسبة (20%).
- توثيق كافة الاعتداءات لقطعان المستوطنين، وقوات الاحتلال بكافة أنحاء المحافظات وخاصة البلدة القديمة.
- القيام بإجراء التنسيق المتعدد الأغراض لتسهيل تقديم الخدمات للمواطنين.
- متابعة الإخطارات وقرارات الهدم، والمصادرة مع الجهات ذات العلاقة وخاصة هيئة مقاومة الجدار والاستيطان.
- العمل على إعادة عدد من الآليات المصادرة من بواجر وتراكتورات وعددها (10)، وجيب لوزارة الصحة في يطا، وخلاطات باطون في سلفيت.
- العمل على إعادة سيارات النفايات المصادرة في كل من الخليل وحلحول ودير عمار.

2. على صعيد إعادة إعمار غزة (المحافظات الجنوبية)، وبخصوص التنسيق للمشاريع كبيرة الحجم، التي تشمل مشاريع سكنية فوق (3) طوابق ومشاريع صحية وتعليمية وبنية تحتية، فقد تم التنسيق لإضافة شركات و(13) مقاول جديد للبرنامج، وإضافة (15) مشروعاً للنظام، وإنهاء التنسيق والتنفيذ لمشروع بالكامل، و(5) مشاريع فعالة، وقيد المتابعة مع الإسرائيليين، ومشاريع حاصلة على موافقة مبدئية كاملة عدد(11).

3. لتحسين ظروف حياة المواطنين الفلسطينيين بشكل عام تم:

- التنسيق لمشاريع بناء المنازل المهدمة كلياً ومنازل النمو الطبيعي للعمران، فقد تم التنسيق لمشاريع تمت إضافتها على النظام، وعددها (2,138)، ومشاريع فعالة عددها (26)، ومشاريع حاصلة على موافقة وبانتظار بدء العمل عددها (4) ، ومشاريع قيد الدراسة لدى الجانب الإسرائيلي عددها (2)، ومشاريع حاصلة على موافقة وبانتظار التمويل عددها (1,118)، علماً بوجود مشاريع مرفوضة من الجانب الإسرائيلي عددها (896) ، ومشاريع تم إيقافها من الممولين عددها (27) .

4. لمواجهة جائحة كورونا قامت الهيئه العامة للشؤون المدنية بتجهيز مراكز خدمات جمهور إلكترونية بكافة المديريات بنسبة إنجاز (80%)، وتطوير برامج التصاريح والتطبيقات، وأنظمة الرد الآلي على معاملات المواطنين، وتطوير أنظمة الرد من خلال الرسائل النصية، وتطوير وتحديث الشبكات وحماية أنظمة الأمن والحماية للملفات، والموارد وتطوير أنظمة الخدمات الإلكترونية على الموقع الإلكتروني، واستصدار التصاريح للحالات الإنسانية والسرطان والكلى، وعمل التنسيقات اللازمة للمرضى ومرافقيهم على المعابر، مثل معبر الزيتون(حيث يصدر التصريح إلكترونياً)، والقيام بإجراء التنسيق المتعدد الأغراض لتسهيل تقديم الخدمات للمواطنين. وعملت الهيئة على المتابعة لكافة احتياجات الحرم الإبراهيمي، ومتابعة الاعتداءات والخروقات الإسرائيلية عليه، مثل وضع الشمعدان الذي تم إزالته بعد جهود حثيثة، وعملت الهيئة بمتابعة قضايا دخول وخروج العمال الفلسطينيين للخط الأخضر.

PMA

الأمانة العامة لمجلس الوزراء

إضاءات حول أبرز انجازات الأمانة العامة لمجلس الوزراء

- النهوض بالأمانة العامة كحاضنة لأعمال الحكومة، حيث تمت المصادقة على نظام الأمانة العامة، وإعداد دليل إجراءات لأعمالها، ويجري العمل على تحديث الهيكل التنظيمي، وتحديد الاحتياجات التدريبية لتنمية قدرات الموظفين.
- صياغة القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء والبالغ عددها 595 قراراً خلال 53 جلسة، ورسائل التكليفات البالغ عددها 758رسالة، وتقديم الدعم والمساندة القانونية لمجلس الوزراء من خلال تقديم المذكرات القانونية.
- بالتعاون مع جهات الاختصاص في إعداد 35 نظاماً، ومن الأنظمة المهمة المعدة: نظام الأمانة العامة لمجلس الوزراء، ونظام وزارة الريادة والتمكين، ومشروع قرار بقانون بنك الاستقلال للتنمية والاستثمار، ومشروع نظام المكافآت للموظفين العامين المشاركين في مجالس إدارة المؤسسات العامة والخاصة. وتم إنجاز 17 قانوناً تم تنسيبها لفخامة الرئيس.
- متابعة مهام العديد من اللجان القانونية لدراسة مشاريع القوانين والأنظمة، مثل قانون المدن الصناعية والمناطق الحرة، إعداد نظام الشراء العام.
- متابعة تنفيذ القرارات الحكومية، حيث بلغت نسبة القرارات المنفذة 61%، ويجري متابعة تنفيذ باقي القرارات.
- تشكيل 67 لجنة من مجلس الوزراء، وتنسيق 402 اجتماعاً للجان الحكومية، وإدراج محاضر الاجتماعات النهائية على أجندة جلسات مجلس الوزراء وتحويلها إلى قرارات.
- رئاسة اللجنة الفلسطينية لمتابعة الزيارات الخارجية، والاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي تبرمها الحكومة مع الدول العربية الشقيقة والدول الأجنبية الصديقة.
- المساهمة الفاعلة في إعداد معايير الشركات غير الربحية، ومعايير شراء الأراضي، ومعايير اعتماد الهياكل التنظيمية من خلال اللجنة الإدارية الوزارية الدائمة، ومعايير المنحة المقدمة للخريجين الراغبين بالسكن والعمل في منطقة الأغوار".
- قيادة أعمال اللجنة الوطنية لدراسة وتقييم قطاع الكهرباء، وعضوية مجلس الإدارة المؤقت للهيئة العامة للبترول، والإشراف على أعمال لجنة تثبيت مديونيات المحطات المتعثرة.
- إعداد دراسة إدارية وقانونية للمؤسسات الحكومية غير الوزارية في فلسطين تناولت توضيحاً للأطر القانونية والإدارية لـ 60 مؤسسة حكومية غير وزارية في فلسطين سواء أكانت مؤسسات عامة أم مؤسسات مستقلة مالياً وإدارياً.
- قيادة اللجنة الفنية لحوكمة المؤسسات الحكومية وعضوية فاعلة في اللجنة الوزارية، التي نتج عن أعمالها قرار مجلس وزراء بحوكمة أعمال 30 مؤسسة حكومية غير وزارية.

- قيادة اللجنة الإدارية الوزارية الدائمة، وأبرز ما نتج عن أعمالها قرار مجلس الوزراء بشأن المحافظة على الاستحقاق الإداري لموظفي الدولة للأغراض الإدارية، وقرار مجلس وزراء بشأن استئناف الترقيات والتعيينات بعد المصادقة على موازنة العام 2021م، والمصادقة على جدول تشكيلات الوظائف.
- تصميم الهوية المؤسسية للأمانة العامة وللحكومة، وتحديث الموقع الإلكتروني لمجلس الوزراء وإطلاقه بحلته الجديدة باللغتين العربية والإنجليزية.
- إعداد خطط حكومية وتقارير أداء محددة بمحاور رئيسية وأنشطة واضحة، وبجداول زمنية للتنفيذ، وبتكاليف مالية تقديرية، وبمؤشرات قياس واضحة، وإعداد تقرير المراجعة النصفي لأجندة السياسات الوطنية 2017-2019م، ومراجعة أجندة السياسات الوطنية وتحديث إطار النتائج الاستراتيجي للأعوام 2021-2023م.
- إعداد المسودة الأولى لبرنامج التميز الحكومي ولمعايير جائزة التميز وآلية إدارتها.
- اعتماد وثيقة عنقود التكنولوجيا والإدارة العامة، والمساهمة في اطلاق البوابة الإلكترونية للخدمات الحكومية " حكومتي"، والمشاركة الفاعلة في إعداد مشروع منظومة الدفع الإلكتروني، وإعداد ومراجعة الإجراءات الفنية الخاصة بإطلاق خدمة تجديد الرخصة إلكترونياً.
- إعداد سياسات أمن المعلومات من خلال العمل مع لجنة إعداد سياسات أمن المعلومات، وإعداد سياسة تصنيف الوثائق وسريتها.
- مقترح لتوسيع تطبيق ضريبة القيمة المضافة (VAT)، وإعداد دراسة عن النشاط الاقتصادي في بعض المدن الرئيسة (رام الله والبيرة وبيتونيا) لتحديد الإيرادات الممكن تحصيلها للخزينة العامة إذا ما تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة على مبيعات السلع.
- إعداد ورقة سياسات حول الاستفادة من الأراضي الحكومية واستغلالها بالطرق المثلى بما يضمن المحافظة على أراضي الدولة وتطويرها، وتعظيم الاستفادة منها من قبل لجنة تأجير وتفويض واستثمار الأراضي.
- دعم ومساندة لجنة النهوض بالقطاع الصحي خصوصاً في مجال تطوير التأمين الصحي، والتحويلات الطبية، والإجراءات الإدارية لتطوير منظومة القطاع الصحي.

قامت الأمانة العامة لمجلس الوزراء بدور رئيسي مساند لمجلس الوزراء وللمؤسسات الفلسطينية، كما يلي:

الدعم والمساندة القانونية والفنية والإدارية واللوجستية لمجلس الوزراء

وفرت الأمانة العامة كل ما يلزم لعقد جلسات مجلس الوزراء، وأهمها تحديد الأولويات التشريعية لعرض المشاريع القانونية على جلسات مجلس الوزراء، وتمت خلال العام 2020م مراجعة مقترحات القوانين والأنظمة المعروضة على مجلس الوزراء وتقديم الرأي القانوني بشأنها، وإعداد اللوائح والأنظمة الحكومية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة كافة، حيث تمت المصادقة على (35) نظاماً، وإعداد (17) قرار بقانون تم تنسيبها لفخامة الرئيس.

وقامت الأمانة العامة بإعداد جداول أعمال جلسات مجلس الوزراء وفق أولويات الحكومة، وصياغة المحاضر والتوصيات وإصدار القرارات الحكومية والإعلان عنها، وحفظها وفقاً لأحدث الطرق والمواصفات، حيث تم الإعداد لعقد (53) جلسة لمجلس الوزراء خلال العام 2020م، نتج عنها (595) قراراً، و(758) رسالة تكليف، وقدمت الأمانة العامة ملخصاً لأعمال الحكومة من خلال عدة تقارير نصفية وسنوية منها تقارير الأداء الحكومي، وتقارير تحليل

القرارات وتقارير اللجان الحكومية.

الدعم والمساندة الفنية والقانونية والإدارية واللوجستية للجان الحكومية، حيث بلغ عدد اللجان المشكلة من قبل الحكومة الثامنة عشر خلال العام 2020م (67) لجنة، وتم تنسيق (402) اجتماعاً للجان الحكومية، وعرض توصيات (64) لجنة على مجلس الوزراء، حيث تم إصدار (58) قراراً بشأنها، بالإضافة إلى (6) تكليفات لجهات الاختصاص، وتم رفع تقارير أعمال اللجان المشكّلة في الحكومة الثامنة عشر على جداول أعمال جلسات مجلس الوزراء للعرض والمناقشة، ومنها (127) تقريراً للجنة المتابعة الميدانية لمكافحة فيروس كورونا.

تنفيذ البرنامج الحكومي والقرارات الحكومية

قامت الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ البرنامج الحكومي، وإعداد تقارير متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن الحكومة، التي شملت متابعة تنفيذ القرارات الصادرة في الجلسات من (89-38)، وعددها (595) قراراً، حيث بلغت نسبة القرارات المنفذة (61%)، ونسبة القرارات قيد التنفيذ (22%)، ونسبة القرارات التي يجري التحضير لتنفيذها (17%).

جودة الخدمات الحكومية وتطوير الخدمات الالكترونية

وللنهوض بالعنقود التكنولوجي والإداري، ترأس الأمين العام عمل اللجنة الوزارية لإعداد خطة تنمية العنقود التكنولوجي والإدارة العامة لمحافظة رام الله والبيرة، وتم تشكيل اللجنة الفنية للعنقود التكنولوجي مكونة من ممثلين عن الوزارات الأعضاء في اللجنة الوزارية بالإضافة للشركاء، حيث تم إنجاز وثيقة عنقود التكنولوجيا والإدارة العامة بعد عدة مراجعات إلى أن تم اعتمادها بشكلها النهائي من مجلس الوزراء، وقد انبثق عن عنقود التكنولوجيا والإدارة العامة عدة محاور أبرزها الآتي: منظومة الدفع الإلكتروني، ودليل الخدمات الإلكترونية (حكومتي)، وتجديد الرخصة إلكترونياً، وسياسة التحول الرقمي، وسياسات أمن المعلومات.

كما ساهمت الأمانة العامة بدور محوري في أعمال اللجنة الوزارية لبناء منظومة الدفع الإلكتروني، حيث تم اعتماد وثيقة إبداء الاهتمام وطرحها من خلال الجريدة الرسمية، واعتماد وثيقة العطاء الإدارية والفنية (RFP)، واستكمال خطوات العطاء وتوقيع الاتفاقية.

ولعبت الأمانة العامة دوراً جوهرياً إلى جوار وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والشركاء في إطلاق البوابة الإلكترونية الموحدة "حكومتي" كبداية للعنقود التكنولوجي والإداري، وذلك لتقديم خدمات تكنولوجية حكومية بطريقة ميسرة للمواطنين، وتكريس ثقافة المعاملات الإلكترونية.

وعملت الأمانة العامة بالشراكة مع وزارة النقل والمواصلات على إعداد ومراجعة الإجراءات الإدارية، والفنية الخاصة بإطلاق خدمة تجديد الرخصة إلكترونياً لتمكين المواطنين من استعمالها، بالإضافة إلى ضمان فحص أمن المعلومات لها وتقديم التوصيات بالخصوص.

وقدمت الأمانة العامة لمجلس الوزراء الدعم المتواصل لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في إعداد سياسة التحوّل الرقمي، وساهمت بفاعلية في إعداد وثيقة الاستراتيجية وتصويبها، كذلك ساهمت بفعالية في تقييم نظم أمن المعلومات الحكومية، وما زالت مستمرة في ذلك، حيث تم الانتهاء من صياغة سياسات أمن المعلومات، وتقديم التوصيات لمواءمتها مع معايير الآيزو ISO27001، وفي مجال إدارة أمن المعلومات عملت الأمانة العامة ضمن فريق أمن المعلومات الحكومي على إعداد خطة تقييم المخاطر وخطة تنفيذ نظام أمن المعلومات ISMS لمنع الخروقات لأنظمة المعلومات الحكومية والآثار السلبية المترتبة عليها.

ومن جانب آخر، تم خلال العام 2020م إعداد مسودة أولية من برنامج التميز الحكومي وجوائز التميز الحكومي، في حين تم تأجيل ورش العمل للتثقيف والتوعية التي كان من المفترض عقدها في بداية السنة حول التميز الحكومي بسبب الجائحة الصحية، وتم إعداد تقرير حول حجم الخدمات المقدمة من المؤسسات الحكومية يشمل عدد مرات تقديم الخدمة والرسوم الحالية ونسبة التغيير عليها إن وجدت، وتم قياس رضا المواطنين عن الخدمات المقدمة من (10) مؤسسات حكومية، وإعداد دراسة حولها. وتم تحديث دليل الخدمات الإلكتروني على صفحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء من خلال المتابعة مع الوزرات والمؤسسات الحكومية وتحديث بياناتهم، وإعداد تقرير حول حجم الخدمات المستوفاة لرسوم الخدمات والخدمات غير مستوفاة الرسوم شمل (33) مؤسسة حكومية.

كما تم تقديم الدعم والمساندة لعمل لجنة النهوض بالقطاع الصحي خصوصاً في مجال تطوير نظام التأمين الصحي، والتحويلات الطبية، والإجراءات الإدارية، ومساعدة الوزارة في إعداد خطة للاستثمار في القطاع الصحي لعدّة تخصصات طبية، وقامت الأمانة العامة ببناء نظام إلكتروني خاص بإدارة احتياجات وزارة الصحة خلال أزمة الوباء العالمي "فيروس كورونا"، وإدارة المنح، والعطاءات المتعلقة بها، حيث تم إدخال أكثر من (1,500) بند تمثل الاحتياجات في عدّة مجموعات، تشمل: الأدوية والمختبرات والمعدّات والأجهزة والمستهلكات الطبية ومواد عامة.

التواصل مع منظمات المجتمع المدني والمواطنين والمؤسسات الحكومية، والمشاركة الفاعلة في أعمال اللجان الحكومية والأعمال الداعمة لأداء الحكومة

تواصلت الأمانة العامة مع المواطنين ومنظمات المجتمع المدني والوزارات والمؤسسات الحكومية بفعالية من خلال اللقاءات الرسمية، والبيانات والمقابلات الصحفية، والمشاركة في اللجان الحكومية المشكلة، وذلك في إطار سعي الحكومة، لتعزيز الشراكة والتعاون في كافة المجالات، وكسب ثقة المواطنين، وتحسين الخدمات الحكومية، ولمتابعة الأعمال الحكومية حضر الأمين العام العديد من الاجتماعات مع مكتب سيادة الرئيس ودولة رئيس الوزراء، ورؤساء المؤسسات الحكومية، ورؤساء مؤسسة دولية وقناصل وسفراء، وقدمت الأمانة العامة لمجلس الوزراء (25) عرضاً تقديمياً حول أعمال اللجان المهمة وتقارير الأداء الحكومي والدراسات.

قادت الأمانة العامة اللجنة الوطنية لدراسة وتقييم قطاع الكهرباء، وتم وضع خطط عمل للجان الفرعية المنبثقة عنها، والتي عقدت (18) اجتماعاً قدمت فيها (43) توصية إلى مجلس الوزراء الذي بدوره أصدر قرارات منبثقة عنها، ولاحقاً تم تشكيل فريق لمتابعة تنفيذ التوصيات الذي أعد تقريريْ متابعة، وتمت والمصادقة على التوصيات من مجلس الوزراء.

كما شاركت الأمانة العامة كعضو في مجلس الإدارة المؤقت للهيئة العامة للبترول، وتم عقد (4) اجتماعات لمجلس الإدارة، وبحث المجلس جميع القضايا التي تهم قطاع البترول وآليات إدارة الهيئة العامة للبترول، بالإضافة للإشراف على أعمال لجنة تثبيت مديونيات محطات المحروقات المتعثرة، ومن خلال عملها المستمر على مدار أكثر من (15) شهراً، وأنهت اللجنة بحث مديونيات (10) محطات محروقات من أصل (44) محطة، وتم تقديم التوصيات بخصوصها، حيث اعتمد مجلس الوزراء هذه التوصيات، ويتم الآن متابعة أصحاب المحطات لتنفيذ القرارات. بالإضافة إلى مساهمة الأمانة العامة في أعمال لجنة إنشاء مخازن للمحروقات التي عقدت عدة اجتماعات للحصول المبدئي على الموافقة على إنشاء مخازن للمحروقات في عدة مواقع بالمحافظات الشمالية، وتم تقديم قيمة مبدئية لتكاليف الإنشاء.

شاركت الأمانة العامة بفاعلية في أعمال اللجنة الوزارية لحوكمة المؤسسات الحكومية غير الوزارية، التي عقدت (7) اجتماعات، نتج عنها قرار بحوكمة (30) مؤسسة حكومية غير وزارية بعد دراسة واقع أكثر من (60) مؤسسة من كافة النواحي القانونية والمالية والإدارية، حيث أن اللجنة الفنية لحوكمة المؤسسات الحكومية غير الوزارية المنبثقة عن اللجنة الوزارية أعدت منهجية العمل، وقاعدة بيانات حول المؤسسات، والخطة التنفيذية وتقرير أعمال اللجنة، والعرض التقديمي المعد للعرض على اللجنة الوزارية، علماً بأن الأمانة العامة كانت قد أعدت دراسة قانونية وإدارية حول المؤسسات الحكومية في فلسطين، التي توضح الأطر القانونية والإدارية للمؤسسات في فلسطين.

وترأس الأمين العام اللجنة الإدارية الوزارية الدائمة التي قدمت مجموعة من التوصيات صدر عنها قرارات مجلس وزراء منها: المصادقة على هياكل تنظيمية جديدة أو محدثة للوزارات والدوائر الحكومية وبطاقات الوصف الوظيفي، وإصدار قرار مجلس وزراء يقضي بالمصادقة على جدول تشكيلات الوظائف للعام 2020م.

وتم من خلال لجنة تأجير وتفويض واستثمار الأراضي الحكومية إعداد ورقة سياسات حول آلية الاستفادة من الأراضي الحكومية واستغلالها بالطرق المثلى، حيث تضمنت الورقة ضوابط ومعايير استثمار الأراضي الحكومية، ونماذج مقترحة للاستثمار، والمعايير والشروط القانونية والتنافسية التي يتم تأجير الأراضي وتوقيع عقود الاستثمار بناء عليها، وتم اعتماد نماذج عقود التأجير، وعقود البناء والتشغيل والتحويل BOT، وعقود الشراكة التجارية، والتفويض. وقدمت الأمانة العامة المقترحات والتوجيهات لإعداد قاعدة بيانات مؤتمتة لإدارة الأراضي الحكومية، مرتبطة بخارطة جغرافية، لوضع خطط الاستثمار في عدّة قطاعات مهمة مثل الطاقة المتجددة. وتم تقديم مقترح إلى مجلس الوزراء لتعزيز جباية ضريبة القيمة المضافة (VAT)، حيث تم إعداد دراسة أولية (عيّنة) عن النشاط الاقتصادي في بعض المدن الرئيسة (رام الله والبيرة وبيتونيا) لتحديد قيمة الإيرادات الممكن تحصيلها للخزينة العامة إذا ما تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة على مبيعات السلع.

وقامت الأمانة العامة من خلال عضويتها باللجنة الوزارية للإشراف على مشروع الاستثمار في مكب زهرة الفنجان بتسهيل عمل اللجنة التي عملت بوتيرة متسارعة في إعداد وثيقة العطاء والاتفاقية، وتقديم مقترحات عديدة مثل النافذة الاستثمارية الموحدة للمشروع، حيث تم طرح العطاء دولياً، وشراء العطاء من قبل عدة شركات دولية.

وقامت الأمانة العامة بدور بارز من خلال عضويتها في لجنة تقييم أداء فلسطين خلال جائحة كورونا، حيث تم إعداد تقرير شامل لعدة قطاعات وتقديمه لمجلس الوزراء، وشاركت الأمانة العامة في عدة لجان أخرى، مثل: اللجنة الوزارية لوضع تصور بشأن النهوض بالتعليم التقني والمهني، واللجنة الوزارية لوضع تصور لعودة الحياة إلى طبيعتها بسبب أزمة كورونا، واللجنة الوزارية الخاصة لوضع تصور وخطة عمل لعودة الطلبة الفلسطينيين العالقين في الخارج، ولجنة اختيار مدير عام البنك الحكومي، واللجنة الوزارية الخاصة لدعم خطة وزارة التربية والتعليم في عملية العودة إلى المدارس ومواكبة العام الدراسي القادم 2020/2021م. وفريق حوكمة إيرادات الحكومية، واللجنة الوزارية لاختيار المرشح لشغل منصب رئيس الجامعة الحكومية للتعليم والتدريب المهني والتقني، واللجنة الوزارية لوضع تصور لإنشاء شركة وطنية للألياف الضوئية، وغيرها من اللجان.

تفعيل معالجة الشكاوى الحكومية

تمت المصادقة على التقرير السنوي السابع للشكاوى في الدوائر الحكومية للعام 2019م، وتم توزيعة على كافة الدوائر الحكومية، وطباعة ملخصه التنفيذي باللغتين العربية والإنجليزية، حيث استقبلت الأمانة العامة (307) شكوى، وقد بلغت نسبة معالجة الشكاوى (86.6%)، كما تم تقديم الدعم الفني للعاملين بوحدات الشكاوى في المؤسسات الحكومية لاستخدام النظام المحوسب ومتابعة الشكاوى، وتطوير بعض الجوانب في النظام المركزي الحكومي المحوسب للشكاوى والأنظمة المرتبطة به، كما وتم تطبيق بعض من بنود الخطة الإعلامية، حيث تم بالتنسيق مع تلفزيون فلسطين بث سبوتات إعلامية خاصة بالشكاوى أكثر من مرة باليوم وعلى مدار عدة أشهر، والعمل جارٍ مع شركات الاتصالات لإرسال رسائل إلكترونية قصيرة (نصية وصوتية) للتوعية بنظام الشكاوى.

تنمية الجوانب الإدارية الممكنة لأعمال مجلس الوزراء

استمرت الأمانة العامة في تنمية الجوانب الإدارية التي تهدف إلى تمكين الحكومة من حكومة الأعمال عبر القطاعية من خلال إنشاء ومأسسة شراكات عمل منظمة ومستدامة ملائمة للتخطيط التنموي الحديث، وبيئة ممكنة للقيام بأعمال مجلس الوزراء، وقد تم إعداد تقارير لمجلس الوزراء بشأن الأداء الحكومي للوزارات والمؤسسات الحكومية، والتواصل الدوري مع المؤسسات الحكومية غير الوزارية ومأسسة عملها أسوة بمجلس الوزراء، فقد تم إعداد خطط حكومية تنفيذية واضحة تستند إلى كتاب التكليف والخطة الوطنية للتنمية، وتمت متابعة تنفيذ الخطط وإعداد تقارير الإنجاز التراكمي خلال فترة عمل الحكومة الثامنة عشر، وآخرها تقرير الإنجاز الحكومي لعام الطوارئ 2020م، حيث بلغت نسبة الإنجاز التراكمي للخطط (77%).

وفي مجال المتابعة والتقييم تم تحديث إطار النتائج الاستراتيجي للأعوام 2021-2023، وذلك استناداً إلى الخطط الاستراتيجية القطاعية التي تمت المصادقة عليها مؤخراً من قبل مجلس الوزراء (26 استراتيجية قطاعية وعبر قطاعية)، كما تمت مراجعة خطة تنمية العنقود السياحي لمحافظة بيت لحم، ومراجعة خطة تنمية العنقود الزراعي في محافظة أريحا والأغوار، وإعداد الهيكل والإطار العام لخطة تنمية عنقود التكنولوجيا والخدمات والإدارة العامة، ومراجعة إطار النتائج لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

تعزيز دور العلاقات العامة والإعلام

وفي مجال العلاقات العامة والإعلام، تم إعداد دليل الهوية المؤسسية (Brand Book) لدولة فلسطين، وإعداد سياسة الاتصال والتواصل، وسياسة التواصل الاجتماعي، وإطلاق الموقع الإلكتروني الجديد، ووسائل التواصل الاجتماعي، والعمل على إعداد دليل سياسة الأزمات الإعلامية، بالإضافة إلى تدريب "47" مؤسسة من مختلف المؤسسات الرسمية والهيئات الحكومية على استخدام دليل الهوية المؤسسية وتوحيد الصورة الحكومية، وتحديث الصفحة الإلكترونية وتغذيتها بالنشاطات الحكومية المختلفة باستمرار، باللغتين العربية والانجليزية، وتحديث وتغذية صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، وإنشاء قاعدة بيانات خاصة بوسائل الإعلام، وقوائم بأهم الكتاب والإعلاميين ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، واصدار تقرير يومي بأهم الأخبار المحلية والمواقع الإخبارية ومتابعة كل ما يتعلق بعمل الحكومة، وإعداد فيلم تعريفي قصير عن عمل الأمانة العامة لمجلس الوزراء بالتعاون مع هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطيني، وإعداد ملف أرشيفي للصور والأخبار بواقع (153) ملفاً.

النهوض والارتقاء بالأمانة العامة لمجلس الوزراء

تم إعداد مسودة دليل إجراءات العمل للأمانة العامة لمجلس الوزراء، والمصادقة على نظام الأمانة العامة، ويجري العمل على تحديث الهيكل التنظيمي، وتحديد الاحتياجات التدريبية بناءً على ذلك.

كذلك تم تطوير الموقع الإلكتروني للأمانة العامة باللغتين العربية والإنجليزية، وتطوير الخدمات الإلكترونية على الموقع، وتوحيد دليل الهوية المؤسسية وإعداده ونشره وتطبيقه، والانتهاء من عمل بيئة تكاملية خاصة بنشر القرارات بين موقع شؤون مجلس الوزراء والموقع الإلكتروني، وأتمتة نظام متابعة القرارات، وأتمتة نظام اللجان الحكومية، وأتمتة تقارير ذكاء الأعمال (Business Intelligence) لنظام الأرشيف، ونظام الخدمات الحكومية، وتم تحديث وتطوير نظام شكاوى محوسب، وإضافة خاصية التقرير السنوي لنظام الشكاوى يتيح للجهات ذات العلاقة استخراج التقرير السنوي بكل سهولة ويسر، وتم اتخاذ كافة التدابير للحفاظ على سرية المعلومات وتدفقها بشكل آمن.

PMA

التحديات والتوصيات العامة

PMA

التحديات

تداعيات جائحة كورونا (كوفيد19-). أدت جائحة كورونا إلى تفاقم الأوضاع الصعبة في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والصحية، مما ألحق ضرراً كبيراً بالاقتصاد الفلسطيني الذي يعاني أصلاً قبل أن تتفاقم الجائحة في ظل انخفاض مستويات النمو وارتفاع معدلات البطالة والفقر، وتسببت جائحة كورونا وما رافقها من عوامل صعبة أخرى كتوقف أموال المقاصة لسبعة أشهر، وتراجع الدعم الخارجي للموازنة إلى زيادة الفجوة في المالية العامة التي تجاوزت المليار دولار.

نقص البنية التحتية والكادر الصحي المتخصص. أدى ظهور فيروس كورونا إلى زيادة الأعباء على النظام الصحي وكشف أوجه القصور فيه والمرتبطة في مدى قدرة النظام الصحي على تقديم الخدمات الصحية للمواطنين وقدرته على التعامل مع تداعيات فيروس كورونا وتوفير الرعاية الصحية للمصابين كتوفير الأماكن (الأسِرة) المخصصة للعلاج وأجهزة التنفس الصناعي، والضعف في مأسسة البحث العلمي وعدم القدرة التكاملية على الابتكار والإنتاج بالسرعة الكافية، إضافة إلى القدرة على توفير معدات الوقاية المناسبة للموظفين الصحيين الذين يواجهون فيروس كورونا بشكل مباشر.

التعليم عن بعد. من الإجراءات الاحترازية التي اعتمدتها الحكومة لمواجهة تفشي فيروس كورونا اعتماد نظام التعليم الإلكتروني (عن بعد) والتعليم المدمج كبديل أنسب لضمان استمرار العملية التعليمية، ولكن اتضح التفاوت في إمكانيات ممارسة التعلم عن بُعد بين الجامعات والمدارس، فقامت الجامعات بتذليل العديد من الصعوبات المرتبطة بالجوانب الفنية لتطبيق عملية التعلم، وطبقتها بالرغم من ضعف السيطرة على بعض عناصرها مثل جودة وسائل الاتصال لدى الطلبة ونسبة حضورهم، والتنفيذ المستقل للواجبات والامتحانات. أما في المدارس فكانت العملية ضعيفة ولم تحقق قيمة مضافة يمكن الاستشهاد بها سوى على نطاق محدود في بعض المدارس ولمناهج محددة واجتهادات شخصية غير منظمة.

النظم الإلكترونية الضرورية غير متاحة بشكل فوري وكافٍ. إن قواعد البيانات لدى جهات الاختصاص غير مكتملة وغير مترابطة ولا يمكن الاعتماد عليها بشكل كامل، وتفتقر الى أدوات التحليل ودعم القرار والنظم الذكية، وما زال الاعتماد على النظم التقليدية والنماذج الورقية هو السائد.

عدم توفر منظومة إدارة طوارئ متكاملة وجاهزة للعمل. إن إصدار التشريعات الناظمة لحالة الطوارئ من قوانين وقرارات وتعليمات جاء بشكل آني من قبل جهات الاختصاص وبصورة متتابعة وتدريجية وفق مقتضى الحال، لتمكين الأجهزة الحكومية من ممارسة المهام المنوطة بها، حيث لا يوجد منظومة إدارة طوارئ متكاملة وجاهزة للعمل.

الأزمة المالية خلال العام 2020. أعلنت القيادة الفلسطينية وقف التنسيق مع إسرائيل بكافة أشكاله، بما يشمل اجتماعات المقاصة نتيجة لقرار الحكومة الإسرائيلية بضم أجزاء من الضفة الغربية ونتيجة لذلك رفضت الحكومة الفلسطينية تسلم أموال عائدات الضرائب (المقاصة) من إسرائيل خلال الفترة من شهر آيار وحتى نهاية تشرين ثاني من العام 2020، ونتيجة لذلك، اتخذت الحكومة الفلسطينية عدداً من الخطوات لمواجهة هذا التراجع في السيولة، بما في ذلك استخدام كامل قدرتها على الاقتراض من المصارف المحلية ودفع 50% فقط من رواتب موظفيها، مما أدى إلى دخول الاقتصاد الفلسطيني في أزمة فاقمت بشكل كبير الأوضاع المعيشية.

تراجع إجمالي الدعم الخارجي للموازنة ، انخفض إجمالي الدعم الخارجي للموازنة في العام 2020 بنسبة 34.5% مقارنة في العام 2019، حيث بلغت قيمته خلال العام 2020 ما يقارب 356 مليون دولار، في حين بلغ إجمالي الدعم الخارجي للموازنة في العام 2019 حوالي 543 مليون دولار، وساهم استمرار تراجع الدعم الخارجي وضعف التمويل في عدم تنفيذ العديد من المشاريع التطويرية المخطط لها في العديد من القطاعات.

PMA

الخصومات الشهرية التي تتحملها المقاصة الفلسطينية، تشكل الخصومات التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية من أموال المقاصة الفلسطينية، لتسديد الديون المتراكمة الناتجة عن أثمان الكهرباء المباعة من الشركة القطرية الإسرائيلية للمناطق الفلسطينية، وأثمان المياه، والديون المتراكمة على وزارة الصحة بسبب التحويلات الطبية عبئاً إضافياً على السلطة الوطنية، هذا بالإضافة إلى ما تخصمه الحكومة الإسرائيلية بد ل مصاريف الجباية، وبدل مصاريف معالجة مياه الصرف الصحي المتدفقة من الأراضي الفلسطينية للجانب الإسرائيلي، حيث بلغت قيمة صافي الإقراض (الأساس النقدي) خلال العام 2020 حوالي 340 مليون دولار.

تراجع إجمالي صافي الإيرادات السنوية . وصلت قيمة إجمالي صافي الإيرادات السنوية خلال العام 2020 إلى 3,466 مليون دولار بنسبة انخفاض بلغت 3% عما كانت عليه في العام 2019 والتي وصلت فيه قيمة إجمالي صافي الإيرادات السنوية 3,582 مليون دولار.

تراجع النمو الاقتصادي خلال العام 2020. أشارت التقديرات الأولية الصادرة عن الجهاز المركزي لإحصاء الفلسطيني إلى حدوث تراجعاً حاداً سجله الاقتصاد الفلسطيني نسبته 11.5% خلال العام 2020 مقارنة بالعام السابق 2019، حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين إلى 14 مليار دولار خلال العام 2020 في حين بلغت قيمته 15.8 مليار دولار خلال العام 2019. وتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2020 ليصل 2914 دولاراً منخفضاً بنسبة 13.7% مقارنة بالعام 2019

ارتفاع نسب البطالة، ارتفعت نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية إلى 26% في العام 2020، مقارنة مع 25.3% في العام 2019، إضافة إلى ذلك ما زال هناك تفاوتاً كبيراً في نسب البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت نسبة البطالة في العام 2020 في قطاع غزة 46.6% في حين بلغت 15.7% في الضفة الغربية. وارتفع معدل البطالة بين الشباب (29-19 سنة) من حملة الدبلوم المتوسط فأعلى من 52% في العام 2019 إلى 54% في العام 2020، وهذا بدوره يسلط الضوء على مدى فعالية البرامج الأكاديمية والمهنية التي تطرحها الجامعات ومدى ارتباطها باحتياجات سوق العمل.

توفير الأمن والأمان للمواطنين. رغم الجهود المبذولة من الأجهزة الأمنية المختصة ذات العلاقة فإن بعض الظواهر السلبية ما زالت تنتشر، وخاصة فيما يتعلق بـــ: 1) ظاهرة المركبات غير القانونية، حيث لم يتم تحقيق النجاح المتوقع لمكافحة هذه الآفة وما تنتجه من مخاطر، كذلك لم يتم طرح البدائل من الجهات ذات العلاقة لتقليل استخدام هذه المركبات. 2) انتشار ظاهرة إنتاج بعض أنواع المخدرات والاتجار والتعاطي بهذه الآفة. 3) ازدياد مظاهر الفلتان الأمني خاصة إطلاق النار والرصاص الحي في المناسبات والاحتفالات.

التوصيات

ضرورة بناء القدرات في التعليم عن بعد في الجامعات والمدارس. للتغلب على ضياع آلاف الحصص المدرسية وتأخر طلبة الجامعات عن التخرج ولاستمرار العملية التعليمية لجأت المؤسسات التعليمية في فلسطين إلى التعليم الإلكتروني "التعلم عن بعد"، وكان هذا التحول مفاجئاً ودون تخطيط مسبق ولكنه الخيار المتاح في ظل هذه الظروف. إن هذه التجربة لا بد أن تشكل عاملاً دافعاً للحكومة والمؤسسات التعليمية للاستمرار في تطوير الجوانب التكنولوجية في وسائل التعلم عن بعد وتطوير مفهومه وتعزيزه لدى الطلبة والاستثمار فيه ليكون الأداء أفضل مستقبلاً.

استمرار العمل على توطين الخدمات الصحية في فلسطين وتوفير البنية التحتية اللازمة، ورفع القدرة لجذب واستيعاب الكفاءات والخبرات في التخصصات الطبية المختلفة، وتقوية نظام تقديم الخدمة الطبية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي، ومواكبة التطور الطبي والفني، وتوفير الخدمات الصحية في الاماكن النائية والمهمشة خاصة للفئات الأكثر احتياجاً، والعمل على زيادة الاعتمادات المالية المخصصة لوزارة الصحة.

بناء وتوحيد الجهود وتجميعها بشكل متكامل لمأسسة البحث العملي والإنتاج الابتكاري من خلال مختبرات وطنية، وتوفير الموازنات الكافية لهذه المختبرات ولدوائر البحث العلمي وتركيز الموارد البشرية اللازمة من خلال شبكة مؤسسية واحدة.

ضرورة بناء نظم معلوماتية الكترونية وذكية متكاملة وفعالة تتيح المعلومات والمؤشرات والتقارير لصناع القرار بيسر وسهولة.

ضرورة دعم القطاعات الأكثر تضرراً مع التركيز على الأعمال الصغيرة والمتوسطة ووفق معايير تتيح لها القدرة على استمرار التشغيل والإنتاج دون اللجوء إلى تمويل استثمارات جديدة.ش

ضرورة بناء منظومة عمل متكاملة لإدارة حالات الطوارئ بكافة مستوياتها (المحلية أو الإقليمية أو الوطنية) تشمل عناصر قانونية وهيكلية وإدارية وبشرية وتقنية مستدامة وشاملة لتنظيم حالات الطوارئ بكل جوانبها ليتم تفعيلها تلقائياً عند إعلان أي حالة طوارئ، على أن يتم فحصها وإثبات صلاحيتها بشكل دوري.

تفعيل البوابة الموحدة للمساعدات والخدمات الاجتماعية والشروع في انجاز السجل الوطني الاجتماعي مع ضرورة وجود نظام وطني لتحويل الحالات الفقيرة والمهمشة.

الحد من البطالة في أوساط الخريجين، من خلال توفير تعليم يحقق التكامل بين البحث العلمي والتطبيقي والربط مع الصناعة، وتمكين الخريج وإكسابه المهارات والمعارف اللازمة للمنافسة على فرص العمل المتوفرة في السوق المحلي أو الخارجي. إضافة إلى طرح محفزات وسياسات داعمة لأهمية التشغيل الذاتي والمشاريع الصغيرة وفتح الأسواق الخارجية.

تطوير أداء الإعلام الحكومي، لتحقيق مزيد من الشفافية مع الجمهور، وفضح الانتهاكات الإسرائيلية الممنهجة والمستمرة تجاه الشعب الفلسطيني ومقدساته.

PMA

رئاسة الوزراء
الأمانة العامة

تقرير الأداء الحكومي لعام الطوارئ 2020م للحكومة الثامنة عشر

يمكن الحصول على التقرير من خلال موقع الأمانة العامة لمجلس الوزراء palestinecabinet.gov.ps

للتواصل والإستفسار يرجى الإتصال على الرقم: 02-2969770 أو فاكس رقم: 02-2950979

أو على البريد الإلكتروني: Diwan@pmo.gov.ps

جميع الحقوق محفوظة للأمانة العامة لمجلس الوزراء 2020 © فلسطين – رام الله – الماصيون .